



مكتبة جامعة أسيوط
كلية الآداب والعلوم الإنسانية

نصوص ومسائل نحوية و صرفية

الدكتور
مصطفى جليل

مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية
١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م





www.j4know.com

مكتبة جامعة حلب
كلية الآداب



نصوص ومسائل نحوية وصرفية

اختارهما

الدكتور مصطفى بطل

الاستاذ المساعد بقسم اللغة العربية

مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية
١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

طلاب السنة الثالثة
قسم اللغة العربية

المقدمة

العرض من اختيار نصوص ومسائل في النحو والصرف لتدريب الطالب على التعامل مع اللغة النحوية والصرفية في مظاهرها الأصلية . ليكون قادراً على العودة إليها حينما تعترضه مشكلة نحوية ، أو قضية صرفية ، ولا يجد مبتغاه في الكتب الحديثة التي أعادت أكثر الأفكار القديمة بأساليب تناسب العصر .

ودراسة النصوص والمسائل جزء من مقرر النحو ومسائله في السنة الثالثة من قسم اللغة العربية ، وهو آخر مقرر في النحو والصرف يدرسه الطالب ولعله جاء في مكانه أو زمانه المناسب بعد دراسة للعامل والمعمول ، ومفردات الجملة العربية وإعرابها وروابطها ، وأساليب النحو ومعاني الأدوات ، وبعد اطلاع على تراجم السورين ، وتاريخ النحو وأصوله ومناهجه . بعد هذا كله لا بد من أن يطالع الطالب على نصوص تحاول أن تكون شاهداً على كل الدراسات النظرية التي سبقتها .

وكان الأجدى أن يعود الطالب إلى المصادر نفسها لا إلى نصوص منتقاه منها ليكون التفاعل أصدق ، والتعامل أصدق ، والفائدة أعم وأشمل . ولكن ما نريده شيء والواقع نبي ، آخر وما النصوص المختارة إلا مفتاح للطالب ودفع له ، وإغراء ليعود إلى الكتاب نفسه ، يقرأ فيه غير هذه النصوص ، فيجد قضايا أخرى ترفد ثقافته النحوية . وتوسّع أفقه .

وقراءة النصوص النديمة وفهمها ونقدتها بذرة طيبة نريد لها أن تنتج مستقبلاً عند من يرغب في تحقيق المخطوطات لاسيما النحوية . فهذه النصوص تجربة صغيرة يقصد منها الاطلاع على أساليب التأليف وطرقه ، ويراد منها معرفة أسس المناقشات التي كانت تدور بين النحويين حول مسألة من المسائل ، وتهدف إلى بيان مناهجهم في الاستنباط

والاحتجاج والتعليل والتأويل ، وهي بعد هذا كله تربط ربطاً وثيقاً بين الأفكار التي كان الطالب قد درسها في النحو وأصوله وتاريخه ورجاله ومدارسه .

ولقد اخترت نصوصاً تخدم الأهداف التي ذكرت ، فالنصوص تشتمل على قضايا نحوية وصرفية ، وخلافية وأصولية ، وهي لنحويين مشهورين أعلام تركوا آثاراً واضحة في النحو والصرف والفلسفة اللغوية وتأصيل الخلاف بين النحويين .

فالنص الأول من الكتاب لسيويه ، أشهر ما أنتجه الفكر النحوي ، والثاني من كتاب التصريف للمازني وهو الذي خصّ الصرف بكتاب منفرد عن علم النحو والنص الثالث من كتاب المقتضب للمبرد الذي قال عنه ابن جني إنه خاتمة علماء المدرسة البصرية . ثم اخترت نصوصاً من كتاب الخصائص لابن جني ، ومسائل من الإنصاف في مسائل الخلاف .

ودرست بعض النصوص ، فبيّنت أفكارها الأساسية ، ونقدت الفكرة أو الطريقة أو الأسلوب أو الأسس التي اعتمد عليها المؤلف . والقصد من دراسة بعض النصوص أن يطّلع الطالب على طريقة الدراسة ، ويحاول أن يدرس النصوص الأخرى ، وأن يقرأ بوعي وعقل مفتوحين بغية الفهم أولاً والنقد ثانياً .

وترجمت لأصحاب النصوص ترجمة قصيرة تُبرز الخطوط الأساسية في مسيرتهم العلمية .

ولو لم يكن الكتاب كتاباً جامعياً ، هدفه التعليم ، وهو محدود بساعات وأيام وأشهر لكان للاختيار مسلك آخر ، وشمول أكبر ، جاء هذا الاختيار محكوماً بكلّ ما ذكرت .

واخيراً فريد من طلابنا ألا يكتفوا بما في هذا الكتاب من نصوص ، فهو إشارات إلى المصادر الأساسية ، وأحبّ لهم أن يعودوا إليها ، ويطّلعوا على هذه النصوص من الكتب نفسها ، وعلى غيرها لتغني تجربتهم ، وتزداد معرفتهم وتقرب منهم هذه الكتب التي يخافها الكثيرون ، فتصبح قريبة منهم ، تألفهم وبألفونها . والهدف الأساس هو خدمة لغتنا العربية أساس وحدتنا وقوميتنا .

مصطفى جطل

سيوييه

هو عمرو بن عثمان بن قنبر من موالي بني الحارث بن كعب ولقبه سيوييه ، وهو لقب أعجمي يدلُّ على أصله الفارسي ، ولد بقرية من قرى شيراز تسمى البيضاء ، وفيها أو في شيراز تلقن دروسه الأولى ، وطمحت نفسه للاستزادة من الثقافة الدينية ، فقصده البصرة ، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدثين ، ولزم حلقة حماد بن سلمة بن دينار المحدث المشهور آنذاك ، وحدث أن لفته إلى أنه يلحن في نطقه ببعض الأحاديث النبوية ، فصتم على التزوّد بأكبر زادٍ من شؤون اللغة والنحو ، وتلمذ على عيسى ابن عمير والأخفش الكبير ، واختصّ بالخليل بن أحمد الفراهيدي ، وأخذ كل ما عنده في الدراسات النحوية والصرفية مستملياً ومدوناً ، واتبع في ذلك طريقتين : طريقة الاستملاء العادية ، وطريقة الاستفسار والسؤال ، وكان يكتب كل إجابة وكل شاهد يرويه عن العرب .

ولم تذكر كتب التراجم أنه رحل إلى البادية في طلب اللغة والسماع عن العرب غير أن ما يردّد في كتابه من مثل قوله : « سمعنا بعض العرب ، وسمعنا من العرب وقال قوم من العرب » يدل دلالة قاطعة على أنه رحل إلى ينابيع اللغة يستمد منها مادةً وعتاداً فصيحاً .

ولما توفي الخليل خلفه في حلقة ، وكان من تلاميذه الأخفش الأوسط ، وقطرب وسرعان ما بدأ نجمه يتألق في البصرة والكوفة ، ورحل إلى بغداد طامعاً إلى الشهرة في حاضرة الدولة ، والتقى هناك الكسائي ، وجرت بينهما مناظرة معروفة حول المسألة الزنبرية .

ويظهر أن الإقامة في بغداد لم تطب لسيوييه فغادرها إلى موطنه غير أن الموت عاجله في شيراز سنة ثمانين ومئة للهجرة .

هذا باب ما اعتلَّ من أسماء الأفعال المعتلة على اعتبارها (١)

اعلم أن فاعلاً منها مهموز العين . وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتلَّ فعَلَّ منه . ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف ، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره . فهمزوا هذه الواو والياء إذ كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات ، كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاء وسقاء حيث كانتا معتلتين وكان بعد الألف . وذلك قولهم : خائفٌ وبائعٌ .

ويعتلَّ مَفْعُولٌ منهما كما اعتلَّ فُعِلَ ، لأن الاسم على فُعِلَ مَفْعُولٌ ، كما أن الاسم على فَعَلَّ فاعِلٌ . فتقول : مَزُورٌ وَمَصْبُوعٌ ، وإنما كان الأصلُ مَزُورٌ ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَلُ وَقَعَلٌ ، وحذفت واو مَفْعُولٍ لأنه لا يلتقي ساكنان .

وتقول في الياء : مَسِيحٌ ومَهِيْبٌ ، أسكنت العين وأذهبت واو مَفْعُولٍ ، لأنه لا يلتقي ساكنان وجعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها كما جعلتها تابعة في بَيْضٍ ، وكان ذلك أخفَّ عليهم من الواو والضمة فلم يجعلوها تابعة للضمة ، فصار هذا الوجه عندهم ، إذ كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياء ولا يتبعوها الضمة فراراً من الضمة ، والواو إلى الياء لشبهها بالألف ، وذلك قولهم : مَشُوبٌ ومَشِيْبٌ ، وغارٌ مَنُولٌ ومَتِيلٌ ، ومَلُومٌ مَلِيمٌ ، وفي حُورٍ : حِيرٌ .

وبعض العرب يخرجها على الأصل فيقول : مَخِيوطٌ ومَسْبُوعٌ ، فشبهوها بصَبُودٍ وغَيُورٍ ، حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فتَهْمَزَ .

ولا نعلمهم أتمَّوا في الواوات ، لأن الواوات أثقل عليهن من الياءات ، ومنها يفرُّون إلى الياء ، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة .

ويجري مَفْعَلٌ مجرى يَفْعَلُ فيهما ، فتعتل كما اعتل فعَلُّها الذي على مثالها زيادته في موضع زيادتها ، فيجري مجرى يَفْعَلُ في الاعتلال ، كما قالوا : مَخَافَةٌ ،

هأجروها مجرى يخفاف ويهاب . فكذلك اعتلّ هذا ، لأنهم لم يجاوزوا ذلك المثال المعتل ، إلاّ أنهم وضعوا ميماً مكان ياء ، وذلك قولهم : مقامٌ ومفالٌ ، ومثابةٌ ومسارةٌ ، فصار دخول الميم كدخول الألف في أفعل ، وكذلك المعتاتُ والمعاشُ .

وكذلك متفعل تجرى مجرى يتفعل ، وذلك قولك : التبييض والتسير .

وكذلك متفعلة تجرى مجرى يفعل ، وذلك : المعونة والمشورة والمشوبة . يدلّك على أنها ليست بمفعولة أنّ المصدر لا يكون متفعولة .

وأما متفعلة من بنات الياء فإنما تجيء على مثال متفعلة ، لأنك إذا أسكنت الياء جعلت الفاء تابعة كما فعلت ذلك في مفعول ، ولا تجعلها بمنزلة فعلت في الفعل ، وإنما جعلناها في فعلتُ يتفعلُ تابعة لما قبلها في القياس ، غير متبعتها الضمة كما أنّ فعّلتُ تتفعلُ في الواو ، وإذا سكنت لم تتبعها الكسرة ، وإنما هذا كقولهم : رموا الرجل في الفعل ، فيتبعون الواو ما قبلها ولا يفعلون ذلك في فعل لو كان اسماً ، فمتعيشةٌ يصلح أن تكون متفعلةٌ ومتفعلةٌ .

وأما متفعلٌ منهما فهو على يفعلُ ، وذلك قولهم : مقامٌ ومُبَاعٌ ، إذا أردت منهما مثل مُخدَع ، وكُسُعُطٌ يجري من الواو كأفعلُ في الأمر قبل أن يدركه الحذف ، وهو قولك : مزورٌ ومُقُولٌ ، يجري مجرى متفعلةٍ منها ، إلاّ أنّك تضم الأوّل ، وذلك قولك : مُبيعةٌ .

وقد قال قوم في متفعلةٍ فجاءوا بها على الأصل ، وذلك قول بعضهم : « إنّ الفُكاهة لمتفوعةٌ إلى الأذَى » . وهذا ليس بمطرّد ، كما أن أجودتُ ليس بمطرّد .

وقد جاء في الاسم مشتقاً للعلامة ، لالمعنى سيوى ذا ، على الأصل ، وذلك نحو : مكوزةٌ ومزويدٌ . وإنما جاء هذا كما جاء تهلّلٌ حيث كان اسماً ، وكما قالوا حيوةٌ وشبهوا هذا بمورقيٍّ وموهيبٍ ، حيث أجروه على الأصل إذ كان مشتقاً للعلامة . وليس هذا بمطرّد في مزويدٌ ومكوزةٌ ، كما أن تهلّلٌ وحيوةٌ ليس بمطرّد . وليس مزويدٌ ومكوزةٌ بأشدّ من لزومهم استحوذتُ وأغيبلتُ .

وقالوا : مَحْبَبٌ ، حيث كان اسماً ألزموه الأصل كَمَوْرِي .

وَيُسَمُّ أَفْعَلُ اسماً ، وذلك قولك : هو أقول الناس وأبيعُ الناس ، وأقولُ منك وأبيعُ منك . وإنما أتوا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف نحو : أقالَ وأقامَ ، ويُسَمُّ في قولك : ما أقولُه وأبيعهُ لأنَّ معناه معنى أفعل منك وأفعل الناس ، لأنَّ تفضله على من لم يجاوز أن لزمتهُ قائلٌ ويانع . كما فضلت الأول على غيره وعلى الناس . وهو بعدُ نحو الاسم لا يتصرف تصرفه ولا يقوى قوته . فأرادوا أن يفرقوا بين هذا وبين الفعل المتصرف نحو أقالَ وأقامَ ، وكذلك أفعلُ به ، لأنَّ معناه معنى ما أفعلته . وذلك قولك : أقولُ به وأبيعُ به .

ويُسَمُّ في أفعلٍ ، لأنَّهما اسمان ، فرقوا بينهما وبين أفعلٍ من الفعل . ولو أردت مثل أصبغٍ من قلت وبعث لأتممت لتفرق بين الاسم والفعل .

فأما أفعلٌ فنحو : أدورُ ، وأسوقُ ، وأنوبُ ، وبعضُ العرب يهمز لوقوع الضمة في الواو لأنها إذا انضمت خفيت الضمة فيها كما تنفي الكسرة في الياء .

وأما أفعليةٌ فنحو : أخونةٌ ، وأسورةٌ (١) ، وأجوزةٌ ، وأحورةٌ (٢) ، وأعينةٌ .

ولا تهمز أفعلٌ من بنات الياء ، لأنَّ الضمة فيها أخفٌ عليهم ، كما أن الياء وبعدها الواو أخفٌ عليهم من الواو . وقد بين ذلك ، وسيبين إن شاء الله ، وذلك نحو : أعينٌ وأنيبٌ .

وأما نظير إصبغٍ منهما فإقولٌ وإبيعٌ وإن أردت مثالاً لإثمدٍ قلت إبيعٌ وإقولٌ ، لئلا يكون كإفعلٍ منهما فعلاً وإفعلٌ قبل أن يدركهما الحذف والسكون للجزم .

(١) أسورة بالسين : جمع سوار : حلي المرأة . والأسورة جمع سوار ككتاب وغراب ، وهو القطيع من البقر .

(٢) جمع حوار بضم الحاء وكسرهما ، وهو وليد الناقة من حين يوضع إلى أن يظلم ويفصل ، فإذا فصل من أمه فهو فصيل .

وإن أردت منهما مثال أبْتَلِمُ قلت أبْتَيْعُ وأَقْرُولُ ، لثلاث يكونا كأفْعَلٍ منهما في الفعل قبل أن يحذف ساكناً عن الأصل . غير أنك إن شئت همزت أفْعَلًا من قُلْتُ كما همزت أدُورًا .

ولم نذكر أفْعِلٍ لأنه ليس في الكلام أفْعِلٍ اسماً ولا صفة ، وكان الإتمام لازماً لهذا مع ما ذكرنا ، إذ كان يتم في أجود ونحوه .

ويتم تَفْعَلٌ اسماً وتَفْعَلٌ مِنهما ، ليُفرق بينهما وبين تَفْعَلٍ وتَفْعَلٍ في الفعل ، كما فعلت ذلك في أفْعَلٍ وذلك قولك تَقُولُ وتَبَيْعُ وتَقُولُ وتَبَيْعُ .

وكذلك إذا أردت مثال تَنْضُبٍ تَقُولُ وتَبَيْعُ لتفرق بينهما وبين تَفْعَلٍ فِعْلًا ، كما أنك إذا أردت مثال تَتَفَعَّلُ وتُرْتَبِّبُ أتممت ، وإذا أردت مثل تنهية (١) ، وتوصية تَتَمُّ ذلك ، كما أتممت أفْعِلَةٌ ، ليُفرق بينه اسماً وفِعْلًا ، وذلك قولك : تَدُولَةٌ وتَبَيْعَةٌ ، وإن شئت همزت تَفْعَلُ من قُلْتُ وأفْعَلُ ، كما همزت أفْعَلُ . وإنما قلت تَقُولَةٌ وتَبَيْعَةٌ لتفرق بين هذا وبين تَفْعَلٍ ، يدلُّك على أن هذا يجري مجرى ما أوله الهمزة كما ذكرنا قول العرب في تَفْعِيلَةٍ من دارَ يَدُورُ : تَدُورَةٌ ، قال الشاعر (٢) :

بِتِنًا بَتْدُورَةٌ يُضِيءُ وَجُوهَتِنَا دَسَمُ السَّلِيظِ عَلَى فَتِيلِ ذُبَالِ (٣)

والتثوية تريد التوبة .

وإنما منَعْنَا أن نذكر هذه الأمثلة فيما أوله ياء ، لأنها ليست في الأسماء والصفة إلا في يَفْعَلٍ ، ولم نجر هذه الأسماء مجرى ما جاء على مثال الفعل وأوله ميم ، لأن الأفعال لا تكون زيادتها التي في أوائلها سيما ، فمن ثم لم يحتاجوا إلى النظر . .

(١) التنهية : حيث ينتهي الماء من الوادي .

(٢) ابن مقبل . ديوانه ص ٢٥٧ .

(٣) التدورة : مكان مستدير تحيط به جبال . يصف أنه بات مع صاحبه كبيشة في هذا المكان ، متضميناً بالسليط المصبوب على الذبال . والسليط : الزيت . والذبال : جمع ذبالة ، وهي الفتيلة التي تسمى . والشاهد في « تدورة » إذ صحت وأوها ، لما كانت اسماً فرق بينها وبين الفعل .

وأما تَفَعَّلٌ مثل التَّفَعَّلُ فإنه لا يكون فعلاً ، فهو بمنزلة ما جاء على مثال الفعل ، ولا يكون فعلاً مما أوله الميم . فإذا أردت تَفَعَّلَ منهما فإنتك تقول تَقُولُ تَقُولُ وتَسْبِغُ كما فعلت ذلك في مُفْعِلٍ ، لأنه على مثال الفعل ولا يكون فعلاً . وكذلك تَفْعِيلٌ نحو التَّحْلِيءِ . يُجْرَى بِمَجْرَى أَفْعِيلٍ كما أُجْرَى تَفَعَّلٌ بِمَجْرَى أَفْعُلٍ ، فأجري هذا مجرى ما أوله الميم . فالتَّفَعَّلُ مثل التَّحْلِيءِ ، ومثاله منهما تَقِيلُ تَسْبِغُ .

وإنما تشبه الأسماء بأفْعُلٍ وإفْعِيلٍ (ليس بينهما إلا إسكان متحرك وتحريك مسكن) ، ويُفترق بينه وبينهما إذا كانتا مسكتين على الأصل قبل أن يدر كهما الخذف ، لا على ما استعمل في الكلام ، ولا على الأصل قبل الإسكان . ولكلتهما إذا كانتا بمنزلة أقامَ وأقال ، ليس فيهما إلا إسكان متحرك وتحريك ساكن .

سنداء نداء باسم عليه التثنية

لأنه ليس على مثال الفعل فيمثل به ، ولكنه أتم لسكون الواو بعده
كما يتم التصهيف إذا أسكن ما بعده نحو أردت :

وذلك فعل "فُعَلَّ" وفُعَالٌ ، نحو : حَوَّلَ وعَوَّارٍ ، وكذلك فَعَعَلًا ، نحو قول
ومفَعَعَالٌ ، نحو : مَشَّوَارٍ ومِقَّوَالٍ ، وكذلك التَّفَعُّعَالُ ، نحو التَّمَّوَالُ ،
التَّفَعُّعَالُ ، نحو التَّمَّوَالُ ، وكذلك فَعَعُولٌ ، نحو قَوَّوَلٍ وبَيَّوُوعٍ ،
شَبَّوُوعٍ وحَوَّوُولٍ وَسَوَّوُوقٍ ، وكذلك فَعَعَالٌ ، نحو : تَوَّارٍ وِجَّالٍ وِجَّالٍ
وكذلك فَعَعِيلٌ ، نحو طَوَّيَلٍ وَقَوَّيِمٍ وَسَوَّيِّقٍ ، وكذلك فَعَعَالٌ ،
وفِعَالٌ نحو : خِيَوَانٍ وخِيَّارٍ وَعِيَانٍ ، ومَقَّاعِلٌ نحو : مَقَّاعِلٌ ،

وبنات الياء في جميع هذا في الإتمام كبنات الواو ، في ترك المزج في الهمزة

وطاؤوسٌ نحو ما ذكرت لك ، وناؤوسٌ ، وسابورٌ ، وكذلك أهوناءٌ وابييناٌ
وأعبياءٌ ، وقد قالوا أعبياءٌ ، وقد قال بعض العرب أبيتناهُ فأسكن الياء وحرك الياء .
كِرَه الكسرة في الياء كما كرهوا الضمة في الواو في فَعَلٌ من الواو فأسكنوا نحو نُورٍ
وقَوْلٍ ، فليس هذا بالمطرود .

فأما الإقامة والاستقامة فإنما اعتلنا كما اعتلت أفعالهما ، لأن لزوم
الاستيفعال والإفعال لا يستفعل وأنفعل ، كلزوم يستفعل ويستفعل
لها ، ولو كانتا تفارقان كما تفارق بنات الثلاثة التي لازيادة فيها مصادرهما تمتت
كما تتم فَعُولٌ منهما ونحوه .

وأما مفعُولٌ فإنهم حذفوه فيهما وأسكنوه لأنه الاسم من فَعِيلٍ وهو لازم
له كلزوم الإفعال والاستيفعال لأفعالهما ، فمن ثم أجري في الاعتلال مجرى فِعْلُهُ ،
لأنه الاسم من فَعِيلٍ ويُفَعَّلُ ، كما أن الاسم من فَعَلٍ ويُفَعَّلُ كما اعتل
فِعْلُهُ .

فأما ما ذكرنا مما آتمناه للسكون فليس بالاسم من فَعِيلٍ وَيُفَعَّلُ ، ولا من فَعَلَ وَيُفَعَّلُ ، إنما الاسم من هذه الأشياء فاعِلٌ ومَفْعُولٌ . فإن قلت : قالوا طَوِيلٌ ؟ فإنَّ طَوِيلًا لم يبيء على يَطُولُ ولا على الفِعْل . ألا ترى أنك لو أردت الاسم على يتفعل لقلت طائلٌ غدًا ، ولو كان جاء عليه لاعتلَّ فإنما هو كفتعلٍ يعني به مَفْعُولٌ ، وقد جاء مَفْعُولٌ على الأصل ، فهذا أجدرُّ أن يلزمه الأصل ، قالوا : مَخِيُوطٌ .

ولا يُستنكر أن نجيء الواو على الأصل . ولو جاءوا بالاسم على الفِعْل لقالوا طائلٌ كما قالوا قائمٌ . ولم يهزوا مَقَاوِلَ وَمَعَايِشَ ، لأنَّهما ليستا بالاسم على الفِعْل فتعتلا عليه ، وإنما هو جمع مَقَالَةٍ وَمَعِيْشَةٍ ، وأصلهما التحريك ، فجمعتهما على الأصل كأنك جمعت مَعِيْشَةً وَمَقْوَلَةً ، ولم تجعله بمنزلة ما اعتل على فِعْلِهِ ، ولكنه أجري مجرى مِفْعَالٍ .

وسألته عن مِفْعَلٍ لأي شيء أمم ولم يجر مجرى افِعْلٍ ؟ فقال : لأنَّ مَفْعَلًا إنما هو من مِفْعَالٍ . ألا ترى أنَّهما في الصفة سواء . تقول : مِطْعَنٌ ومِيفِدَادٌ ، فتريد في المِفْسَاد من المعنى ما أردت في المِطْعَن .

وتقول : المِخْصَف والمِفْتَاخ ، تريد في المِخْصَف من المعنى ما أردت في المِفْتَاخ .

وقد يتوران الشيء الواحد نحو مِفْتَحٍ ومِفْتَاخٍ ، ومِشْجٍ ومِشْجِجٍ ، ومِشْجِجٍ ومِشْجِجٍ ، ومِشْجِجٍ ومِشْجِجٍ . فإتاما آتمت فيما زعم الخليل بها مقصورة من مِفْعَالٍ أبدًا ، فمن ثمَّ قالوا مِفْعَالٌ ومِكْتَبِلٌ . فأما قولهم مَصَائِدٌ فإنه غلطٌ منهم ، وذلك أنَّهم توهموا أنَّ مِصْبِيَّةً فَعِيلَةٌ وإنَّما هي مَفْعِلَةٌ . وقد قالوا : مَصَاوِبٌ .

وسألته : وار عَجُوزٍ وألفِ رسالةٍ وياءِ صَحِيْفَةٍ ، لأي شيء هُمِزَتَ في الجمع ، ولم يأنَّ بمنزلة مَعَاوِنَ وَمَعَايِشَ إذا قلت صَحَائِفُ وَرَسَائِلُ وَعَجَائِزُ ؟ فقال : لأنِّي إذا جمعت مَعَاوِنَ ونحوها ، فإتاما أجمع ما أصله الحركة ، فهو بمنزلة ما حركتُ كجَدُولٍ . وهذه الحروف لما لم يكن أصلها التحريك وكانت مِثَّةً

لا تدخلها الحركة على حال ، وقد وقعت بعد ألف ، لم تكن أقوى حالاً مما أصله متحرك . وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة وذلك نحو قولك : قالَ وباعَ ، ويغزُو ويبرمي ، فهُزمتُ بعد الألف كما يُهْمَزُ سِقَاءٌ وقَضَاءٌ ، وكما يُهْمَزُ قائلٌ وأصله التحريك ، فهذه الأحرف الميَّنة التي ليس أصلها الحركة أجدرُ أن تُغَيَّرَ إذا همزت ما أصله الحركة ، فمن ثم خالفت ما حركت وما أصله الحركة في الجمع كجَدْوَلٍ ومَقَامٍ . فهذه الأسماء بمنزلة ما اعتلَّ على فِعْلُهُ نحو يقولُ وَيَسْبِغُ ، ويغزُو ويبرمي ، إذا وقعت هذه السواكن بعد ألف .

وقالوا : مُصِيبَةٌ ومَصَائِبٌ ، فهزوها وشبهوها حيثُ سكنت بصحيفةٍ وصَحَائِفٍ .

وأما فاعِلٌ من عَوْرَتُ ، فإذا قالوا فاعِلٌ غَدَاً قالوا : عاوِرٌ غَدَاً . وكذلك صَيِّدَتُ ، لأنها لما حَيَّتْ في عَوْرَتُ أُجْرِيَتْ مجرى واو شَوَيْتُ ، وأجريتُ ياء صَيِّدَتُ مجرى ياء حَيَّيْتُ ، إلاَّ أنه لا يدركها الإدغام . وذلك مثل قولك : صَايِدٌ غَدَاً .

ولو كانت تَقُولُ اسماً ، ثم أردت أن تكسّر للجمع لقلت : تَقَاوِلُ ، وكذلك تَسْبِغٌ وتَسْبِغٌ ، فلا تهمز ، لأنك إذا جمعت حرفاً والمعتلُّ فيه أصله التحريك فإتصافاً هو كعُوثَةٍ ومَعِيشَةٍ ، ولم تُرِدِ اسماً على الفعل فتُجْرِيه مجرى الفعل ، ولكنك جمعت اسماً .

ويتمُّ فاعِلٌ كما أُنْثِمَتْ ما ليس باسم فِعْلٍ مما ذكرتُ لك ، تقول قائلٌ وباعٌ .

فإذا قلت فَوَاعِلٌ من عَوْرَتُ وصَيِّدَتُ همزت ، لأنك تقول في شَوَيْتُ شَوَايَا ، ولو قلت : شَوَاوٍ كما ترى قلت عَوَاوِرُ ولم تُغَيِّرْ . فلما صارت منه على هذا المثال همزت نظيرها كما نهمز نظير مَطَايَا من غير بنات الياء والواو ، نحو صَحَائِفٍ . فلم تكن الواو لتُشْرَكَ في فَوَاعِلٍ من عَوْرَتُ وقد فُعِلَ بنظيرها ما فُعِلَ بمطايَا ،

وفيها من الاستثقال نحو ما في شَوَاوٍ ، لالتقاء الواوين وليس بينهما حاجزٌ حصينٌ ،
فصارت بمنزلة الواوين يلتقيان ، فقد اجتمع فيها الأمران .

وتجري فَوَاعِيلٌ من صَيِّدَتٌ مجراها كما انفقا في الحَسَزِ في حال الاعتلال ،
لأنها تُهْمَزُ هنا كما تَهْمَزُ معتلةٌ . ولأنَّ نظيرها من حَيِّبَتٌ يَجْرِي مجرى شَوَيْبَتٌ
يرافقها كما انفقا في الاعتلال في قُنَّتٌ وبعثتٌ .

هذا باب ماجاء في أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف لازيادة فيه

اعلم أن كل اسم منها كان على ما ذكرت لك ، إن كان يكون مثاله وبنائه فعلاً فهو بمنزلة فعليه ، يعتل كاعتلاله . فإذا أردت فعلت قلت : دارٌ ونابٌ وساقٌ ، فاعتل كما يعتل في الفعل ، لأنه ذلك البناء وذلك المثال ، فوافقت الفعل كما توافق الفعل في باب يغزرو ويسرمي .

وربما جاء على الأصل كما يجيء فعلت من المضاعف على الأصل إذا كان اسماً ، وذلك قولهم : القود ، والحوكة ، والحوتة والخورة . فأما الأكثر فالإسكان والاعتلال . وإنما هذا في هذا بمنزلة أجودت واستحوذت .

وكذلك فعلت وذلك : خفت ورجلٌ خافٌ ، وميلت ورجلٌ مالٌ ، ويومٌ راحٌ . فزعم اللطيل أن هذا فعلت حيث قلت فعلت كقولهم : فترق وهو رجلٌ فترقٌ ، ونترق وهو رجلٌ نترقٌ . وقد جاء على الأصل كما جاء فعلت ، قالوا : رجلٌ روعٌ ورجلٌ حولٌ .

وأما فعلت فلم يجيئوا به على الأصل كراهية للضم في الواو ، ولما عرفوا أنهم يصيرون إليه من الاعتلال من الإسكان أو الهمز ، كما فعلوا ذلك بأدورٍ ونحونٍ .

وأما فعلت منها فعلى الأصل ليس فيه إلا ذلك ، لأنه لا يكون فعلاً معتلاً ويتجرى مجرى فعله وكان هذا اللازم له إذ كان البناء الذي يكون فيه معتلاً قد يجيء على الأصل على فعله ، نحو : قودٍ ورؤعٍ . فإتما شبه ما اعتل من الأسماء هنا به إذ كان فعلاً . فأما ما لم يكن معتلاً مثاله فهو على الأصل . وذلك قولهم : رجلٌ نؤمٌ ، ورجلٌ سؤلةٌ ، ولؤمةٌ ، وعيبةٌ .

وكذلك فعلت ، قالوا : حولٌ ، وصيرٌ ، وبيعٌ ، وديمٌ .
وكذلك إن أردت نحو إبل قلت قبولٌ ، وبيعٌ .

فأما فُعَلٌ فإنّ الواو فيه تسكن لاجتماع الضمتين والواو ، فجعلوا الإسكان فيها نظيراً للهمزة في الواو في أدْوُرٍ وقَوُولٍ ، وذلك قولهم : عَوَانٌ وعُونٌ ، وتَوَارٌ وتَوْرٌ ، وقَوُولٌ وقَوْمٌ قَوْلٌ . وألزموا هذا الإسكان إذ كانوا يُسكنون غير المعتل نحو رُسُلٍ وعَضُدٍ وأشباه ذلك . ولذلك آثروا الإسكان فيها على الهمزة حيث كان مثاليها يسكن للاستتقال . ولم يكن لأدْوُرٍ وقَوُولٍ مثالٌ من غير المعتل يسكن فيشبهه به . ويجوز تثقيله في الشعر كما يُضعفون فيه مالا يضعف في الكلام .

قال الشاعر ، وهو عدي بن زيد (١) :

— وفي الأكف اللامعات سور (٢) —

وأما فُعَلٌ من بنات الياء فبمنزلة غير المعتل ، لأنّ الياء وبعدها الواو أخفّ عليهم . كما كانت الضمة أخفّ عليهم فيها ، وذلك نحو غَيُورٍ وغَيُورٍ ، فإذا قلت ففعلٌ قلت غَيُورٌ ودجاجٌ بِيضٌ . ومن قال رُسُلٌ فمخفف قال بِيضٌ وغيرٌ كما يندلسان فعلٌ من أبيض ، لأنّها تصير فعلاً .

(١) ديوانه ص ١٢٧ .

(٢) سور : جمع سوار . وصدر البيست :

* عن مبرقات بالبريسن ونيسو *

أبرقت المرأة : تحسنت وتعرّضت . والبرين : جمع برة ، وهو الخلخال أو الخلي . والشاهد فيه تحريك الواو من « سور » بالقسم على الأصل تشبيهاً للمعتل بالصحيح عند الضرورة .

هذا باب تقلب الواو فيه ياء

لاياء قبلها ساكنة ، ولا لسكونيسا وبعدهسا ا ياء

وذلك قولك : حالتُ حبالاً . وإنما قلبوها حيث كانت معتلةً في العمل ، فأرادوا أن تعتلَّ إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء ، فلما كان ذلك فيها من الاعتلال لم يُقرَّوها ، وكان العمل من وجهٍ واحدٍ أخفَّ عليهم ، وجسَّروا على ذلك للاعتلال .
ومثل ذلك : سَوَطٌ وسيَّاطٌ ، وثَوْبٌ وثيابٌ ، ورَوْضَةٌ ورياضٌ . لما كانت الواو مبيَّنةً ساكنةً شبهوها بواو يقول ، لأنها ساكنةٌ مثلها ، ولأنها حرف الاعتلال . ألا ترى أن ذلك دعاهم إلى أنهم لا يستقلُّونها في فَعَلاتٍ ، إذ كان مَأْصَلُ التحريك يسكن ، وصارت الكسرة بمنزلة ياء قبلها ، وعملت فيه الألف لشبهها بالياء كما عملت ياء يَوْجَلٌ في يَبْجَلٌ .

وأما ما كان قد قُلبَ في الواحد فإنه لا يثبت في الجمع إذا كان قبله الكسر ، لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقلبوها فيما قد ثبتت في واحده ، فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البديل ما قُلبَ في الواحد ، وذلك قولهم : دَيْمَةٌ ودَيْمٌ ، وقامةٌ وقَيْمٌ ، وثارةٌ وتَيْسِرٌ ، ودارٌ ودِيَارٌ . وهذا أجدر أن يكون إذ كانت بعدها ألف . فلما كانت الياء أخفَّ عليهم والعمل من وجه واحد ، جسَّروا عليه في الجمع إذ كان في الواحد موقلاً ، واستثقلت الواو بعد الكسرة كما تُستثقل بعد الياء .

وإذا قلت فِعَلَةٌ فجمعت ما في واحده الواو أثبت الواو . كما قلت فِعَلٌ فأثبت ذلك ، وذلك قولك : حِيَوْلٌ وِعِيَوَضٌ ، لأن الواو قد ثبتت فيه ، وليس بعدها ألف فتكون كالسيَّاط . وذلك قولك : كُوُزٌ وكُوُزَةٌ ، وِعُوُدٌ وِعِيُوُدَةٌ ، وزَوْجٌ وزِوَجَةٌ . فهذا قبيل آخر .

وقد قالوا ثِيورَةٌ وثِيِيرَةٌ ، قلبوها حيث كانت بعد كسرة ، واستثقلوا كما استثقلوا أن تثبت في دَيْمٍ . وهذا ليس بمطَّرد . يعني ثِيِيرَةٌ .

وإذا جمعت قبيل "قلت أفتوال"، لأنه ليس قبلها ما يستقل معه من كسرة أو ياء.
ولو جمعت الحيانة والحيافة كما قلت رسالة ورَسَائِلُ ، لقلت حَوَائِكُ
وَحَوَائِنُ ، لأن الواو إذا كانت بعد فتحة أخف عليهم وبعد ألف، فكأنك قلت
عَاوِدَ ، فتقلبها واواً كما قلبت ميزاناً ومَوَازِينَ ، ولا يكون أسوأ حالاً في الرد إلى
الأصل من رد الساكن إلى الأصل حيث قلب .

وما أجري مجرى حالت حيالاً ونامَ نياماً : اجْتَنَزْتُ اجْتِنِيزاً ، وانْقَدْتُ
انْقِياداً ، قلبت الواو ياء حيث كانت بين كسرة وألف ، ولم يحدفوا كما حدفوا في
الإقالة والاستعاذة ، لأن ما قبل هذا المعتل لم يكن ساكناً في الأصل حركَ بحركة ما بعده
فِيُقْعَلْ ذلك بمصدره . ولكن ما قبله بمنزلة قافٍ قامَ ونونِ نامَ ، فنام وقادَ يجري
مجراهما . والحرف الذي قبل المعتل فيما ذكرت لك ساكنُ الأصل ، ومصدره كذلك
فأجري مجراه .

فأما اسم اختارَ واختيرَ فمعتلٌ كما اعتلَّ اسم قال وقيل ، وكذلك اسم انقادتَ
وانقيدَ ونحوه .

فأما الفعل من جاوَرْتُ فتقول فيه بالأصل ، وذلك الجوار والخيوار . ومثل
ذلك عاوَنَتْهُ عِواناً . وإنما أجريتها على الأصل حيث صحَّتْ في الفعل ولم تعتلَّ
كما قلت تتجاوَرُ ثم قلت التجاور ، وكما صحَّ فَعَلْتُ وتَفَعَّلْتُ حيث قلت سَوَّغْتُهُ
تَسْوِغاً وتَقَوَّلَ تَقَوُّلاً .

وأما الفُعُولُ من نحو قلتُ مصدرأ ، ومن نحو سَوَّطُ جمعاً ، فليس قبل الواو
فيه كسرة فتقلبها كما تقلبها ساكنة ، فهم يدعونها على الأصل كما يدعون
أدُوراً ، ويهمزون كما يهمزونه . والوجهان مطردان ، وكذلك فَعُولٌ . ولم يُسكنوا
فيحدفوا ويصبراً بمنزلة ما لازيادة فيه نحو فَعُلٌ ، وذلك نحو غارتُ غُوراً ،
وسارتُ سُوراً ، وحَوَّلٌ وحَوُولٌ ، وخَوَّرٌ وخَوُورٌ ، وساقٌ وسُوقٌ . وكذلك
قالوا : القَوُولُ ، والمؤوثة ، والنووم ، والنوور . وقد همزوا كما همزوا : أدُورٌ ،
لاجتماع الواو والضم ، ولأنَّ الضمَّ فيها أخفَى .

ولا يفعلون ذلك بالياء في هذه الأبنية ، لأنها بعدها أخف عليهم ، لخفة الياء وشبهها بالألف ، فكأنها بعد ألف ، ولكنها تُقلَّب ياء في فَعَلٌ ، وذلك قولهم : صَيِّمٌ في صَوْمٍ ، وقَيِّمٌ في قَوْمٍ ، وقَيْلٌ في قَوْلٍ ، ونَيِّمٌ في نَوْمٍ . لما كانت الياء أخف عليهم وكانت بعد ضمة ، شبهوها بقولهم : عَشِيٌّ في عَشُوٍّ ، وجُئِيٌّ في جُئُوٍّ ، وعَصِيٌّ في عَصُوٍّ . وقد قالوا أيضاً : صَيِّمٌ ونَيِّمٌ ، كما قالوا عَشِيٌّ وعَصِيٌّ . ولم يتقبلوا في زُوَّارٍ وصَوَّامٍ لأنهم شبهوا الواو في صَيِّمٍ بها في عَشُوٍّ إذا كانت لاماً وقبل اللام واو زائدة . وكلما تباعدت من آخر الحرف بعدت شبهتها وقويت وتُرِكَ ذلك فيها إذ لم يكن القلب الوجه في فَعَلٍ . ولغة القلب مطردة في فَعَلٍ .

وقالوا : مَشُوبٌ ومَشِيْبٌ ، وحُورٌ وحَيْرٌ ، وهذا النحو ، فشبهوه بفَعَلٍ وأجروه مجراه .

وأما طَوِيلٌ وطَوِالٌ فهو بمنزلة جاورٌ وجِوارٌ ، لأنها حية في الواحد على الأصل .

وأما فَعَلانٌ فيجري على الأصل وفَعَلتى ، نحو : جَوَلانٌ وحَيَدانٌ وصَوَرى وحَيَدتى . جعلوه بالزيادة حين لحقته بمنزلة مالا زيادة فيه مما لم يجيء على مثال الفِعَلِ ، نحو الحيول والغيسر واللومة . ومع هذا أنهم لم يكونوا ليجيئوا بهما في المعتل الأضعف على الأصل نحو : غَزَوانٌ ، ونزوانٌ ، ونَفَيانٌ . ويُسْرَكانٌ في المعتل الأقوى . وكذلك فِعَلانٌ ، نحو السَّيراء . وفُعَلانٌ بمنزلة ذلك . قالوا : قُوباءٌ ونَحِيلاءٌ ، فَعَمَّتْ كما قالوا : عُرَواء .

وقد قال بعضهم في فَعَلانٌ وفَعَلتى كما قالوا في فَعَلٍ ولا زيادة فيه ، جعلوا الزيادة في آخره بمنزلة الهاء ، وجعلوه معتلاً كاعتلاله ولا زيادة فيه . وذلك قولهم : دارانٌ من دار يَدُورٌ ، وحادانٌ من حاد يَحِيدُ ، وهامانٌ ، ودالانٌ وهذا ليس بالمطرود كما لا تطرد أشياء كثيرة ذكرناها .

وأما فَعَلتى وفَعَلتى وهذا النحو فلا تدخله العلة كما لا تدخل فَعَلٌ وفِعَلٌ .

هذا باب ماقلب فيه الياء واواً

وذلك فُعَلْتِي إذا كانت اسماً . وذلك : الطُّوبَى ، والكُوسَى ، لأنها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام ، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً .

وأما إذا كانت وصفاً بغير ألف ولام فإنها بمنزلة فُعَلٍ منها ، يعنى بيضٌ .
وذلك قولهم : امرأةٌ حَيْكَتِي . وبذلك على أنها فُعَلْتِي أنه لا يكون فِعْنَتِي صفة .

ومثل ذلك : « قِسْمَةٌ ضِيْرِي » فإنما فرقوا بين الاسم والصفة في هذا كما فرقوا بين فَعَلْتِي اسماً وبين فَعَلْتِي صفة في بنات الياء التي الياء فيهن لام . وذلك قولهم : شَرَوِي وَتَقَوِي في الأسماء .

وتقول في الصفات : صَدِيًّا وَخَزِيًّا ، فلا تغلب . فكذاك فرقوا بين فُعَلْتِي صفة وفُعَلْتِي اسماً فييا الياء فيه عَيْنٌ، وصارت فُعَلْتِي ههنا نظيرة فَعَلْتِي هناك، ولم يجعلوها نظيرة فَعَلْتِي حيث كانت الياء ثانية ، ولكنهم جعلوا فُعَلْتِي اسماً بمنزلتها ، لأنها إذا ثبتت الضمة في أول حرف قلبت الياء واواً ، والفتحة لا تغلب الياء ، فكروهوا أن يقلبوا الثانية إذا كانت ساكنة إلاّ كما قلبوا ياء مَوْقِينَ ، وإلاّ كما قلبوا واو مِيْرَانَ وقيل . وليس شيء من هذا يُقَلِّبُ وقبلة الفتحة . وكما قلبوا ياء يُوْقِينَ في الفعل .

فأما فَعَلْتِي فعلى الأصل في الواو والياء ، وذلك قولهم : فَوَّضْنِي ، وَعَيَّنْتِي . وفُعَلْتِي من قُلْتُ على الأصل كما كانت فَعَلْتِي من غَزَوْتُ على الأصل ، فإنما أرادوا أن تحوّل إذا كانت ثانية من عاتة ، فكان ذلك تعويضاً للواو من كثرة دخول الياء عليها .

هذا باب ماقلب الواو فيسه ياء
إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ، أو كانت ساكنة
والياء بعدها متحركة

وذلك لأنّ الياء والواو بمنزلة التي تدانت خارجها لكثرة استعمالهم إياهما
ومتّهما على ألسنتهم ، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا
قبلها ، كان العملُ من وجهٍ واحدٍ ورفعُ اللسان من موضعٍ واحدٍ ، أخفَّ عليهم .
وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو ، لأنها أخفُّ عليهم ، لشبهها بالألف . وذلك
قولك في فَيَعْلِلُ : سَيِّدٌ وَصَيِّبٌ ، وإنما أصلهما سَيِّوْدٌ وَصَيِّوْبٌ .

وكان الخليل يقول : سَيِّدٌ فَيَعْلِلُ وَإِنْ لم يكن فَيَعْلِلُ في غير المعتل ، لأنّهم
قد يخصّون المعتلّ بالبناء لا يخصّون به غيره من غير المعتلّ ، ألا تراهم قالوا كَسَبُوْةٌ
وَالْقَيْدُوْدُ ، لأنّه الطويل في غير السماء ، وإنما هو من قَادَ يَقُوْدُ . ألا ترى أنّك
تقول جَمَلٌ مُنْقَادٌ وَأَقْوَدٌ ، فأصلهما فَيَعْلُوْةٌ . وليس في غير المعتل فَيَعْلُوْةٌ
مصدراً . وقالوا : قُضَاةٌ فجاءوا به على فَعْلَةٍ في الجمع ، ولا يكون في غير المعتلّ
للجمع . ولو أرادوا فَيَعْلِلُ لتركوه مفتوحاً كما قالوا تَيَّحَانٌ وَهَيَّيْبَانٌ .

وقد قال غيره : هو فَيَعْلِلُ ، لأنه ليس في غير المعتل فَيَعْلِلُ . وقالوا :
غُيِّرَتِ الحُرْكَةُ لأنّ الحُرْكَةَ قد قلبت إذا غيّر الاسم . ألا تراهم قالوا بِيَصْرِيٌّ وقالوا
أَمْوِيٌّ ، وقالوا أَخْنَتْ ، وأصله الفتح . وقالوا دُهُرِيٌّ . فكل ذلك غيّرُوا حُرْكَةَ
فَيَعْلِلُ .

وقول الخليل أعجب إليّ ، لأنه قد جاء في المعتل بناء لم يجر في غيره ، ولأنّهم
قالوا هَيَّيْبَانٌ وَتَيَّحَانٌ فتم يكسروا . وقد قال بعض العرب (١) :

(١) هو رؤيعة . ديوانه ١٦٠ .

مابالُ عَيْنِي كَالشَّعْبِ الْعَيْنِ (١)

فإنَّما يُحمَلُ هذا على الاطراد حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك ، ووجدت بناء في المعتل لم يكن في غيره . ولا تحمله على الشاذ الذي لا يطرد ، فقد وجدت سبيلاً إلى أن يكون فَبَعِلاً .

وأما قولهم : مَبَيْتٌ وَهَيْتٌ وَلَيْتٌ ، فإنَّهم يحذفون العينَ كما يحذفونَ الهمزة من هائِرٍ ، لاستثاقلم الياءات ؛ كذلك حذفوها في كَيْتُونَةٍ وَقَيْدُودَةٍ وَصَيْرُورَةٍ ، لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل ، ألزموهم الحذف إذا كثر عددهنَّ وبلغن الغاية في العدد ، إلاً حرفاً واحداً . وإنَّما أرادوا بهنَّ مثال عَيْضَمُوز .

وإذا أردت فَبِعَلٌ من قلتُ قلتُ قَبِيلٌ . فلو كان يغيَّر شيء من الحركة باطراد لغيروا الحركة هنا . فهذه تقوية لأنَّ يُحمَلُ سَيْدٌ على فَبِعَلٍ ، إذ كانت الكسرة مطردة كثيرة . وبنات الياء فيما ذكرت لك وبنات الواو سواء .

ومما قلبوا الواو فيه ياء دِيَارٌ وَقِيَامٌ ، وإنَّما كان الحدُّ قِيَامٌ ودِيَارٌ . وقالوا قِيَوْمٌ ودِيُورٌ ، وإنَّما الأصل قِيُومٌ ودِيُورٌ ، لأنَّهما بنيا على فَبِعَالٍ وَقَبِعُولٍ .

وأما فَبِعِيلٌ مثل حِدَيْتِمِ فبمنزلة فَبِعَلٍ ، إلاً أنَّك تكسر أولَ حرف فيه .

وأما زَبَلْتُ فَصَعَلْتُ من زَابَلْتُ . وإنَّما زَابَلْتُ بَارَحْتُ ، لأنَّ مَارَلْتُ أَفَعَلْتُ مَابَرَحْتُ أَفَعَلُ ، فإنَّما هي من زَلْتُ ، وزَلْتُ من الياء . ولو كانت زَبَلْتُ فَبِعَلْتُ لقلت في المصدر زَبَلَةٌ ولم تقل تَزْبِيلًا .

وأما تَحَيَّرْتُ فَتَفَبِعَلْتُ من حَزْتُ ، والتَحْيِيرُ تَفَبِعَلٌ .

(١) الشعيب : المزادة الصغيرة ، أو القرية . والعين : الخلق البالية . شبه عينه لسيلان دمعها بالقرب الخلق

في سيلان مائها من بين خورزها ، لبلاها وقدمها .

والشاهد فيه بناء « العين » على فبعل . وهو شاذ في المعتل إذ لم يسمح إلا في هذه الكلمة وكان قياسها « عين » كما قيل سيبه وهين ولين ، وهو بناء يختص به المعتل ولا يكبرن في الصحيح ، كما اختص الصحيح : بفبعل مفتوحة العين .

وأما صَيُودٌ وطَوِيلٌ وأشباه ذلك فإنما منعهم أن يقلبوا الواو فيهن ياءً أن الحرف الأول متحرك ، فلم يكن ليكون إدغامٌ إلاً بسكون الأول . ألا ترى أن الحرفين إذا تقارب موضعهما فتحركا أو تحرك الأول وسكن الآخر لم يدغموا نحو قولهم : وتيدٌ ووتدٌ فعيلٌ ، ولم يميزوا ودّةٌ (١) على هذا فيجعلوه بمنزلة مدٍّ لأن الحرفين ليسا من موضع تضعيف ، فهم في الواو والياء أجدر أن لا يفعلوا ذلك .

وإنما أجروا الواو والياء مجرى الحرفين المتقاربين ، وإنما السكون والتحرك في المتقاربين ، فإذا لم يكن الأول ساكناً لم تصل إلى الإدغام ، لأنه لا يسكن حرفان . فكانت الواو والياء أجدر أن لا يفعل بهما ما يفعل بمدٍّ ومدٍّ ، لبعد ما بين الحرفين . فلما لم يصلوا إلى أن يرفعوا رقتهم رقتةً واحدةً لم يقلبوا وتركها على الأصل كما ترك المشبه به .

وفوعِلٌ من بيعتُ بيّعٌ ، تقلب الواو كما قلبتها وهي عين في فيتعيلٌ وفيتعيلٌ من قلتُ . وكذلك فعيلٌ من بيعتُ وفوعولٌ ، تقول بيّعٌ وبيّعٌ . وعلى هذه الطريقة فأجر هذا النحو .

وسألت الخليل عن سُويِرٍ وتُويِعٍ مامنعهم من أن يقلبوا الواو ياءً ؟ فقال : لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل ، وإنما صارت للضمة حين قلت فوعيلٌ . ألا ترى أنك تقول : سايرٌ ويسايرٌ ، فلا تكون فيهما الواو . وكذلك تُفوعيلٌ نحو : تُسويِعٌ لأن الواو ليست بلازمة ، وإنما الأصل الألف .

ومثل ذلك قولهم : رُويةٌ ورُويًا ونُويٌ ، لم يقلبوا ياءً حيث تركوا الهمزة ، لأن الأصل ليس بالواو ، فهي في سُويِرٍ أجدر أن يدعوها ، لأن الواو تفارقها إذا تركت فوعيلٌ ، وهي في هذه الأشياء لا تفارق إذا تركت الهمزة .

وقال بعضهم : رُياً ورُيةٌ ، فجعلها بمنزلة الواو التي ليست يبدل من شيء . ولا يكون في سُويِرٍ وتُويِعٍ ، لأن الواو بدل من الألف ، فأرادوا أن يمددوا

(٣) وده بمعنى وده يتده .

كما مدّوا الألف . وأن لا يكون فُوعِلَ وتُفُوعِلَ بمنزلة فُعِلَ وتُفُعِلَ . ألا تراهم قالوا : قُوبِلَ وتُقُوبِلَ ، فمدّوا ولم يرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدة ، لئلا يكون كفُعِلَ وتُفُعِلَ ، وليكون على حال الألف في المدّ . ولا تُدغمها فتصير بمنزلة حرفين يلتقيان في غير حروف المدّ من موضع واحد الأزل منهما ساكن . فكما ترك الإدغام في الواوين كذلك ترك في سُويرَ وتُسُويِعَ .

ونحو هذه الواو والياء في سُويرَ وتُسُويِعَ واو ديوانٍ ، وذلك لأنّ هذه الياء ليست بلازمة للاسم كزوم ياء فَيُعَلِّ وفَيُعَالِ وفَيُعِيلِ ونحو ذلك ، وإنّما هي بدلٌ من الواو وكما أبدلت ياء قيراطٍ مكان الراء ، ألا تراهم يقولون دُويُونٌ في التحقير ، ودُواوينٌ في الجمع ، فتذهب الياء . فلما كانت كذلك شبّهت هذه الياء بواو رؤيةٍ وواو بوطيرٍ ، فلم يغيروا الواو كما لم يغيروا تلك الواو للياء . ولو بنيتها ، يعني ديوانٍ ، على فيعالٍ لأدغمت ، ولكنك جعلتها فيعَالٌ ثم أبدلت كما قلت نَظَنَيْتُ . وكذلك قلت قَرَارِيضُ فرددت وحذفت الياء . وهي من بعثتُ على القياس لو قبل بيئاعٌ بإدغام ، لأنك لاننجو من ياءين .

هذا باب ما يكثر عليه الواحد كما ذكرنا في الباب الذي قبله ونعسوه

اعلم أنك إذا جمعت فتوَعلاً من قُلْتُ همزت كما همزت فتوَاعِل من عَوْرَتْ وصَيِّدَتْ .
فإذا جمعت سيّداً ، وهو فَيَعِيلٌ ، وفَيَعِلاً نحو عَيِّنْ همزت ، وذلك :
عَيْلٌ وعَيَّائِلٌ ، وخَيْرٌ وخَيَّائِرٌ ، لما اعتلت ههنا ، فقلت بعد حرف مزيد في
موضع ألفِ فاعِلٍ ، همزت حيث وقعت بعد ألف ، وصار انقلابها ياءً نظيرَ الهمزة
في قائلٍ . ولم يصلوا إلى الهمزة في الواحد إذ كانت قبلها ياء ، فكأنهم جمعوا شيئاً
مهموزاً . ولم يكن ليعتلّ بعد ياء زائدة في موضع ألف ولا يعتلّ بعد الألف . ولو لم
يعتلّ لم يهمز ، كما قالوا : ضَيَّوْنَ وضَيَّائُونَ ، وقالوا : عَيَّنْ وعَيَّائِن .
وإذا جمعت فَعَلٌ من قُلْتُ قلت فتوَأَلٌ ، همزت .

وإذا جمعت فتعوَلاً فبناؤه بناء فتوَعَلٍ في اللفظ سواء . ألا ترى أن الواوین
يُدَمَّان ويؤخَّران . وذلك قولك إذا أردت فتوَعَلًا قَوَّلٌ ، وإذا أردت فتعوَلاً
قَوَّلٌ . وتهمز فتعَاوَلٌ فتقول قَوَائِلٌ كما همزت فتعَاعِلٌ . وإنما فعلوا ذلك لالتقاء
الواوین ، وأنه ليس بينهما حاجز حصين ، وإنما هو الألف تخفى حتى تصير كأنك
قلت قَوَوَّلٌ ، وقربت من آخر الحرف فهُمِزَتْ وشَبَّهَتْ بواو سماء ، كما قالوا
صَبَّمٌ ، فأجروها مجرى عَتِيٍّ . وذلك الذي دعاهم إلى أن يغيروا شوايأ .

وإذا التقت الواوین على هذا المثال فلا تلتصقن إلى الزائد وإلى غير الزائد . ألا
تراهم قالوا أوَّلٌ وأوَائِلٌ ، فهمزوا ما جاء من نفس الحرف . وأما قول الشاعر (١) :
وَكَحَلَّ العَيْنينِ بالعَوَاوِيرِ (٢)

(١) الجنيد بن المشي الطهري . وانظر الحصابنص ١/١٩٥ . واللسان (عور) .
(٢) العوار ، كرمان : قنى العين ، أو رمد شديد ، أو رجز يوجد فيها . يريد أن الدهر جعل في عينيه القذى
والرمد بدل الكحل .

يخاطب امرأته ويذكر ما فعل به الكبر . وقيله :

غرك أن تقاربت أبسا عرى وأن رأيت الدهيسر ذا الدوائيسر

حتى عظامي وأراه ثاغري

والشاهد فيه تصحيح واو « العوار » الثانية لأنه ينوي الياء المحلوفة . والواو إذا وقعت في . ا. الموضع
تهمز ليمدحها عن الطرف الذي هو أحق بالتصغير والاعتلال . ولو لم تكن فيه ياء متوينة لزم همزها أن قالوا في
جمع أول أوائل وأصلها أوائل .

فإنّما اضطرّرَ فحذف الياء من عَوَاوِيرَ ولم يكن ترك الواو لازماً له في الكلام فيهمز .

وكذلك فتَوَاعِيلُ من قلت قنَوَائِلُ ، لأنّها لا تكون أمثلاً حالاً من فتَوَاعِيلَ من عَوِرَتْ ومن أوائل .

واعلم أن بنات الياء نحو بَعِثَتْ تَسْبِيعُ في جميع هذا كبنات الواو ، يهمن كما همزت فتَوَاعِلُ من صَيِدَتْ ، فجعلتها بمنزلة عَوِرَتْ ، فوافقتها كما وافقت حَيِّبَتْ شَوَيْتُ ، لأنّ الياء قد تُستقل مع الواو كما تستقل الواوان ، فوافقت هذه الواو وصارت يجري عليها مايجري على الواو في الهمز وتركه ، كما اتفقتا في حال الاعتلال ونرك الأصل . فلما كثرت موافقتها لها في الاعتلال والخروج عن الأصل ، وكانت الياءان تستقلان وتستقل الياء مع الواو ؛ أجريت مجراها في الهمز ، لأنّهم قد يكرهون من الياء مثل ما يكرهون من الواو .

ويهمز فِعْيَلٌ من قُلْتُ وبيعتُ . وذلك قنَوَائِلُ وبيئاتُ ، فهمت الياء كما همزت الواو في فَعَاوِلَ ، فاتفقا في هذا الباب كما اتفقت الياء والواو بما ذكرت لك ، إذ كان اجتماع الياءات يكره ، والياء مع الواو مكروهتان .

هذا باب مايجرى فيه بعض ماذكرنا إذا كسرت للجمع على الأصل

فمن ذلك : فَيْعَالٌ ، نحو دَيْتَارٍ وَقَيْتَامٍ ، ودَيْثُورٍ وَقَيْثُومٍ ، تقول دَيْتَاوِيرُ
وقَيْتَاوِيمُ . ومثل ذلك عَوَّارٌ تقول عَوَّاوِير ، ولا تهمز هذا كما تهمز فَعَاعِيل من
قلت .

وخالفت فُعَالٌ فُعَلًا كما يخالف فَاعُولٌ نحو طَاوُوسٍ عاوِرًا إذا جمعت
فقلت طَوَاوِيسٌ . وإنما خالفت الحروفُ الأولُ هذه الحروفَ لأنَّ كلَّ شيءٍ من
الأولِ هُمِيزٌ على اعتلالِ فِعْلِهِ أو واحدِهِ فإنَّما شُبِّهَ حيثُ قرب من آخر الحروفِ
بالياء والواو اللتين تكونان لامين ، إذا وقعتا بعد الألف ولا شيء بعدهما ، نحو سِقَاءٍ
وقَنْضَاءٍ ، فجعلت الياءات والواوات هنا كأنهنَّ أواخر الحروف ، كما جعلت الواوان
في صِيَمٍ كأنهما أواخر الحروف . فإذا فصلت بينهما وبين أواخر الحروف بحرفٍ
جرَّينَ على الأصل ، تقول : الشَّقَاوَةُ والغَوَايَةُ ، فتخرجهما على الأصل ، إذا كان
آخر الكلمة ما بعدهما وحرفُ الإعراب . فإذا كان هذا النحو هكذا فالمعتلُّ الذي
هو أقوى وقد منعه أن يكون آخر الحرف حرفان ، أقربُ من البيان ، والأصلُ له ألزم .

ومثل هذا قولهم : زَوَّارٌ وصَوَّامٌ ، لما تعدت من آخر الكلمة قويت كما قويت
الواو في أخْوَةٌ وأبُوَّةٌ ، حيث لم يكونا أواخر الحرفين . فالبيان والأصل في الصَّوَّامِ
ينبغي أن يكون ألزم وأثبت ، لأنه أقوى المعتلِّين .

أبو عثمان المازني

أبو بكر بن محمد بن بقیة من بني مازن الشيباني ، من أهل البصرة ، فيها ولد ونشأ وترعرع ، وقد أکب منذ صباه على حلقات النحاة واللغويين والبصريين وحضر حلقات المتكلمين ، ولزم الأخصس ، وأخذ عنه كتاب سيريه حتى إذا توفي الأخصس والجرمي أصبح المازني علم البصرة المفرد في النحو والتصريف وقد جاء إلى بغداد في عهد المعتصم .

ويجمعُ القدماء على أنه كان أعظم النحاة في البصرة ، وقد عاش يدرّس لطلابه كتاب سيويه ، وصنف حوله تعليقات وشروحاً منها تفاسير كتاب سيويه ، والألف في علل النحو كتاباً ، ثم إنه خصّ التصريف بكتاب شرحه ابن جني بكتاب سمّاه المنصف ، ومن مؤلفاته كتاب مايلحن فيه العامة وكتاب الألف واللام ، وكتاب العروض وكتاب القوافي .

وكان المازني فطناً ذكياً ، ومناظراً أليماً ، له آراء طريفة كثيرة يتناقلها النحاة . اختلف في سنة وفاته والأرجح أنه توفي سنة سبع وأربعين ومئتين .



قال أبو عثمان :

وتقلب الواو ياء في « فَعَلَّ » إذا كان جمعاً . « نالوا : صائمٌ وصائمٌ ، وقائِلٌ وقَائِلٌ ، وفائمٌ ونائمٌ » . وإن شئت كسرت أولَ هذا . وإثبات الواو في هذا أجود ، وهو الأصل . ولكن الذين قلبوا شبهوه « بعاتٍ وعَيْتٍ ، وعصاً وعُصِيٌّ » لما كانت العين تلي اللام .

قال أبو الفتح :

اعلم أن أصل هذا المجتمع ألا يُعْتَلَّ ، لأنه ليس فيه ما يوجب القلب ، ولكنه

لما كان الواحد معتلاً أعني : « صائماً وقائماً » ، وجاء الجمع وهو أثقل من الواحد ، وقربت العين من الطرف فأشبهت اللام في « عني » جمع « عات » - قلبت ، والأجود « صومٌ وقومٌ » .

وبدلتك على أن الشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة : قولهم : « قينية ، وصيبية وفلان من علية الناس ، وهو ابن عمي دنيا ، وصيبان . وأصل قينية من قنوت ، وصيبية وصيبان من صبوت ، وعلية من علكوت ، ودنيا من دتوت . وقياسه : « قنوة ، وصبوة ، وصيوان ، وعلوة ودنوا » . ولكن لما جاورت الواو الكسرة قلبتها صارت الكسرة كأنها قبل الواو ، ولم يعتد الساكن حاجزاً لضعفه .

ونظير هذا قولهم : « اقتتل » ، ضموا همزة لضمة العين ولم يعتدوا بالفاء حاجزاً ، لسكونها ، فصارت همزة لذلك كأنها قبل العين المضمومة ، فضمت كراهة الخروج من كسر إلى ضم .

وقد دعاهم قُربُ الجوار إلى أن قالوا : « هذا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٍ » جرؤوا الخرب وهو صفة للأول ، وأنشدوا :

فِيئَاكُمْ وَحِيَّةَ بَطْنِ وَادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بَسِي
جَرَ هَمُوزَ ، وهو من صفة الحية لجاورته لوادٍ .

ومن ذلك استقباحهم اختلاف حركات ما قبل حرف الروي إذا كان مُقْبِلًا - وهو المسمى : تَوَجِيهاً - نحو قول رؤبة :

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْخَتَرِ
ففتح ما قبل القاف ، ثم قال :

أَلْفَ شَتَى لَيْسَ بِالرَّاحِيِ الْحَمِيقِ
فكسر ما قبلها ، ثم قال :

سِرًّا وَقَسِدَ أَوَّنَ تَأْوِينَ الْعُقُقِ

فضمّ ما قبلتها .

ولمّا صار هذا عندهم قبيحاً وعيباً ، لأنّ الحركة مجاورة للقاف ، فكانت اختلاف الحركات واقعاً على القاف . فكما أن الإقواء عيبٌ فكذلك استتبعوا اختلاف التوجيه . وأنا أبتين هذا مستقصي في شرح القوافي لأبي الحسن إن شاء الله .

فلذلك جاز في صومٍ : صيمٌ ، لمجاورة العين اللام . وقال الشاعر :

ومُعَرِّضٍ تَغْلِي المِراجِلُ تَحْتَهُ عَجَلْتُ طَبَخْتَهُ رَهْطٍ جِيعٍ
يريد : جوعاً .

ولمّا أجازوا : « صيمٌ » بكسر أوّله ، لأنه لما شبّه بعُيبيّ في القلب ، كذلك شبّه أيضاً بعينيّ في كسر أوّله .

فأقول الشاعر :

ويُرْذَوْنَ بِلِّ البراذينُ تُغْرِها وقد شربتُ من آخِرِ الصَّيفِ أَيلاً

فأخبرني أبو علي : أن ابن حبيب قال : أراد : لبين أيلٍ وهو يُفْلِمُ ، وقال : ويُرْوَى أَيلاً . يُراد : جَمْعُ لَبِنِ آيِلٍ . أي خائِرٍ مثل : « حائِلٍ وَحَوْلٍ » ، قال : وهو خطأ . وليس هذا بخطأ ، لأنّ فاعلاً من هذا الباب - أعني المُعْتَلَّ العين بالواو - إذا جُمِعَ على فُعَلِّ كان القلبُ فيه مطرداً ، وإن كان التصحيحُ فيه أجوداً . فجائزٌ أن يكون : أَيْلٌ يُراد به : أوّلٌ ، ثم يُقَلَّبُ كما يقال في « صومٍ : صيمٌ » . وفي « جوعٍ : جيعٌ » ، وقال الأعشى :

فَباتَ عَدُوياً للسماءِ كَأَنَّه يُوائِمُ رَهْطاً للعزوبةِ صِيماً

فدفع ابن حبيب لهذا التأويل ليس بمستقيم . وهذا رأي أبي علي .

قال أبو عثمان :

فإذا كان هذا الجمعُ مثال « فُعَالٍ » لم تُقَلَّبْ فيه الواو ياءً ، لأنها تباعدت من الضَّرَفِ : وذلك : « صائمٌ وصوَّامٌ ، وقائمٌ وقوَّامٌ ، ونائمٌ ونوَّامٌ » .

قال أبو الفتح :

تصحيحهم لهذا يُدُلُّك على أن صِيَمًا مُشَبَّهٌ بِعَيْنِي لما قربت العين من اللام ولم يفصل بينهما شيء ألا ترى أن ألف « فُعَال » لما حجزت بين العين واللام بعدت العين ، فلم يَجْزُ قلبُها ، وهذا هو القياس ، لأنه لما كان « صَوْمٌ » مع قُرْبِ واوه من الطَّرْفِ الوجه فيه التصحيحُ كان التصحيحُ — إذا تباعدت الواو من الطرف — لا يجوز غيره .

وقد جاء حَرَفُ شاذّ ، وهو قولهم : « فلانٌ في صِيَابَةِ قومه » .

يريدون : في صَوَابَةٍ : أي في صميمهم وخالصهم — وهو من صَابَ يَصُوبُ : إذا نزل ، كأن عِرْقَهُ فِيهِمْ قد ساخ وتمكّن ، وقياسه التصحيح . ولكن هذا مما هُرِبَ فِيهِ مِنَ الْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ لِثِقَلِ الْوَاوِ ، وليس ذلك بعلة قاطعة ، وأنشد ابن الأعرابيّ لذي الرّمة :

ألا طَرَقْتَنَا مَيَّةُ ابْنَةٍ مُنْدِرٍ فَمَا أَرَقَ النَّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا

وقال : أنشدني أبو الغمر هكذا بالياء ، وهو شاذّ ، وحكي أن له وجهاً من القياس .

وأقول : إنك لو جمعت مثل : « شَاوٍ وَجَاوٍ عَلَى فُعَلٍ » لصحّحت ولم تُعَلِّلْ ، وذلك قولك : « جَوَى وَشَوَى » . ومن قال في « جَوَّعٍ : جَبَّعٍ » ، وفي قَوْمٍ : قَبِيمٍ » لم يَقْلُ إِلَّا « جَوَى وَشَوَى » بالتصحيح .

وإنما لم يجر إعلالٌ مثل هذا لأنك قد أعلنت اللام بأن قلبتها ألناً ، فلم يجر إعلالُ العين ، لئلا يجتمع على الكلمة إعلالُ العين واللام جميعاً ، وهذا مرفوضٌ في كلامهم ، لم يجيء منه إلا أحرفٌ شاذةٌ ، منها « شَاءَ وَمَاءٌ » ، وستراها إن شاء الله .

قال أبو عثمان :

ويجيء « فَعَلَانٌ وَفَعَلْتِي » على الأصل ، نحر : « الجَوْلَانِ ، والحَيِّدَانِ » . وَفَعَلْتِي ، نحو : « مَوَاتِي ، وَحَيِّدِي » ، ذبعلوه بالزيادة إذ لحقته بمنزلة مالا

زيادة فيه مما لم يجيء على مثال الفعل ، نحو : « الحَيَوَل والغَيَر ، واللُّوْمَة » ، ومع هذا أنهم لم يكونوا لِيَجِيثُوا بهما في المعتلّ الأضعفِ على الأصل ، ويُعلّوهُما في المعتلّ الأقوى .

والأضعف نحو : « التَّرْوَان » ، والغَلَيَان ، والعَدَوَان . واللامُ أضعفُ من العين لأنها آخر الكلامِ والعين أقوى منها والفاء أقوى من العين .

قال أبو الفتح :

قولُه : فجعلُوهُ بالزيادة إذ لحقته بمزلة مالا زيادة فيه ، نحو : « الحَيَوَل » .

يقولُ : إنّ مثال « الجَوَلَان وِصَوْرِي » . وما كان مثلَهُما قد امتاز من مُشابهة الفعل بما لحقه في آخره من الألف والنونِ وألفِ التانيثِ ، وهذه الزوائد مما تختصُّ به الأسماءُ دونَ الأفعالِ ، فجري لذلك مجرى ماخالف الفعل بالينئية فهُجِّحَ لخالفته الفعلَ ، نحو : « الحَيَوَلِ والعِيَوَضِ » فكما صُحِّحَ العِيَوَضُ لخالفته الفعلَ بالبناء كذلك صُحِّحَ « الجَوَلَان والحَيَوَلِي » لامتيازهما من الفعلِ بما زيد في آخرهما من الألفِ والنونِ وألفِ التانيثِ ، فكلُّ واحدٍ من هذه الأشياءِ تباعد عن الفعلِ بمعنى من المعاني ، فوجب تصحيحُه . وإن اختلفت المعاني فقد اتفقت في التباعد .

وإنما صحّت اللام في « التَّرْوَان والغَلَيَان » ، لأنها لو قلبت أليفاً – وبعدَها ألف فَعَلَان – لالتقى ساكنان فوجب حذف إحدى الألفين ، فكان اللفظُ يصير بعدَ الحذف إلى : « تَرَّانٍ ، وِغَلَّانٍ » فيلتبسُ ، مثالُ فَعَلَّانٍ بفعالٍ مما لامة نونٌ . فكُرهَ ذلك لذلك .

ثم إنّ اللام لما صحّت لمعنى من المعاني والعينُ أقوى منها ، كثرَ هو إعلالُ العينِ القوية في هذا المثالِ الذي قد صحّت فيه اللامُ وهيي ضعيفةٌ . فلذلك لم يقولوا في « الجَوَلَان : الجالان » .

فهذا تفسير اعتلالِ أبي عثمان في تصحيح هذا الباب .

قال أبو عثمان :

« وفَعَلَاءُ » بتلك المنزلة ، نحو : « القُوبَاءُ ، والخَيْلَاءُ » .

قال أبو الفتح : هذا المثالُ أجدرُ بالصحة ، لأنه قد صُحِّح ، نحو : « سُوَاةٌ ، وعَيْبَةٌ » ، وإن لم يكن فيه ألف التانيث ، فإذا جاءت فيه أَلِفُ التانيث كان أجدرَ بالصحة لتباعدهُ بهما من شَبَهَةِ الفعل ، وإذا كان يُعْلَنُ : فَعَلَاءٌ ، نحو : « دارٍ ، وساقٍ » ، ثم يصحَّحون إذا جاءت في آخره الألف والنونُ ، نحو : « الجَوْلَانُ » ، فهم بأنَّ يصحَّحوا ما لو لم يجيء في آخره أَلِفُ التانيث لكان بناؤه يُوجبُ له التصحيح لبُعده عن شَبَهَةِ الفعل — أعني : « القُوبَاءُ ، والخَيْلَاءُ » — أجدرُ .

قال أبو عثمان :

وقد جاءت أحرفٌ على « فَعَلَانِ » معتلةٌ شَبَهوها بفَعَلٍ ولا زيادة فيه ، وجعلوا هذه تزيادة في آخره مثل الهاء ، وذلك قولهم : « داران ، وماهان ، وحادان » وهذا ليس بالقياس ، ولا الأصل ، وهو شاذٌ يُحْفَظُ حفظاً ، ولا يُجْعَلُ باباً يُقاسُ عليه .

قال أبو الفتح : يقولُ : جعلوا الألفَ والنونَ في « داران ، وماهان » بمنزلة هاء التانيث في « دارة ، وقارة ، ولابة » . فكما أُعِلَّتْ هذه الأسماء ونحوها ولم يمنع من القلب هاء التانيث ، كذلك قُلبتْ في « داران » ونحوه .

فإن قيل : ومن أين أشبهتِ الألفُ والنونُ هاء التانيث ؟ قيل : من وجوهٍ :

منها : أنك لو رخصت ما في آخره ألف ونونٌ زائدتان ، لحدَفْتَهُمَا جميعاً ، كما تحذفُ هاء التانيث . ألا ترى أنك تقول في عثمان : « ياعثمُ أقبيلُ » ، وفي مروانَ : « يامروُ أقبيلُ » ، كما تقول في طلحةَ : ياطلحُ أقبيلُ . ومنها : أنك تقول في نحقير « زَعْفَرَانٍ » : زُعَيْفِرَانٌ « فتحقِرُ العَدْرُ ثم تأتي بالألف والنونِ بعدُ » ، كما تفعلُ ذلك بالهاء في نحو قولك : « سَيْسِيَّةٌ وسَلَيْسِيَّةٌ » . فمن هذا وغيره جرت الألفُ والنونُ متجرى الهاء .

فإن قيلَ : وما الدلالةُ على أنَّ « داران ، وماهان . وحادان : فعَلان » ؟
وهلَّ جعلتها : « فاعالاً » نحو : « ساباطٍ وخاتامٍ » ؟ قيلَ : حمَلهُ على « فَمَعْلان »
أولى ، لكثرة « فعَلان » وقلَّة « فاعال » . وعلى كلِّ حالٍ فتصحیحُ هذا هو القياسُ
ولكنَّه من الشاذِّ لما تقدَّم قبْلَ هذا الفعلِ من أنَّه قد خرجَ بهذه الزيادة من شَبَهِ
الفِعْلِ كما يخرُجُ إذا جاء على فُعْعِلٍ ، وفَعْعِلٍ « من شبه الفعل بالبناء .

قال أبو عثمان :

وقال الخليلُ : القَلْبُ في « فُعْعِلٍ » جَمْعاً مُطَّرِدٌ ، فهذا الذي قلتُ لك من
أنهم يختصون المعتلَّ بالبناء لا يكون في غيره .

قال أبو الفتح : يريد بفُعْعِلٍ بابَ « صِيَمٍ وقِيَمٍ » . وقد تقدَّم ذكره . ويريد
بمطَّرِدٍ : أنَّه مُطَّرِدٌ في الاستعمال والقياس جميعاً ، وكسرُهُم الصادَ من صِيَمٍ
عما خصَّوا به المعتلَّ ، لأنَّه لا يجوز في عاذِلٍ : عِدَلٌ ، ولا في غاسِلٍ : غِيسَلٌ .
ولا بد من ضمِّ العين .

قال أبو عثمان :

ومما اختصوا به المعتلَّ في المصدر ولا يكون في غيره من المصادر : « كَيِّنُونَةٌ ،
وقَيِّنُونَةٌ ، وصَيِّرُونَ » ، وأصلها « فَيَعَاوَلَةٌ » ، نحو : « كَيِّنُونَةٌ ، وقَيِّنُونَةٌ :
وصَيِّرُونَ » ، ولكنهم ألزموه الحذفَ إذا بلغ الغايةَ في العدد إلا حرفاً واحداً .

قال أبو الفتح : اعلم أنَّ أصلَ هذه المصادر : « فَيَعَاوَلَةٌ » ، لأنها كانت
في الأصل : « كَيِّنُونَةٌ ، وقَيِّنُونَةٌ ، وصَيِّرُونَ » ، بوزن : « عَيِّنُصَمُوزٍ » .
وحيزَبُونٌ » ، فاجتمعت الواو والياء ، وسبقت الأولى بالسكون فقبلوا الواو ياءً ،
وادغموا فيها الياء الأولى ، فصارت في التقدير : « كَيِّنُونَةٌ ، وقَيِّنُونَةٌ » ، فحذفوا
الياء الثانية المنقلبة عن الواو التي هي عينُ الفعلِ ، فصارت قَيِّنُونَةٌ وكَيِّنُونَةٌ .
وألزموه الحذفَ ، لأنهم قد قالوا في « مَيِّتٌ وهَيِّنٌ : مَيِّتٌ ، وهَيِّنٌ » فحذفوا
عينَ الفِعْلِ مع أنَّ الكلمة على أربعةِ أحرفٍ ، وخيَّروا بين الحذفِ والإثبات .

فلما كانت « قَبْدودة » ، و« كينونة » على ستة أحرف طالت ، فألزموها الحذف ، ولم ينجسوا بين الحذف والإثبات كما فعلوا في مَبَّتٍ ، وَهَمِينٍ .

ومعنى قوله : ومما اختصوا به المعتلّ في المصدر ولا يكون في غيره من المصادر . يريد : أنه لم يأتِ مصدرٌ على « فيعلولة » إلا فيما كان معتلاً . ويريد بالمعتلّ هنا : ما كان معتلاً لعينٍ دون الفاء واللام .

ولما اختصّ المعتلّ ببناء لا يكون في غيره ، لأنه ضَرَبٌ من الكلام مُبَايِنٌ لغيره من الصحيح ، فكما اختلفت أحكامه في الاعتلال بالانقلاب والحذف وغيره ، كذلك أيضاً جاءت فيه أمثلة لا تكون في غيره من الصحيح .

وكما أنّ الأسماء الأعلام لما جاز في إعرابها ما لا يجوز في إعراب غيرها نحو قولهم في جواب مَنْ قال : « رأيتُ زيداً » ، ومررت بعسرو ، ومنّ زيداً ؟ ومنّ عمرو ؟ . كذلك أيضاً جاءت فيها أمثلة لا تكون في غيرها مما ليس علمياً ، نحو : « متوهّب ، ومتورّق ، وتهلّل ، ومكثورة » وغير ذلك .

ومعنى قوله : إذ بلغوا الغاية في العدد إلا حرفاً واحداً . يريد : أن « كينونة » ، وقبْدودة ، على ستة أحرف ، وغاية العدد سبعة أحرف فإنما ينقص حرفاً واحداً . وشبهه بهذه المصادر — مما اعتلت عينه لوقوع الياء الساكنة قبْلَها — فالترّم الحذف لطوله — قولهم : « رَيْمان ، وريح رَيْدانة » وأصلُهُما : « رَيْحان ، ورَيْدانة » ، فقلبوا الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبْلَها ، فصار في التثنية : « رَيْحان ، ورَيْدانة » ، فحذفوا العين كما حذفوها في « كينونة » ، وألزموها الحذف لطول الكلمة كما فعلوا ذلك في « كينونة » . قال الشاعر :

سلام الإله ورَيْحانُهُ ورحمته وسماءُ دِرِّرٍ

وقال ابن ميادة :

أهاجك المنزّل والمحصّر أودت به رَيْدانة صرّصر

ورِيدَانَةٌ : من راد يرود ، أي ذهب وجاء ، ورَيْحَان : من الرّوح .

وذهب الفراء إلى أن هذه المصادر إنما جاءت بالياء ، لأنها جاءت على أمثلةِ مصادر بنات الياء في أكثر الأُمُرِ ، نحو : صار صَيْرُورَةً ، وسار سَيْرُورَةً وطار طَيْرُورَةً ، وبان بَيْنُورَةً ، ونحو ذلك ، فأجريت « كَيْشُورَةٌ ، وَقَيْشُودَةٌ » ، مُجْرَى « سِيرُورَةٍ » فقيلت بالياء حذوئاً على بنات الياء ، قال : كما قالوا : « شكوتُه شِكَايَةً » ، فقلبوا الواوَ ياءً لأنه جاء على مثال مصادر بنات الياء ، نحو : « الرّماية ، والسّعاية » . قال : وأصلُ « فَعْلُولَةٌ » هنا : : « فَعْمُولَةٌ » بضمّ الفاء ، قال : ولكنهم كرهوا أن تنقلب الياء في « صِيرُورَةٍ ، وطيرورة » ونحوهما واواً ، لانضمام ما قبلها ، ففتحوا الفاء وأجروا بنات الواو هنا مُجْرَى بنات الياء ، لأنها داخلةٌ عليها وهذا عند أصحابنا مذهبٌ واهٍ جداً ، لأنه لا ضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصحّ العينُ ألا ترى إلى قول الشاعر :

مُظَاهِرَةٌ نَيْبًا عَتِيْقًا وَعُوْطَطًا فقد أحكماً خلتاً لها مُتَبَايِنًا

فقال : « عُوْطَطًا » ، فقلب الياء واواً لانضمام ما قبلها وكانت في الأصل : « عَيْطَطًا » ، فقلبت الياء واواً ، لانضمام ما قبلها وسكونها ، ولم ترهم فقالوا : « عَيْطَطًا » ، ففتحوا العين لتصحّ الياء .

وأيضاً : فلو كان أصلُ : « طَيْرُورَةٍ : فَعْلُولَةٌ » بضمّ الفاء . ثم إنهم كرهوا انقلابَ الياء واواً لوجبَ أن يكسروا الفاء ، كما أنهم لما كرهوا أن تنقلب الياء واواً في جمع أبيض لانضمام ما قبلها كسروا الفاء لتصحّ العينُ ، فقالوا : « بَيْضٌ » ولم ترهم فتحوها فقالوا : « بَيْضٌ » .

وكذلك جميع ما كان مثل هذا . ألا تراهم قالوا : « مَبِيْعٌ » ، ومكبلٌ ، وعَصِيٌّ ، ودليٌّ ، ومَرْمِيٌّ ، ومَقْضِيٌّ » ، فأبدلوا الضمة في جميع هذا كسرةً ، لتسلم الياء بعدما ، فلكل ذلك كان يجب أن يكسر أول بينونة ، ونحوها على مذهب الفراء ، كما رأيناهم فعلوه في غير هذا مما ذكرته وما لم أذكره مما جرى مجراه . فأن لم يكسروا وفتحوا دلالةً على فساد قوله .

فإن قال قائلٌ : لو كسروا لوجبَ أن يقولوا : صيروا ، فيخرجوا من الكسر إلى الضمّ ، وليس بينهما إلا حاجزٌ ضعيفٌ ، وهو الساكن فرفضوا الكسرَ لذلك ، وعدلوا إلى الفتح .

قيل : هذا خطأٌ غيرُ لازمٍ إلا ترى أنهم قالوا : « شيوخ وبيوت » ، فاستقبلوا الضمّ بكسرٍ من غير حاجز ، لما كانت الكسرة عارضةً فمِنَ هُنَا لا يمتنع أن يقولوا : « صيرورة » ونحوها بالكسر ، لأن الأصل الضمّ ، كما أن أصلَ « بيوت » الضمّ .

وأيضاً : فإنه ادعى أن في المصادر بناءً فعُولَةٌ . وهذا مثالٌ لا يبيّن . في المصادر وإن كان قد جاء منه شيء . فدا لا يعبأ به ولا يلتفتُ إليه لقلته وتزّارته . فهذا أيضاً مما يتدفعُ قوله ويؤهّنه ، فمن هنا كان مذهبهُ في هذا متعسفاً غير موافق للصواب .

فإن قال قائلٌ : فإن أصحابك أيضاً قد ذهبوا إلى أن أصله « فَيَعْلُولَةٌ » . فَيَعْلُولَةٌ غيرُ معروفة في المصادر . ولو كانت فَيَعْلُولَةٌ ، لوجبَ أن يوجد بعضُ ذلك في نثر أو نظم أو سجع ، ولم نرهم نطقوا بذلك .

قيل : لا يُنكر أن يكون في المعتلّ أبنيةٌ مخصوصة به . ألا تراهم قالوا في جمع « قاضٍ وغازٍ : قُضَاةٌ وغازةٌ » . فجمعوه على « فَعْلَلَةٌ » ولم نرهم فعلوا ذلك في الصحيح ، إنما يجمعونه على « فَعْلَلَةٌ » بفتح الفاء نحو : « كاتبٍ وكتّبةٌ ، وكافيرٍ وكفّرةٌ » . ولهذا نظائر .

فإن قال : فعلى هذا لا يُنكر أن يكون في المصادر المعتلّة « فَعْلُولَةٌ » كما ذهب إليه القراء ، وإن كان هذا غير موجود في الصحيح ؟ .

قيل : قد تقدّم القولُ في فساد هذا ، وأنه لو كان « فَعْلُولَةٌ » ، لقالوا : « بُونُونَ » ، وصورورةٌ ، كما قالوا : « عُوْطَطٌ » ، أو كانوا إذا أرادوا سلامةَ الياء أن يكسروا ما قبلتها ، فيقولوا : « صيرورة » ، فلا دلالة له تدلُّ على أنه في الأصل « فَعْلُولَةٌ » .

فإن قيل : ولأنك دلالة تدل على أن أصل قَيْدٌ فَيَعْلُولَةٌ ؟

قيل : بلى ، وهو أنهم قد حذفوا من نظير « فَيَعْلُولَةٌ » . وهو قولهم :
مَيَّتْ وَهَيَّنَّ « وأصل هذا « فَيَعْلِيلٌ » ، و« فَيَعْلِيلٌ » قريبٌ من « فَيَعْلُولٌ » . وأيضاً .
فقد قالوا : « رِيحَانٌ » و« رِيحٌ رِيْدَانٌ » . وهذا « فَيَعْلَلَانٌ » . وهو أقرب إلى
« فَيَعْلُولٌ » .

على أن أبا العباس قد أنشد :

قد فارقتُ قَرِينَهَا القَرِينَةَ وشحطتُ عن دارِهَا الذَّاعِنَةَ
باليَّتِ أَنَا ضمناً سَمِينَسَهُ حتى يعود الوصلُ كِينُونَسَهُ

هذه دلالة قاطعة على أنها « فَيَعْلُولَةٌ » .

وتبيء آخر يدل على أنه ليس أصل « بينونة : فعلولة » . وأنه لو كان كذلك
لقالوا : « بُونُونَةٌ » : أن مَنْ يَقُولُ في « فُعَلٌ » من الياء يَسِيعُ ، فيكسِرُ الأوَّلَ ،
وهو الخليل إذا تباعدت العين من الطَّرَفِ قَلْبَهَا واواً لانضمام ما قَبْلَهَا وقُوَّتِهَا
بتباعدها عن الطَّرَفِ ، فيقولون في « فُعَلَلٌ » من كِلْتِ : كَوَلَلٌ » ، كما قالوا :
« عُوْنَطٌ » . والياء في بينونة ، لو كانت عَيْناً . وكان المرادُ بالكلمة بناء « فَعْلُولَةٌ »
لقالوا : « بُونُونَةٌ » ، فقلبوا الياء واواً لانضمام ما قبلها وتباعدتها عن الطَّرَفِ .
وهذا كله يدفع أن تكون : فَعْلُولَةٌ .

المبرّد

مُحمّد بن يزيد الأزدي ، إمام نخاعة البصرة لعصره ، ولد سنة عشر ومئتين للهجرة ، وأكّبه منذ نشأته على التزوّد من اللغة على أعلام عصره من البصريين ، وشغف بالنحو والتصريف ، فلزم أبا عمرو الجرمي يقرأ عليه كتاب سيويه حتى إذا توفي ، لزم أبا عثمان المازني ، وتصدّر حلقة يقرأ عليه ، وبلغ من إعجاب المازني بقطته أن لقبه بالمبرّد بكسر الراء لحسن تثبته وتأنيبه للعلل . وحوّر الكوفيون اللقب إلى المبرّد بفتح الراء عنثاً له .

يعدّ المبرّد بحقّ آخر أئمة المدرسة البصرية وقد ذكره ابن جني فقال : « يعدّ جيلاً في العلم ، وإليه أفضت مقالات أصحابنا وهو الذي نقلها ، وقررها . وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها . »

وإذا بحثنا في الأصول التي كان يرجع إليها المبرّد وجدنا أنها الأصول نفسها التي اعتمد عليها أئمة المدرسة البصرية ، فهو يعنى بالتعريف والعوامل والمعمولات والسماع والتعليل والقياس ، أمّا التعريف فإنه يسوقه في فاتحة كل باب من أبواب كتابه المقتضب .

وكان المبرّد يحاول دائماً أن يسند آراءه بالعلل ، فلا بدّ لكل رأي من علة تسوّغه . وكان يتسع في ذلك سعة جعلته يعمّمه فيما لا حاجة للنطق به .

ثمّ إنه كان يعنى بالسماع عناية شديدة إلا أنه مضى في إثر أستاذه المازني ولم يرتض بعض القراءات الشاذّة .

نوفي المبرّد سنة خمس وثمانين ومئتين للهجرة .

هذا باب

الابتداء

وهو الذي يسميه النحويون (الألف واللام)

اعلم أن هذا الباب (١) عبرة (٢) لكل كلام ، وهو خبرٌ ، والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب فإذا قلت : قام زيد ، فقيل لك : أخبر عن « زيد » ، وإنما يقول لك : ابن من « قام » فاعلاً ، وألفه الألف واللام على معنى « الذي » ، واجعل « زيداً » خبراً عنه ، وضع المضمرة موضعه الذي كان فيه في الفعل .

فالجواب في ذلك أن تقول : القائم زيدٌ ، فتجعل الألف واللام في معنى الذي ، وصلتها على معنى صلة « الذي » ، وفي القائم ضميرٌ يرجع إلى الألف واللام ، وذلك الضمير فاعلٌ ، لأنك وضعته موضع « زيد » في الفعل ، و « زيد » خبر الابتداء .

وإن شئت قلته بـ « الذي » ، فقلت : الذي قام زيدٌ ، فـ « الذي » لا يمنع منه كلامٌ يُخبر عنه ألبتة (٣) .

وقولك : الفاعل لا يكون إلا من فعل خاصة (٤) .

(١) هو من أساليب التحويل ، ينقل فيه الإسم من التركيب الفعلي إلى التركيب الاسمي .

(٢) أي : شائع ومتداول .

(٣) يريد أن الاسم الموصول « الذي » يصبح للإبداء به أي كان شكل الإسم بعده ، سواء أكان مؤلفاً من فعل متصرف أو جامد مع ذاعله ، أم من مستند إليه وشبه جملة . ولما كان استخدام « الذي » عاماً صريح استخدامه في موضع الألف واللام ، ذلك أن الألف واللام لا يستخدمان — كما سنرى — في هذا الباب إلا بشروط .

(٤) يريد المبرد بـ « وقولك » أي : وهذا الاستعمال أو وهذا التحويل لا يكون فيه الفاعل المنقول إلا من فعل خاصة . وقد جاء في شرح الكافية للرضي ٤٢/٢ : لا تخبر بالألف واللام إلا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة ... ويشترط في الفعل أن يكون متصرفاً إذ غير المتصرف ، نحو : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس لا يحجر منه اسم فاعل ولا مفعول ويجب ألا يكون في أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل واسم المفعول معناه ، كالسين وسوف وحرف النفي ، وحرف الاستفهام .

ولو (١) قلت : زيد في الدار . فقال : أخبر عن « زيد » بالألف واللام لم يميز .
لأنك لم تذكر فعلاً .

فإن قيل لك : أخبر عنه بالذي قلت : الذي هو في الدار زيد . فجعلت « هو »
ضمير زيد ، ورفعت « هو » في صلة « الذي » بالأنداء : (وفي الدار) خبره ،
كما كان حيث قلت : زيد في الدار ، وجعلت « هو » . ترجع إلى الذي (٢) .

فإن قال لك : أخبر عن الدار (٣) في قولك : زيد في الدار . قلت : التي زيد فيها
الدار . فالهاء (٤) في قولك « فيها » منفوض في موضع الدار . لأن الدار في المسألة
هاهنا خبر التي ، فهنا وجه الإخبار .

-
- (١) أرى أن العبارة تستقيم لو كانت : « فلو قلت « بدلا من « ولو قلت »)
(٢) يتضح من هذا المثال عموم « الذي » وخصوص الألف واللام ، في هذا الإثبات .
(٣) يجوز الإخبار عن المجرور وحده بشرط ألا يلزم الجار طريقة واحدة ، فلا يخبر عن مجرور « قد »
و « منذ » ، و « حتى » و « ربا » ، كما يجوز الإخبار عن الجار والمجرور معاً (حاشية يس ٣٠١/٢) .
(٤) هي « ها » من « فيها » وليست « الهاء » .

هذا باب

الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول

وذلك نحو : ضرب عبد الله أخاك ، وقتل عبد الله زيدا .

فإن قيل لك : أخبر عن الفاعل في قولك : ضرب عبد الله أخاك .

قلت : الضاربُ أخاك عبد الله ، وإن شئت قلت : الذي ضرب أخاك عبد الله ، وفي « ضرب » اسم عبد الله فاعل (١) ، كما كان ذلك في قولك : ضرب عبد الله ، وهو العائد إلى « الذي » حتى صلحت الصلة و « عبد الله » خبر الابتداء .

فإن قال لك : أخبر عن المفعول ، قلت : الضارِبُ عبد الله أخوك ، فالهاء ضمير الأخر ، وهي مفعول كما كان مفعولاً (٢) ، و « عبد الله » فاعل كما كان في المسألة . و « أخوك » خبر الابتداء ، وهو الألف واللام في الحقيقة (٣) ، لأن كل ما خبر عنه فـ « الذي » تقدمه له ، وهو خبر الابتداء ، وكلاهما تقصد به الذي تخبر عنه في الحقيقة .

فإن قلت : ضرب زيد أخاك في الدار ، فقيل لك : أخبر عن « الدار » قلت : الضاربُ زيداً أخاك فيها الدارُ .

وتأويله بـ « الذي » : التي ضرب عبد الله أخاك فيها الدار . وقولك : « فيها » هو قولك : « في الدار » في المسألة . وقد مضى من التفسير ما يدل على ما يرد من هذا الباب .

فإن قلت : ضرب عبد الله أخاك قائماً ، فقيل : أخبر عن « قائم » فقد سألك

-
- (١) يريدُ صيغة « ضرب » تحمل معنى الفاعل فهو ضمير مستكن فيها ، في حين أن الفاعل في عبارة « ضرب عبد الله » هو عبد الله نفسه ، و « ضرب » هنا لا تحمل إلا معنى الحدث المنسوب إلى زمن مضى وحسب .
 (٢) أي أن الهاء مفعول به هاهنا كما كانت مفعولاً به قبل التصويل أي في عبارة : « ضرب عبد الله أخاك » .
 (٣) أي أن الخبر هو عين المبتدأ .

مُحالاً ، لأن الحال لا تكون إلا نكرة ، والمضمر لا يكون إلا معرفة ، وكل ما أخبرت عنه فإضماره لا بد منه ، فالإخبار عن الحال لا يكون .

ولا يُخبر عن النعت ، لأن النعت تحلّية ، والمضمر لا يكون نعتاً لأنه لا يكون تحلّية ولا يُخبر عن التبيين (١) ، لأنه لا يكون إلا نكرة .

ولا يخبر عن الظروف التي لا تستعمل اسماً . لأن الرفع لا يدخلها ، وخبر الابتداء لا يكون إلا رفعاً .

ولا يخبر عن الأفعال ، ولا عن الحروف التي تقع لمعان ، لأنها لا يكون لها ضمير . فكل ما كان مما ذكرته فقد أثبت لك العلة فيه ، وكل اسم سوى ذلك فمُخبر عنه . ولا يُخبر عن « كيف » ، و « أين » ، وما أشبهه ، لأن ذلك لا يكون إلا في أول الكلام ، لأنها للاستفهام .

ولا يُخبر عن أحد وأخواته (٢) .

(١) أي التبيين .

(٢) عريب وكريب وسوى ذلك .

هـذا باب

الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين

وذلك أن تقتصر على أحدهما إن شئت (١)

وذلك قولك : أعطيت زيداً درهماً ، وكسوت زيداً ثوباً ، وما أشبهه ، لأنك إن شئت قلت : كسوت زيداً ، وأعطيت زيداً ، ولم تذكر المفعول الثاني .

فإذا قلت : أعطيت زيداً درهماً ، فقال لك : أخبر عن « زيد » ، قلت : المعطية أنا درهماً زيداً . فإن قال لك : أخبر عن « الدرهم » قلت : المعطية أنا زيداً إتيته درهماً ، فهذا أحسن الإخبار ، أن يجعل ضمير الدرهم في موضعه لئلا يدخل الكلام لبساً ، وإن لم يكن ذلك في الدرهم ، ولكن قد يقع في موضعه : أعطيت زيداً عمراً ، فالوجه أن تقدم الذي أخذ ، وقد يجوز المعطية أنا زيداً درهماً ، لأن هذا لا يلبس ، لأن الدرهم ليس مما يأخذ .

فإذا دخل الكلام لبساً فينبغي أن يوضع كل شيء في موضعه .

فإن قال لك : أخبر عن نفسك ، قلت : المعطية زيداً درهماً أنا .

واعلم أن الفعل يتضمن الضمير ، واسم الفاعل لا يتبين ذلك فيه ، فإذا جرى على ما هو له لم يظهر فيه ضمير .

وإن جرى لمن ليس هو له خبراً ، أو نعتاً ، أو حالاً ، أو صلة لم يكن بُدً من إظهار الفاعل ، ألا ترى أنك تقول : زيداً أضربته . وعمرو تضربته ؟

فإن وضعت في موضع « تضربه » « ضاربه » قلت : زيد ضاربه أنا ، وعمرو ضاربه أنت ، لأن الفعل الذي أظهرت قد جرى خبراً على غير نفسه .

فلذلك ، إذا قال لك في قوله : « أعطيت زيداً درهماً » أخبر عن نفسك قلت :

(١) في سيبويه ١٦/١ « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين : فإن شئت اقتصر على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى الأول ، وذلك قولك : أعطى عبدالله زيداً درهماً » .

المعطي زيداً درهماً أنا فلم تظهر بعد المعطي مضمراً ، لأن الألف واللام لك ، والفعل لك فجرى على نفسه .

وإن أخبرت عن الدرهم ، أو زيداً أظهرت « أنا » فقلت : المعطي أنا درهماً زيد ، لأن الفعل لك ، والألف واللام لزيد ، فجرى الفعل على غير من هو له ، وكذلك المعطي أنا زيداً إياه درهم ، لأن الألف واللام للدرهم ، والفعل لك . فإن كان الذي ظهر الفِعْلُ ، فلم تحتج إلى المضمرة المنفصلة . وذلك قولك إن أخبرت عن زيد : الذي أعطيته درهماً زيداً .

فإن أخبرت عن الدرهم قلت : الذي أعطيته زيداً درهماً ، وإن وضعت ضمير الدرهم موضعه قلت : الذي أعطيت زيداً إياه درهماً .

هذا باب

الفعل المتعدي إلى مفعولين

وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر (١)

وتلك الأفعال هي أفعالُ الشكِّ واليقين . نحو : علمتُ زيداً أخاك ، وظننتُ
زيداً ذا مال . وحسبتُ زيداً داخلاً دارك . وخلصتُ بكراً أبا عبد الله . وما كان من
خوهن^٢ .

وإنما امتنع : ظننتُ زيداً حتى تذكر المفعول الثاني . لأنها ليست أفعالاً وصلت
منك إلى غيرك ، إنما هو ابتداء وخبر .

فإذا قلت : ظننتُ زيداً منطلقاً فإنما معناه : زيد منطلقاً في ظني ، فكما لا بد
للابتداء من خبر كذا لا بد من مفعولها الثاني : لأنه خبر الابتداء ، وهو الذي تعتمد عليه
بالعلم والشك .

إذا قلت : ظننتُ زيداً أخاك . فقال لك : أخبرني عن نفسك قلت : الظانُّ زيداً
أخاك نفسك . فإن قال : أخبرني عن « زيد » قلت : الظانُّ أنا أخاك زيداً .

فإن قال : أخبرني عن « الأخ » قلت : الظانُّ أنا زيداً إياه أخوك . نضع الصمير
في موضع الذي نخبر عنه .

فإن قيل لك : أخبرني بـ « الذي » عن نفسك قلت : الذي ظنَّ زيداً أخاك أنا
فإن أخبرني عن « زيد » قلت : الذي ظننته أخاك زيداً .

فإن قيل : أخبرني عن « الأخ » قلت : الذي ظننتُ زيداً إياه أخوك ، ويصحُّ

أن تقول : الذي ظننته زيداً أخوك ، لما يدخل الكلام من اللبس .

ألا ترى أنك إذا قلت : ظننتُ زيداً أخاك ، فإنما يقع الشكُّ في الأخوة ، فإن
قلت : ظننتُ أخاك زيداً أوقعت الشكَّ في التسمية . وإنما يصلحُ التقديم والتأخير إذا

(١) في سيبويه ١٨/١ : هذا باب الفاعل الذي يمتداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد
المفعولين دون الآخر . وذلك قولك : حبب عبادة زيداً بكراً

كان الكلام مُرَوِّضاً عن المعنى ، نحو : ضرب زيداً سراً . لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول . فإن كان المفعول الثاني مما يصبغ موضعه إن قدمته فتقدمه حسن .
نحو قولك : ظننتُ ني الدار زيداً . وعلمتُ خلفك زيداً .

فإن قال : أخبر عن « الدار » قلت : الظانُّ أنا فيها زيداً الدارُ .

وبـ « الذي » تقول : التي ظننت فيها زيداً الدارُ . وكذلك الخلف ، تقول :
تقول : الظانُّ أنا فيه زيداً خلفك . وإن كان المفعول الثاني فعلاً ، نحو : ظننتُ زيداً
يقومُ لم يجز الإخبار عنه لما ذكرت لك ، وكذلك إن كان من الظروف التي لا تحلُّ
محلَّ الأسماء .

هذا باب

الفعل الذي يتعدى إلى مفعول

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد

وذلك : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وليس ، وما كان نحوهن

اعلم أن هذا الباب إنما معناه : الابتداء والخبر ، وإنما دخلت « كان » ، لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك .

وإنما صرقتنَ تصرقتَ الأفعالَ لِقَوْتِهِنَّ ، وأنتك تقول فيهنّ : يفعل ، وسيفعل ، وهو فاعل ، ويأتي فيهن جميع أمثلة الضمّل .

فإذا قلت : كان زيد أخاك فخبّرت عن « زيد » قلت : الكائن أخاك زيد ، كما كنت تقول في ضرب . فإن أخبرت عن « الأخ » فإن بعض النحويين لا يجوز الإخبار عنه ، ويقول : إنما معناه : كان زيد من أمره كذا وكذا . فكما لا يجوز أن تخبر عن قولنا : من أمره كذا وكذا ، كذلك لا يجوز أن تخبر عما وُضِعَ موضعه . وهو قول فاسد مردود ، لاوجه له ، لأنك إذا قلت : زيد منطلق فمعناه : زيد من أمره كذا وكذا . فلو كان يفسدُ الإخبار هناك لفسد هاهنا .

وكذلك باب ظننت وعلمت ، وإنّ وأخواتها ، لأن معنى : « ظننت زيدا أخاك » إنما هو : ظننتُ زيدا من أمره كذا وكذا ، وكذلك : « إنَّ زيدا أخوك » إنما هو : إنَّ زيدا من أمره كذا وكذا .

فمن زعم أنه لا يجوز الإخبار عن ذلك لزمه ألا يجوز الإخبار عن شيء من هذا ، فإن كان يخبر عن هذا أجمع ، ويمتنع لعلة موجودة في هذا فقد ناقض .

فالإخبار عن المفعول في كان إذا قلت : كان زيدا أخاك أن تقول : الكائن زيد إياه أخوك . فهذا الأحسن .

وإن قلت : الكائنهُ زيدُ أخوك ، فحسنٌ ، والأول أجود ، لما قد ذكرته لك في

باب « كان » من أن الذي يصع بعدها ابتداء وخبر . فإذا قال : الكائنه ، فوصل الضمير بـ « كان » فقد ذهب في اللفظ مايقوم مقام الابتداء ، وهو في المعنى موجود فاخترنا الأول ، لأن ل اللفظ والمعنى ، وقد قال الشاعر :

فإن لا يَكُنُّهَا أو تَكُنُّهُ فَإِنَّهُ أَخُوها خَدَّتْهُ أُمُّهُ يَلْبَانِهَا(١)
فهذا جائز ، والأحسن ما قال الشاعر :

ليست هذا الليلَ شهراً لانرى فيه عريياً(٢)
ليس إيتاي وإيتايا كَ ولا نخشى رقيياً

فإن قلت : كان زيد ضارباً عمراً ، فقيل : خبرٌ عن « ضارب » وحده لم يجز لأنه عامل في عمرو ، وإن قيل : خبرٌ عن « عمرو » جاز فقلت : الكائن زيد ضاربه عمرو .

فإن قيل : خبر عن « ضارب عمراً » قلت : الكائنه زيد ضاربٌ عمراً ، ولك أن تقول : إيتاه ضارب عمراً فتقول : الكائن زيد إيتاه ضاربٌ عمراً .

فإن قلت ذلك بـ « الذي » قلت : الذي كان زيد إيتاه ضاربٌ عمراً . فإن قلته بالهاء قلت : الذي كان زيد ضاربٌ عمراً ، وتحذف الهاء لطول الاسم ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذي كانه .

فأما إذا قلت : الذي كان زيد إيتاه ، فإن « إيتاه » لا يجوز حذفها ، لأن المتصل يحذف كما يحذف ما كان من الاسم في مواضع ، و « إيتاه » منفصلة فلا تحذف ، لأن هذا لا يشبه ذلك .

ألا ترى أنك تقول : الذي ضربت زيداً ، ولا تقول : الذي مررت زيداً ، لأن الضمير قد فصلته بالباء .

(١) استشهد به سيبويه ٢١/١ على أن « كان » تجري مجرى الأفعال الحقيقية في عملها ، فيتصل بها خبرها الضمير اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو : ضربته .
والبيت لأبي الأسود الدؤلي يخاطب به مولى له كان حبل له تجارة إلى الأهواز وكان إذا مضى إليها يتناول شيئاً من الشراب ، فأمره أبو الأسود بتناول نبيذ الزبيب لخصته بدلا من الخمر لأنها أخوان (١) عريياً أي أحداً .

فأما « ليس » فلا يجوز أن نخبر عما فيه بالألث واللام ، لأنها ليس فيها « يتفعل » .
ولا يُبنى منها « فاعل » ، ، ولكن يخبر بالذي ، وذلك قولك : ليس زيد منطلقاً ،
وليس زيد إلا قائماً .

فإن قيل لك : أخبر عن « زيد » في قولك : ليس زيد منطلقاً قلت : الذي ليس
منطلقاً زيداً . وإن قال : أخبر عن « منطلق » قلت : الذي ليس زيد إياه منطلق .

وإن قيل : أخبر عن زيد في قولك : ليس زيد إلا قائماً قلت : الذي ليس إلا
قائماً زيداً .

وإن قال : أخبر عن « قائم » قلت : الذي ليس زيد إلا إياه قائماً (١) .

وكُلُّ شيء ليس فيه فعل فالإخبار عنه لا يكون إلا بالذي ، تقول : زيد أخوك .
فإن قيل : أخبر عن « زيد » قلت : الذي هو أخوك زيداً .

وإن قيل : أخبر عن « الأخ » قلت : الذي زيد هو أخوك .

وتقول : إن زيدا منطلقاً . فإن قال : أخبر عن « زيد » قلت : الذي إنه منطلق زيداً .

فإن قال : أخبر عن « منطلق » قلت : الذي إن زيدا هو منطلقاً ، فعلى هذا تجري

الأخبار .

تقول : زيد في الدار . فإن قال : أخبر عن « زيد » قلت : الذي هو في الدار

زيداً .

وإن قال : أخبر عن « الدار » قلت : التي زيد فيها الدار .

وتقول كان زيد حسناً وجهه . فإن قال : أخبر عن « زيد » قلت : الكائن حسناً

وجهه زيداً .

فإن قال : أخبر عن « حسناً وجهه » قلت : الكائن زيد إياه حسن وجهه .

فإن قيل : أخبر عن « وجهه » لم يجر ذلك ، وذلك لأنه يضع في موضع « وجهه »

(٢) في المسح ١٤٧/٢ صرح بأنه لا يجبر عن اسم الفعل التام المنفي كـ : ليس ، وما زال ، وأخواتها .

ضميراً. فإن رجع ذلك الضمير إلى الذي لم يرجع إلى زيد شيء فبطل الكلام . وإن رجع إلى زيد لم يرجع إلى الذي في صلته شيء .

وكذلك : كان زيدٌ أبوه منطلق ، إن قيل : أخبر عن « أبيه » لم يجز لليلة التي ذكرت لك ، ويبين هذا أنك إذا قلت : الذي كان زيد هو منطلق أبوه ، فرددت « هو » إلى زيد فسدّ من جهتين :

إحداهما : أن « هو » لأب ، وقد جعلتها زيد . والآخر أنك لم تجعل في صفة الذي شيئاً يرجع إليه .

فإن قال : أرد « هو » إلى الذي لم يكن في خبر زيد ما يرجع إليه .

ولكن لو قال : أخبر عن « منطلق » لقلت : الذي كان زيدٌ أبوه هو منطلق ، فكانت الهاء في أبيه لزيد ، وهو الذي به يصحّ الكلام .

واعتبر هذا بواحدة : وهو أن تضع في موضع الضمير أجنبياً ، فإن صلح جاز الإخبار عنه ، وإن امتنع لم يجز ، ألا ترى أنك لو قلت : كان زيد حسناً عمرو ، وكذلك : كان زيد عمرو منطلقٌ لم يحسز .

فإن قلت : كان زيدٌ أبوه في داره جاز الإخبار عن « أبيه » ، لأنك لو قلت : كان زيدٌ عمرو في داره لصلح .

وإن أخبرت عن « أبيه » قلت : الكائن زيدٌ هو في داره أبوه . جعلت « هو » يرجع إلى الذي ، لأنه المخبر عنه ، وجعلت الهاء التي في داره ترجع إلى زيد .

فكل ما كان من هذا فاعتبره بالأجنبي كما وصفت لك . فهذا باب ، وسنفرّد باباً لمسائله بعد فراغنا منه إن شاء الله .

★ ★ ★

تعليق على النص :

إنّ باب الإبتداء — كما أشار إلى ذلك المبرد — أسلوب من أساليب الكلام العربي ، شائع ومضطرد . وقد درج النحاة على تسميته بـ : الألف واللام أي تحلية المبتدأ — ويجب أن يكون معرفة — بالألف واللام ، بعد تحويل الإسناد من الصيغة الفعلية إلى الصيغة الاسمية .

وتعود هذه التسمية إلى سيويه ، الذي اتكأ المبرد في عقد بابه هذا وما تلاه على كتابه اتكاء واضحاً .

فهو — أي المبرد — بدأ الحديث على هذا الأسلوب أسلوب الإخبار بالألف واللام ، ثم جعل الفعل اللازم مجالاً لتطبيقه ، ثم أتبعه — وبالترتيب ذاته — بالحديث على الفعل المتعدي إلى واحد ، والمتعدي إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ثم المتعدي إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، ثم على الأفعال الناقصة .

وأجرى على عناصر هذه الأسانيد ومُخصّصاتِها تطبيقات .

وقد ساعده على ذلك وضوح العبارة وسهولتها بشكل امتاز فيه من سيويه الذي كان يشوب كتابه شيء من الغموض أو التعقيد .

غير أن ما يؤخذ على المبرد هذه المتابعة للصيغة لنص الكتاب (١) ومنهجه ، وتناول قضاياها ، كما يؤخذ عليه الحديث على أمور افتراضية ساقه إليها المنهج المعياري

فهو حين طبّق أسلوب الإخبار على المفاعيل الأساسية ، وهي معمولات — وجاء بها الكلام العربي كان لا بد له من الحديث على سائر المفاعيل المخصّصة — وهي معمولات أيضاً — كالنعت والحال والتمييز ، فيقول إنها لا تكون من مثل هذا الأسلوب ، وافترض مثلاً وحاول إخضاعه لهذا الأسلوب فامتنع المثال وأبى .

هذه الافتراضات وما يماثلها عبء على النحو ، فإن يذكر مثلاً بصطنعه هو ثم يرفضه ضرباً من البعد عن حقيقة النحو .

وعلى كل فإن هذا الأسلوب أو الباب لشد ما يقرب من المنهج التحويلي الحديث في النحو ، الذي تتجلى فوائده في حقول الترجمة ، ولا سيما الفورية منها ، فهو — على الرغم من تحوّل الصيغة يحافظ على المعنى العام الذي يحمله الإسناد ، وكذلك على العناصر الأساسية فيه ، وبذلك يكون لنحائنا الأوائل فضل سبق في مثل هذه الإشارات .

(١) كتاب سيويه .

أبواب من الخصائص لابن جنيّ

- ١ - باب القول على الاطراد والشنوذة ٩٦/١ - ١٠٠
- ٢ - باب في تعارض السماع والقياس ١١٧/١ - ١٣٣
- ٣ - باب في إصلاح اللفظ ٣١٢/١
- ٤ - باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس ٣٩١/١
- ٥ - باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب ، وبالمسبب من السبب ١٧٣/٣ .
- ٦ - باب في كثرة الثقل وقلة الخفيف ١٧٧/٣
- ٧ - باب في تجاذب المعاني والإعراب ٢٥٥/٣
- ٨ - باب في التفسير على المعنى دون اللفظ ٢٦٠/٣
- ٩ - باب في قوة اللفظ لقوة المعنى ٢٦٤/٣ - ٢٦٩
- ١٠ - باب في نقض الأوضاع إذا ضامتها طارىء عليها ٢٦٩/٣ - ٢٧٠
- ١١ - باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف ٢٧٠/٣ - ٢٧٣

★ ★ ★

ابن جنسي

ولد لأب رومي في بداية القرن الرابع الهجري ، ونشأ في الموصل ، وأخذ النحو عن أحمد الموصلي الشافعي المعروف بالأخفش ، وتلمذ بعد ذلك على أبي علي الفارسي ، وأكثر عنه الأخذ ، واهتمدى بمذاهبه ، وصحبه أربعين سنة ، وهذه التلمذة تشبه تلمذة سيويه على الحليل .

اجتمع ابن جنبي والمني في بلاط سيف الدولة الحمداني بجلب ، والثقيا في شيراز عند عضد الدولة ، وكان المنني يجله ، ويقدر علمه ، ويقول : ابن جنبي أعرف بشعري مني . وقد شرح ابن جنبي ديوان المنني شرحين : الشرح الكبير والشرح الصغير ، وردت بعض العلماء على ابن جنبي في شرحه .

ويعد ابن جنبي فيلسوف علم اللغة العربية ، والمتفتن في تأصيل الأصول ، وتفريع الفروع ، والمدافع عن علل العربية التي إليها علماء اللغة ، والمبتكر لأفكار لغوية أساسية ، وقد حض على متابعة ابتكاراته هذه ، وحث على إغنائها والبحث فيها ، من هذه الأفكار الاشتقاق الأكبر ، وقد صرح ابن جنبي أنه استمد أغلب أفكاره من أستاذه أبي علي الفارسي ، إلا أنه زاد في هذه الأفكار ، وأغناها ، وأخرجها مخرجاً جديداً ، فقد استمد فكرة الاشتقاق من أستاذه إلا أنه هو الذي جعله قسماً من أقسام الاشتقاق ، وأعطاه اسمه .

ولابن جنبي أسلوب متميز ، فالعبارة بليغة سامية ، والمعالي بيّنة واضحة ، والأداء له رونق وطلاوة . بهذه الطريقة ، وذلك الأسلوب المتمتع عالج ابن جنبي مسائل جافة بعيدة عن الخيال وتحليقة ، والفن وجماله .

توفي ابن جنبي عام ٣٩١ للهجرة .

باب القول على الأَطْرَادِ وَالسُّورِ

أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار ، من ذلك : طردت الطريدة ، إذا اتبعتها ، واستمرت بين يديك ، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً ، ألا ترى أن هناك كراً وفرأ ، فكلُّ يطرد صاحبه . ومنه المطرد : رمح قصير يطرد به الوحش ، واطرد الحدودل إذا تتابع ماؤه بالرياح . أنشدني بعض أصحابنا لأعرابي :
مالك لا تذكر أو نـزور بيضاء بين حاجبيها نور

تمشي كما يطرد الغديسر

ومنه بيت الأنصاري (١) :

أُتِرفُ رسماً كاطراد المذاهب

أي كتتابع المذاهب ، وهي جمع مذهب ، وعليه قول الآخر (٢) :

سيكفيك الإلهُ ومُسْتَمَاتٌ كجندل لُبِن تَطْرُد الصَّلَاةَ

أي تتابع إلى الأرضين الممطرة لتشرب منها ، فهي تسرع ، وتستمر إليها ، وعليه بقية الباب .

وأما موضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التفرُّق والتفرُّد ، من ذلك قوله :

يتر كُنَّ شُدَّان الحصى جَوَافِلا

أي ماتطير وسهفت منه . وشذ الشيء يشدُّ ويشدُّ شدوذاً وشذآ ، وأشدذته أنا ، وشذذته أيضاً أشدُّه (بالضم لا غير) ، وأباها (٣) الأصمعي وقال : لأعرف إلا شاذاً أي متفرقاً . وجمع شاذٌ شُدَّاذ ، قال :

(١) الأنصاري : هو قيس بن الخطيم . والمذاهب : جلود مذهبة بخطوط يرى بعضها في إثر بعض .
(٢) هو الراعي يصف الإبل واتباعها المطر . فالمستمات : الإبل ، ولبن : يريد لبني ، وهو واد حوله هضب كثير شبه به الإبل ، وقوله : تطرد الصلاة أي تتابع إليها ، فحذف الجار وأوصل الفعل ، والصلاة جمع صلة وهي مواقع المطر فيها نبات فالإبل ترعاهها .
(٣) يريد : « أنكر » شذ « متديباً ولا يعرفها إلا فعلاً لازماً في معنى تفرق .

قال : يُقال : استصوبت الشيء . ولا يُقال : استصبت الشيء . ومنه استحوذ .
وأغيات (١) المرأة . واستنوق الحمل . واستتبت الشاة . وقول زهير :
هنالك إن يستخولوا انالَ يُخزلوا (٢)

ومنه استفيل الحمل . قال أبو النجم :

يدير عَيْثِي مُصْعَبٌ مُسْتَفِيلٌ (٣)

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً . وهو كتنميم مفعول ، فيما عينه
واو ، نحو : توب مصوون . ومسك ملووف (٤) ، وحكى البغداديون : فرس مقوود
ورجل معوود من مرضه . وكلُّ ذلك شاذٌ في القياس والاستعمال . فلا يسوغ القياس
عليه ، ولا ردُّ غيره إليه . ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه
الحكاية .

واعلم أن الشيء إذا اطررد في الاستعمال ، وشذَّ عن القياس ، فلا بدَّ من اتباع
سمع الوارد به فيه نفسه ، لكنّه لا يُتخذ أصلاً يقاس عليه غيره . ألا ترى أنك
إذا سمعت : استحوذ واستصوبت أدبتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ماورد به السمع فيهما
إلى غيرهما . ألا تراك لا تقول في استقام : استتوم ، ولا في استساغ : استسوغ
ولا في استباع : استبييع ، ولا في أعاد : أعود ، لو لم تسمع شيئاً من ذلك ، قياساً
على قولهم : أنحوص الرمث . فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس
تحاميت ماتحات العرب من ذلك ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله . من ذلك
امتناعك من وذر ، ووَدَع ، لأنهم لم يقولوها ، ولا غرو عليك أن تستعمل
نظيرهما ، نحو : وزن . ووعد لو لم تسمعهما ، فأمّا قول أبي الأسود :

ليت شعري عن خليلي ما السدي غاله في الحسب حتى ددعه

(١) أغيت المرأة ولدعا : إذا أرضعت وهي حامل .

(٢) استخول المال : طلب ناقة لبنها أو فرساً للفرو عليه .

(٣) المصعب : الذي لم يندل .

(٤) ملووف : مخلوط أو مبلول .

فشاذاً . وكذلك قراءة بعضهم « وما ودّعت ربك وما قلى » فأما قوهم : ودع الشيء
 يدع - إذا سكن - ، فمسموع متبوع ، وعليه أنشد بيت المرزوق :
 وعضّ زمانٍ يابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتاً أو مجلف
 فمعنى « لم يدع » بكسر الدال - أي لم يتدع ولم يثبت ، والجملة بعد « زمان » في
 موضع جرٍّ لكونها صفة له ، والعائد منها إليه مجذوف للعلم بموضعه ، وتقديره : لم
 يدع فيه أو لأجله من المال إلا مسحتاً أو مجلف ، فيرتفع « مسحت » بفعله و
 « مجلف » عطف عليه ، وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما في الرواية
 الأخرى (١) . ويحكى عن معاوية أنه قال : خير المجالس ماسافر فيه البصر ، واتدع فيه
 البدن .

ومن ذلك استعمالك « أن » بعد كاد نحو : كاد زيد أن يفوم . هو قابل شاذٌ
 في الاستعمال . وإن لم يكن قبيحاً ولا مأثراً في القياس . ومن ذلك قول العرب : أقام
 أخواك أم قاعدان ؟ هذا كلامها . قال أبو عثمان : والقياس يوجب أن تقول : أقام
 أخواك أم قاعدٌ هما (٢) ؟ إلا أن العرب لا تقولن إلا قاعدان . فتص (٣) الضمير
 والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى فيها .

تعليق على باب الاطراد والشذوذ

الأفكار الأساسية :

١ - تحدث ابن جني عن أصل مادتي « اطراد » و « الشذوذ » وبين أن معنى
 « ط ر د » هو التتابع والاستمرار ، وجاء بشواهد تدل على هذا المعنى ، وأن معنى
 « ش ذ ذ » هو التفرق .

(١) الرواية الأخرى : الا مسحتاً أو مجلف ، وخرجت على أن المراد : أو هو مجلف .

(٢) لأن مطوف على المشتق المستغنى بالفاعل عن الخبر ، ومرفوعه يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً .

(٣) يريد الضمير المستتر في « قاعدان » فانه نوع من المتصل .

٢ - - ابن جني ، معنى « مطرد » و « الشذوذ » مصطلحين لغويين يخرج عن باب المعنى . فالطرد ما استدر من الكلام في الإعراب وغيره . والشذوذ ما استدر بقبية بابه .

٣ - وجد أن الكلام ينقسم إلى أربعة أضرب :

أ - مطرد في القياس والاستعمال كرفع الفاعل وانصب المفعول ... الخ .
 ب - مطرد في القياس ، وشاذ في الاستعمال . كالاستعمال ما « بي » في غير المنفردين « يدع وينذر » وقولهم « ممكن » يسئل ... الخ
 ج - مطرد في الاستعمال وشاذ في القياس . كقولهم : استصوب واستحرق . واستنوق .

د - شاذ في القياس والاستعمال نحو : مصور ومقروء ، ومعوود .

٤ - يغلب ابن جني السماع أو الاستعمال على القياس ، ولكن السماع أصلاً يقاس عليه إذا كان لا يتوافق والقياس . فلا يقال : استحاذ في استحدذ . ولا يقاس على استحوذ ، فلا يقال : استقوم في استقام .
 ملاحظات :

١ - هذا التقسيم الرباعي هو تقسيم منطقي رياضي ، فلدينا الاطراد والشذوذ والقياس والاستعمال ، فإذا ما طبقنا هذه المصطلحات على الكلام فلا بدّ من أن نخرج بأربعة صور للكلام ، هذا ما يقوله المنطق ، هذه الصور هي : الاطراد في القياس والاستعمال أو الشذوذ فيهما أو الاطراد في أحدهما والشذوذ في الآخر ، ولكن صورة الشاذ في القياس والاستعمال ليست من صور الكلام العربي . لأنه لم يتكلم العرب كلاماً يدخل تحت هذا القسم ، ومن تكلم به من غيرهم فهو مخطيء . ولا يتبع العرب في كلامهم ولذلك قال ابن جني : « ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية » .

٢ - لماذا « ان الفعل » و « وبع » شاذ في الاستعمال وقد ورد في إحدى القراءات . . وهو من اشتداد بكلامهم ، وواضح اللبنة الأولى لعلم

الأولى أن يكون هذا الفعل غير شاذ في الاستعمال . لأنّ القراءة القرآنية سنّة ،
والاحتجاج بها أقوى .

٣ - أكثر ماورد في هذا التقسيم كانت أمثله من الكلمات المفردة لا الداخلة
في بناء الجملة العربية ، وإذا صحت بعض أجزاء هذا التقسيم على الكلمة المفردة فلإنها
لا تصح على الجملة ، لأنّ بناء الجملة العربية يجب أن يكون مطّرداً في القياس والاستعمال
أمّا تركيب الجملة المطرد في القياس الشاذّ في الاستعمال فلا يجوز أن نبي على غرارها
أبدأ ، فلا يجوز أن يكون خبر أفعال المقاربة والرجاء والشروع اسماً صريحاً .

باب في تعارض السماع والقياس

إذا تعارضاً نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم نفسه في غيره ، وحدث نحو قول الله تعالى : « استحوذ عليهم الشيطان » فهذا ليس بقياس . اكنته لا بد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتدي في جميع ذلك أمثلتهم ، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ، ألا تراك لا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استباح استبيع .

فأما قولهم : « استنوق الحمل » و « استتيت الشاة » و « استفيل الحمل » فكانه أسهل من اسحوذ ، وذلك أن استحوذ قد تقدمه الثلاثي معتلاً ، نحو قوله (١) :
يحوذهنّ وله حوذنيّ كما يحوذ الفنة الكميّ

يروى بالذال والزاى : يحوذهن ويحوزهن - فلما كان استحوذ خارجاً عن معتل أعني : حاذ يحوذ ، وجب إعلاله ، إلحاقاً في الإعلال به . وكذلك باب أقام ، وأطال ، واستعاذ ، واستراد ، ميّاً يسكن ما قبل عينه في الأصل ، ألا ترى أن أصل أقام أقوم ، وأصل استعاذ استعود ، فلو أحلينا وهذا اللفظ لاقتضت الصورة تصحيح العين لسكون ما قبلها ، غير أنه لما كان منقولاً ومخرجاً من معتل - هو قام ، وعاد - أجري أيضاً في الإعلال عليه . وليس كذلك « استنوق الحمل » و « استتيت الشاة » لأن هذا ليس منه فعل معتل ، ألا تراك لا تقول : ناق ولا ناس ، إنما الناقة والتيس اسمان بلوهر ، لم يُصَرَّفْ منهما فعل معتل . فكان خروجهما على الصحة أمثل منه في باب استقام واستعاذ ، وكذلك استفيل .

ومع هذا أيضاً فإن استنوق ، واستتيس شاذ ، ألا تراك لو تكلفت أن تأتي باستفعل من الطود ، لما قلت : استطرد ، ولا من الحنوت استحوت ، ولا من الحنوط (٢) استحوط ، ولكن القياس أن تقول : استطاد ، واستحات ، واستخاظ .

(١) هو المجاج يصف سوراً وكلاباً . يحوذهن ، يسوقهن ، والحوذني السائق المجد المستع على السير .

(٢) الحنوط : العصف الناعم .

والعلة في وجوب إعلاله وإعلال استنوي . واستفيل . واستتبت أنأ قد أحطنا
 عندما بأن الفعل إنما يشْتَقُّ من الحدث لا من الجوهر . ألا ترى إلى قوله (١) : « وأما
 الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء » فإذا كان كذلك وجب أن يكون استنوي
 مشتقاً من المصدر . وقد قياس مصدره أن يكون معتلاً . فيقال : استناقة كاستعانة .
 واستتارة . وذلك أنه وإن لم يكن تحته تلاتي معتل كقام وباع فيلزم إجراؤه في الأعلال
 عليه . فإن مات الفعل إذا كانت عينه أحد حروف الألف . فإلا ما يستثنى
 من تلك . كقولهم : رحول . ذرور . واجتوروا . واعتنوا . لتلك
 العلة . كقوله مسك . باب أفعال ولا استعمل منه . فإما كان الباب في الفعل
 مدركاً من وجوبه . وجب أيضاً أن يبيء استنوي ونحوه بالإعلال ، لا طراد
 كما في باب . كما أن لامه . كان على ذم كالكاهل والغارب ، إلا أن عينه
 حرف عينه لم يأت عنهم إلا هينوزاً . إن لم يجر على فعل ، ألا تراهم همزوا
 الحائش (٢) . وهو اسم لاصفة ، ولا هو جارٍ على فعل : فأعلتوا عينه ، وهو في
 الأصل واو من الحوش (٣) .

فإن قلت : فإمته جارٍ على حاش ، جريان قائم على فام . قيل : لم نرهم أجروه
 صفة . ولا أعملوه عمل الفعل . وإنما الحائش : البسان بمنزلة الصور . وبمنزلة
 الخديعة . فإن قلت : فإن فيه معنى الفعل ، لأنه يحوش مافيه من النخل وغيره . وهذا
 يؤكد كونه في الأصل مدركاً . وإن كان استعمل استعمال الأسماء كصاحب ووالد .
 قيل : صافيه من معنى غفاب لا يوجب تونه صفة . ألا ترى إلى قولهم : الكاهل
 والغارب (٤) . كان بينهما معنى الاكتهال والغروب فإنهما اسمان .

(١) يريد سبويه .

(٢) هو جماعة .

(٣) الحوش : .

(٤) الكاهل أصل سهر ما ييل الصب ، واحداً البير ما بين السنام والعتق وكان معنى الاكتهال في
 الكاهل القوة والاباح . والكيل من الترس الثلاثين ولا مرية في قوته ونضجه ،
 ومعنى الغروب في حارب الخدمه عن الأوكب حين يغرب وينخفض .

ولا يستكر أن يكون في الأسماء غير الجارية على الأفعال معاني الأفعال . من ذلك قولهم . مفتاح . ومينسج . ومُسْعَط . ومنديل . ودار . ونحو ذلك . نجد في كل واحد منها معنى الفعل . وإن لم تكن جارية عليه . فمفتاح من الفتح . ومينسج من السج . ومُسْعَط من الإسعاط . ومنديل من التدل . وهو تناول . قال الشاعر :

على حين ألقى الناسَ جُلَّ أمورهم فندلاً زُرَيْقُ المَالِ نَدَلِ الثعالبِ (١)

وكذلك دار : من دار بدور الكثرة حركة الماس فيها . وكذلك كثير من هذه المشتقات نجد فيها معاني الأفعال وإن لم تكن -بارية عليها . فكذلك الحائش جاء منهوزاً وإن لم يكن اسم فاعل . لا نسيب غير مجرته على ما يلزم امتثال عيه . نحو فأمم . وبائع . وصائم . فاعرف ذلك . وهو رأي أبي علي رحمه الله . وعند أخذته لفظاً ومراجعة وبخداً .

ومثله سواء الحائط : هو اسم بمنزلة الركن والسقف . وإن كان فيه معنى الحيط . ومثله أيضاً العائر للرمد . وهو اسم مصدر بمنزلة الصالح (٢) . والباعل . والباغز (٣) . وليس اسم فاعل ولا جارياً على معتل . وهو كما تراه معتل .

فإن قات : فما تقول في استعان وقد أعيل : وليس تحته ثلاثي معتل . ألا تراك لاتقول : عان يعون كقام يقوم ؟ قيل : هو وإن لم ينطقت بثلاثيته فإنه في حكم المنطوق به ، وعاه جاء أعان يُعرين .

وقد شاع الإعلال في هذا الأصل . ألا تراهم قالوا : المعونة - فأعلوها كالمثوبة ، والمعوضة (٤) . والإعانة ، والاستعانة . فأبما المعاونة كالمعاودة : صححت لوقوع الألف قبلها .

فلما اطرَد الإعلال في جميع ذلك دلَّ أن ثلاثيته وإن لم يكن مستعملاً فإنه في حكم ذلك . وليس هذا بأبعد من اعتقاد موضع « أن » لنصب الأفعال في تلك

(١) زريق رجل من الخرج ، وكان ولده على ربي الله عنه على البحرين ، والتدل : تناول والأخذ .
(٢) هو من الأمراض . ومن مظاهره استرخاء لأحد شقي البدن .
(٣) نشاط في الإبل خاصة .
(٤) هو المسوس .

الأجوبة ، وهي الأمر والنهي وبقية ذلك ، وإن لم تستعمل قط . فإذا جاز اعتقاد ذلك ، وطرده المسائل عليه للدلالة الحال على ثبوته في النفس (١) ، كان إعلال نحو أعان ، واستعان ، ومُعين ، ومستعين ، والإعانة والاستعانة - لاعتقاد كون الثلاثي من ذلك في حكم المفلوظ به - أحرى وأولى .

وأيضاً فقد نطقوا من ثلاثية بالعتون ، وهو مصدر ، وإذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالف شك في الفعل الذي هو الفرع . قال لي أبو علي بالشام : إذا صححت الصفة فالفعل في الكف . وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر ، لأن المصدر أشد ملازمة للفعل من الصفة ، ألا ترى أن في الصفة ما ليس بمشتق نحو قولك : مررت بليل مثق ، ومررت برجل أبي عشرة أبوه ، ومررت بقاع عرفج (٢) كلته ، ومررت بصحيفة طين خاتمها ، ومررت بحية ذراع طولها ، وليس هذا مما يشاب به المصدر ، إنما هو ذلك الحدث الصافي كالضرب ، والقتل ، والأكل ، والشرب .

فإن قلت : ألا تعلم أن في الناقة معنى الفعل ؟ وذلك أنها فعلة من التثوق في الشيء وتحسينه . قال ذو الرمة :

كأنّ عليها سحوق لفق تنوّقت به حضرميات الأكف الحوائك (٣)

والتقاؤهما أن الناقة عندهم مما يُتَحَسَّنُ به ، ويزدان بملكه . وبالإبل يتباهون وعليها يُحمَلون ويتحملون ، ولذلك قالوا المذكرة : الحمل . لأنه فعّل من الجمال ، كما أن الناقة فعلة من التثوق . وعلى هذا قالوا : قد كثر عليه المشاء والمشاء . والوشاء إذا تناسل عابه المال . فالوشاء فعال من الوشي . كأنّ المال عندهم زينة وجمال لهم . كما يلبس من الوشي للتحسين به . وعلى ذلك قالوا : ما بالدار دبّيج (٤) ، فهو

(١) في النفس لا في اللفظ .

(٢) العرفج : بيت في السهل ، واحده عرفجة .

(٣) السحوق : البالي ، والحضرميات منسوبات إل حضرموت ، يريد ناسبات حوائك .

(٤) أي ماها أحد .

فِعِيلٌ من لفظ الديباج ومعناه . وذلك أن الناس هم الذين يشون الأرض ، وبهم تحسن .
وعلى أيديهم وبعمارتهم تجمّل . وعليه قالوا : إنسان ، لأنه فيعلان من الأنس .

فقد ترى إلى توافي هذه الأشياء . على انتشارها ، وتباين شعاعها ، وكونيها
عائدة إلى موضع واحد ، لأنّ التنوق ، والجمل ، والأنس ، والوشي ، والديباج ،
مما يُؤثّرُ ويُستحسنُ — وكنت عرضت هذا الموضع على أبي عليّ^١ — رحمه الله — فرضيه
وأحسن تقبله — فكذلك يكون استنوق من باب استحوذ من حاذ يحوذ ، من حيث كان
في الناقّة معنى الفعل من التنوق ، دون أن يكون بعيداً عنه : كما رمت أنت في أول
الفصل . انقضى السؤال .

فالجواب أن استنوق أبعد عن الفعل من استحوذ على ماقدّمنا ، فأما رائب الناقّة
من معنى الفعلية والتنوق . فليس بأكثر مما في الحجر من معنى الاستحجار والصلابة ،
فكما أنّ استحجر الطين ، واستنسر البغاث من لفظ الحجر والتسّر ، فكذلك استنوق
من لفظ الناقّة ، والجميع ناء عن الفعل ، وما فيه من معنى الفعلية إنما هو كما في مفتاح
ومدقّ ومندبل ونحو ذلك منه .

ومِمّا ورد شاذّاً عن القياس ومطرّداً في الاستعمال قولهم : الحوكة ، والحوثة ،
فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى ، وهو في الاستعمال غير متأب ، ولا تقول على
هذا في جمع قائم : قومة ، ولا في صائم : صومة ، ولو جاء على فعنة ما كان إلاّ
مُعَلّاً . وقد قالوا على القياس : خانة .

ولا تكاد تجد شيئاً من تصحيح نحو مثل هذا في الياء : لم يأت عنهم في نحو بائع ،
وسائر ، بيعة ولا سيرة . وإنّما شدّ ما شدّ من هذا ممّا عينه وأوّل ياء ، نحو الحوكة ،
والحوثة . والحوّل . والدوّال (١) . وعلته عندي قرب الألف من الياء وبعدها
عن الواو . فإذا صحّحت نحو الحوكة كان أسهل من تصحيح نحو البيعة . وذلك
أنّ الألف لما قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها ، فكان ذلك أسوغ من انقلاب

(١) الدول : هو النبل المتداول .

الواو إليها ، لبعء الواو عنها : ألا ترى إلى كثرة قلب الياء ألبماً استحساناً لا وجوباً .
نحو قولهم في طيبي : طائي ، وفي الخيرة : حاري . وقولهم في حيحيت ، وعيعيت ،
وهيهيت : حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيت وقلما ترى في الواو مثل هذا .

فإذا كان بين الألف والياء هذه الوصل والقرب . كان تصحيح نحو بسعة ،
وسبرة ، أشق عليهم من تصحيح نحو الحوكة والحوثة ، لبعء الواو من الألف ،
وبقدر بعدها عنها ما (١) يقل انقلابها إليها .

ولأجل هذا الذي ذكرناه عندي ما (١) كثر عنهم نحو اجتوروا ، واعتنوا ،
واهتوشوا . ولم يأت عنهم من هذا التصحيح شيء في الياء ، ألا تراهم لا يقولون :
ابتيعوا ولا استبروا ، ولا نحو ذلك ، وإن كان في معنى تبايعوا وتسايروا . وعلى أنه
قد جاء حرف واحد من الياء في هذا فلم يأت إلا معلاً ، وهو قولهم : استافوا ، في
معنى تسافوا ، ولم يقولوا : استيفوا ، لما ذكرناه من جفاء ترك قلب الياء ألفاً في هذا
الموضع الذي قويت فيه داعية القلب .

وإن شدة الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله
أولى ، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله .

من ذلك اللغة التميمية في « ما » هي أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أسير
استعمالاً . وإنما كانت التميمية أقوى قياساً من حيث كانت عندهم كـ « هل » في
دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدري الحملتين : الفعل والمبتدأ ، كما أن
« هل » كذلك ، إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر
استعماله ، وهو اللغة الحجازية ، ألا ترى أن القرآن بها نزل . وأيضاً فمضى رابك في
الحجازية ريب من تقديم خير ، أو تقض النفي فزعت إذ ذلك إلى التميمية ، فكأنك من
الحجازية على حرْدٍ (٢) ، وإن كثرت في النظم والنثر .

(١) « ما » زائدة أو مصدرية .

(٢) الحرْد : المنع أو الغضب ، كأنه غاضب على الحجازية غير مطمئن إليها يخرج منها ما نهيات له الفرصة .

ويدلُّك على أن الفصيح من العرب قد يتكلَّم باللغة غيرُها أقوى في القياس عنده منها ما حدَّثنا به أبو عليّ رحمه الله قال : عن أبي بكر (١) عن أبي العباس (١) أن عُمارة (١) كان يقرأ « ولا الليلُ سابقُ النهارَ » بالنصب ، قال أبو العباس : فقلت له : ما أردت ؟ فقال : أردت « سابقُ النهارَ » قال : فقلت له فهلا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن فقلوه : أوزن أي أقوى وأمكن في النفس . أفلا تراه كيف جنح إلى لغة وغيرُها أقوى في نفسه منها .

واعلم أنك إذا أدّك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه ، إلى ما هم عليه ، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير : تستعمل أيهما شئت . فإن صحَّ عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة ، وأعددت ما كان قياسك أدّك إليه لشاعر مولد ، أو لساجع ، أو لضرورة ، لأنه على قياس كلامهم .

وإذا فشا السوء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك مالا غاية وراءه ، نحو متقاد اللغة من النصب بحروف النسب ، والجرّ بحروف الجرّ ، والجزم بحروف الجزم ، وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال ، قوي في القياس .

وأما ضعف الشيء في القياس ، وقلته في الاستعمال فمرذولٌ مطّرح ، غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل . وذلك نحو ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

اضربْ عنك الهمسومَ طارِقَها ضربتْك بالسيفِ قونس القسرس (٢)

قالوا أراد « اضربنْ عنك » فحذف نون التوكيد ، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه ، ومن الضعف في القياس على ما ذكره لك . وذلك أن الغرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد . وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب ، وينتفي عنه الإيجاز والاختصار . ففي حذف هذه النون نقص الغرض ، فجرى وجوب استقبح هذا في

(١) أبو بكر هو ابن السراج ، وأبو العباس هو المبرد ، وصارة هو ابن عقيل بن بلال بن جرير .
(٢) البيت مصنوع (وينسب إلى) طرفة . قونس القرس : ما بين أذنيه ، وقيل : مقدم رأسه .

القياس مجرى امتناعهم من ادغام الملحق ، نحو مهْدَد ، وقَرْدَد ، وجلبَبَ وشمائلَ ، وسَبَهَلَل (١) ، وقنْعَدَد (١) ، في تسليمه وترك التعرّض لِمَا اجتمع فيه من توالي المثليين متحركين ، ليلغ المثلّ الغرض المطلوب في حركاته وسكونه ، ولو ادّغمت لنقضت الغرض الذي اعترمت .

ومثلُ امتناعهم من نقض الغرض امتناع أبي الحسن من توكيد الضمير المحذوف المنصوب في نحو الذي ضربت زيد ، ألا ترى أنّه منع أن تقول : الذي ضربت نفسه زيد ، على أن « نفسه » توكيدٌ للهاء المحذوفة من الصلة .

ومِمّا ضعف في القياس والاستعمال جميعاً بيت الكتاب :

له زَجَلٌ كأنه صوتُ حسادٍ إذا طلب الوسيقةَ أو زميرُ (٢)

فقوله : « كأنه (٣) » — بحذف الواو وتبقيّة الضمة — ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال . ووجه ضعف قياسه أنّه ليس على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف . وذلك أنّ الوصل يجب أن تتمكّن فيه واوه ، كما تمكّنت في قوله في أوّل البيت « لتهو زجل » والوقف يجب أن تُحذَفَ الواو والفتحة فيه جميعاً ، وتُسكّنُ الهاء فيقال : « كأنه » فضمُّ الهاء بغير واوٍ منزلة بين منزلتي الوصل والوقف . وهذا موضع ضيق ، ومقام زلخ (٤) ، لا يتقيد بإيناس ، ولا ترسو فيه قدم قياس . وقال أبو إسحق في نحو هذا إنّهُ أجرى الوصل مجرى الوقف ، وليس الأمر كذلك ، لِمَا أريتك من أنّه لا على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف . لكن ما أجري من نحو هذا في الوصل على حدّ الوقف قول الآخر :

فطلتُ لدى البيتِ العتيقِ أخيبُهُ وميطوي مشتاقان له أرقسان (٥)

- (١) سهلل : فارغ ، يقال : جاء سهللاً أي لا شيء معه ، والقفعدد : التصير .
- (٢) من أبيات كتاب سيبويه ، قاله الشياخ بن ضرار ، يصف حماراً وحشياً ، والوسيلة : أنشاء ، والزمير : الغناء في القصبة وهي الرمسارة .
- (٣) كأنه : الضمة بلا إشباع يمل باختلاس .
- (٤) الزلخ : المكان الذي تزل به القدم . -
- (٥) مطوي : صاحبي ، والضمير في أخيبه يعود إلى البرق وكذا الضمير في له .

على أن أبا الحسن حكى أن سكون الهاء في هذا النحو لغة لأزد السراة ، ومثل هذا البيت مارويناه عن قَطْرُبٍ من قول الشاعر :

وأشربُ الماء مابي نحوهُ عطشٌ إلا لأن عيونهُ سيلٌ واديها
وروينا أيضاً عن غيره :

إن لنا لكتنة ميقنة ميقنة
ميتحة معنة سمعنة نظرنة
كالذئب وسط القننة إلا تره تظننه (١)

فقوله « تره » مما أجري في الوصل مجراه في الوقف ، أراد : إلا تره ، ثم بين الحركة في الوقف بالهاء ، فقال « تره » ثم وصل ما كان وقف عليه .
فأما قوله :

أتوا ناري ، فقلت منون أنسم ؟ فقالوا : الجن ، قلت : عيموا ظلما (٢)
ويسروى :

أتوا ناري ، فقلت منون قالوا سراة الجن قلت : عيموا ظلما
فمن رواه هكذا فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف .

فإن قلت : فإنه في الوقف إنما يكون « منون » ساكن النون ، وأنت في البيت قد حرركته ، فهذا إذاً ليس على نية الوقف ، ولا على نية الوصل ، فالجواب أنه لما أجراه في الوصل على حده في الوقف ، فأثبت الواو والنون التقيا ساكنين ، فاضطر حينئذ إلى أن حرك النون لإقامة الوزن . فهذه الحركة إذاً إنما هي حركة مستحدثة لم تكن في الوقف ، وإنما اضطررت إليها الوصل .

(١) الكنة : امرأة الابن أو الأخ . ميقنة : كثير الكلام ، مفتة : قادرة على فنون الكلام ، ميتحة : تعرض في كل شيء ومعتمة : تعرض لكل شيء . وسمته نظرنه أي إذا سمعت شيئاً أو تنظرت فلم تر شيئاً تظننت وعملت بظنها . القنه : الأكلة أو الجبل المستطيل .

(٢) قال صاحب الخزانة : « ذكر في هذه القصيدة أن الجن طرقته وقد أوقد ناراً لطعامه ، فدعاهم إلى الأكل منه فلم يجيبوه ، وزعموا أنهم يجسدون الأتس في الأكل » .

وأما من رواه « منون أنتم » فأمره مشكل . وذلك أنه شبه منّ بأيّ ، فقال :
 « منون أنتم » على قوله : أيون أنتم ، وكما حمل هاهنا أحدهما على الآخر كذلك جمع
 بينهما في أن جرّد من الاستفهام كل منهما ، ألا ترى إلى حكاية يونس عنهم : ضرب
 منّ منّا ، كقولك : ضرب رجل رجلاً . فنظير هذا في التجريد له من معنى الاستفهام
 ما أنشدناه من قول الآخر :

وأسماء ما أسماء ليلة أدبجست إليّ وأصحابي بأيّ وأينما (١)

فجعل « أيّ » اسماً للجهة ، فلمّا اجتمع فيها التعريف والتأنيث منعها الصرف .

وأما قوله : « وأينما » ففيه نظر . وذلك أنه جرّده أيضاً من الاستفهام كما جرّد
 « أيّ » فإذا هو فعل ذلك احتمال هنا من بعد أمرين : أحدهما أن يكون جعل « أين »
 علماً أيضاً للبقعة ، فمنعها الصرف للتعريف والتأنيث كأبيّ ، فتكون الفتحة في آخر
 « أين » على هذا فتحة الجرح وإعراباً ، مثلها في مررت بأحمد . فتكون « ما » على هذا
 زائدة ، و « أين » وحدها هي الاسم كما كانت « أيّ » وحدها هي الاسم . والآخر
 أن يكون ركب « أين » مع « ما » فلمّا فعل ذلك فتح الأوّل منهما كفتحة الياء من
 حيثهلّ ، لما ضمّ حيّ إلى هل ، فالفتحة في النون على هذا حادثة للتركيب ، وليست
 بالتي كانت في أين وهي استفهام ، لأنّ حركة التركيب خلقتّها ، ونابت عنها .
 وإذا كانت فتحة التركيب تؤثر في حركة الإعراب فتزيلها إليها ، نحو قولك : هذه
 خمسة ، معرب ، ثمّ تقول في التركيب : هذه خمسة عشر فتختلف فتحة التركيب
 ضمة الإعراب ، على قوّة حركة الإعراب ، كان إبدال حركة البناء من حركة
 البناء أخرى بالجواز ، وأقرب في القياس . وإن شئت قلت : إنّ فتحة النون في قوله :
 « بأيّ وأينما » هي الفتحة التي كانت في أين ، وهي استفهام من قبل تجريدتها ، أقرّها
 بحالها بعد التركيب على ما كانت عليه ، ولم يُحدثْ خالفاً لها من فتحة التركيب ،
 واستندلت على ذلك بقولهم : قمتُ إذ قمتُ فالذالّ كما ترى ساكنة ، ثمّ لما ضمّ
 إليها « ما » وركبها معها أقرّها على سكونها فقال :

(١) أدبجت : سارت في آخر الليل ، وهو يريد أن طيفها سرى إليه وهو في سفره مع أصحابه . وقوله :
 وأصحابي بأيّ وأينما أي بمكان مجهول يسأل عنه بأيّ المكان هو ، وأين يقع

إذ ما أتيت على الرسولِ فقلْ له حقاً عليك إذا اطمأنّ الخِلسُ (١)

فكما لا يُشكُّ في أنّ هذا السكون في « إذ ما » هو السكون في ذال « إذ » فكذلك ينبغي أن تكون فتحة النون من « أينما » هي فتحة النون من « أين » وهي استفهام .

والعلةُ في جواز بقاء الحال بعد التركيب على ما كانت عليه قبله عندي هي أنّ ما يحدثه التركيب من الحركة ليس بأقوى مما يحدثه العامل فيها ، ونحن نرى العامل غير مؤثّر في المبنيّ ، نحو : « من أين أقبلت » و « إلى أين تذهب » فإذا كان حرف الجر على قوته لا يؤثر في حركة البناء فحدث التركيب - على تقصيره عن حدّ الجار - أخرى بالأثر يؤثر في حركة البناء . فاعرف ذلك فرقاً ، وقس عليه تُصيّب إن شاء الله .

وفي ألف « ما » من « أينما » - على هذا القول - تقدير حركة إعراب : فتحة في موضع الجر ، لأنّه لا ينصرف .

وإن شئت كان تقديره « منون » كالقول الأوّل ، ثمّ قال : « أنتم » أي أنتم المقصودون بهذا الاستثبات ، كقوله :

أرواح مودّع أم بكسور أنت فانظر لأيّ حالٍ تصسير (٢)

إذا أراد : أنت الهالك .

وما يرد في هذه اللغة مما يضعف في القياس ، ويقلّ في الاستعمال كثير جداً ، وإنّ تقيّصت بعضه طال ، ولكن أضع لك منه ومن غيره من أغراض كلامهم ما استدلّ به ، وتستغني ببعضه من كلّ ، بإذن الله وطوّله .

(١) هذا البيت لعباس بن مرداس ، وهو من قصيدة قالها في غزوة حنين .

(٢) البيت من قصيدة لعدي بن زيد ، وفي البيت خلافات بين الشراح والنحويين في توجيهه من ذلك أن المعنى : أرواح مودعاً أم تبكر ، أي لا بد لك من الرحيل في البكسور أو الرواح - يريد ترك الدنيا والمصير إلى الموت - فانظر لأمر آخرتك وقوله مودع بكسر الدال على حد عيشة راضية أي مودع صاحبه ، وإنما الرواح يودع فيه ، وهو كقوله تعالى : « والنهار مبصرًا » أي يبصر فيه .

تعليق على باب تعارض السماع والقياس

أفكار النص :

١) كسرّ مقاله في النص السابق : إذا تعارض السماع والقياس فلا بدّ من اتباع السماع ، ولكن لا يقاس عليه ، يقال : استحوذ ، ويقال استقام ولا يقال : استقوم قياساً على استحوذ .

٢) قارن بين « استحوذ » الذي اعتلّ فعله الثلاثي المجرد « حاذ » وبين « استنوق » الجمل ، واستتست الشاة ، واستفيل الجمل ، ورأى أن خروج القسم الثاني عن القياس أسهل من الأوّل ، فالثاني لافعل ثلاثياً له ، ولكنّ ذلك لا يخرج عن الشذوذ ، لأننا لو أردنا بناء « استفعل » من أمثال هذه الكلمات لأعللنا عينه ، فنقول من الطود استطاد على القياس .

٣) معالجته لبناء « استفعل » من بعض الأسماء جرّته إلى الاستطراد ، والاستطراد جرّ إلى آخر ... فقد ذكر أنّ الاسم إذا كان على وزن فاعل وكانت عينه حرف علة لم يأت إلاّ مهموزاً كالحائش . وذكّر أنّ الأسماء غير الجارية على الأفعال فيها معاني الأفعال ، ففي مفتاح معنى الفتح ، وفي منسج معنى التسج ، وفي متديل معنى التديل وهو التناول ، وفي دار معنى الدوران ، لأنّ الناس يدورون فيها .

٤) بيّن أنّ « استعان » قد أُعيلّ وليس له ثلاثيٌّ مجرد ، لأنّ الثلاثي في حكم المنطوق به ، ولذلك أعلّوا ما استعمل من هذا الفعل ، فقالوا : أعان وإعانة واستعانة ، ونطقوا بالمصدر « عون » .

٥) عاد إلى الفكرة التي تقول : إنّ في الاسم معنى الفعل ، ففي ناقة معنى التنوق ، وفي الجمل معنى الجمال وأوضح المناسبة في التقاء معنى الاسم بمعنى الفعل .

٦) ذكر أنّ الأسماء التي شدّت عن القياس كانت عينها واوّاً لا ياء ، وعلل ذلك أنّ الألف أقرب إلى الياء منها إلى الواو ، ولقرب الياء من الألف لم يحتاجوا إلى

تصحيح الباء في صبيغة « افعلوا » فقالوا استأنفوا بينما صححوا الراو في نحو ذلك لعدتها من الألف فقالوا اجتوروا واعتونا .

(٧) أوضح أن هناك سماعاً يعارض للقياس ، وسماعاً يوازي القياس . ولا بدّ من اتباع السماع المعارض للقياس كاستخدام استنود واستنوق . فإن كان السماع يوازي القياس فالأحسن اتباع السماع إلّا إذا جاء ما يقوّي القياس . فلا بد حينئذ من اتباع القياس . من ذلك مسألة « ما » التميمية والحجازية .

(٨) يتن أن السماع هو الأساس فإذا أدّى القياس إل شيء ما وعارضه السماع . فلا بدّ من ترك القياس واتباع السماع . فإن كان هنالك لغتان إحداهما نياسية والثانية تخالف القياس فالمتكلم بالخيار .

(٩) أقوى اللغات ما كان قوياً في القياس والسماع . وأضعفها ما كان ضعيفاً فيهما .

ملاحظات :

(١) استنرد ابن جنّي إلى قضايا وتعليلات لاعلاقة لها بالفكرة التي يتحدّث عنها ، وإن كان يحاول أن يجد رابطاً بين الموضوع الأساس وما يستنرد إليه . ونجد ذلك في محاولته الربط بين الأسماء والأفعال .

(٢) قدّم عللاً قد يعجب بها القارئ لغرابتها ، وقدرة الربط بين العلة والمعلول . كالربط بين الدار ومعنى الفعل دار يدور ، وهذه العلة فكرية لالغرية ولا يمكن أن يطمئن إليها القارئ ، لأنّه لاسند لها من الواقع أو اللغة ، وقد جرّت مثل هذه العلة إلى أشياء مضحكة حينما جرب آخرون أن يعلّلوا بهذه الطريقة كلّ الأسماء . وبالغ بعضهم ، فعلى الكلمات المعرّبة وغير المعرّبة .

(٣) يبدو أن العقلية اللغوية عقلية رياضية تلجأ إلى التقسيم والموازنة بين الأسماء .

(٤) التفسير والتعليل في هذا النص — ولعله في الكتاب كله — هو تفسير مليحي ، إذا عرضت هذه العلة على المعيار العلمي بان ضعفها ، وبعدها عن الواقع اللغوي ، وإن كان القارئ لها يأنس بها ويعجب ، ويجد المتعام متعة في القدرة على استنباطها . وصدق من قال : « أضعف من حجة نحوي » .

باب في إصلاح اللفظ (١)

اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمّة ، وعليها أدلّة ، وإليها موصّلة ، وعلى المراد منها محصّاة ، عُيِّت العرب بها فأولتها صدر صالحاً من تثقيفها وإصلاحها .

فمن ذلك قولهم : أمّا زيد فمنطلق ، ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرّحت بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، فنجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين ، مقدّمة عليهما . وأنت في قولك : أمّا زيد فمنطلق إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول : أمّا فزيد منطلق ، كما تقول فيما هو في معناه : مهما يكن من شيء فزيد منطلق . وإتّما فُعيل ذلك لإصلاح اللفظ .

ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جواباً ولم تكن عاطفة ، فإنها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها ، فلو قالوا : أمّا فزيد منطلق ، كما يقولون : مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء البخارية مسجّري فاء العطف بعدها اسم ولي قبلها اسم ، إنما قبلها في اللفظ حرف ، وهو أمّا . فتنبهوا ذلك لما ذكرنا ، ووسطوه بين الحرفين ، ليكون قبلها اسم وبعدها آخر ، فتأتي على صورة العاطفة ، فقالوا : أمّا زيد فمنطلق ، كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو . وهذا تفسير أبي عليّ رحمه الله تعالى . وهو الصواب . ومثله امتناعهم أن يقولوا : انتظرتك وطلوع الشمس ، أي مع طلوع الشمس ، فينصبوه على أنه مفعول معه ، كما ينصبون نحو قمت وزيداً ، أي مع زيد . قال أبو الحسن : وإنما ذلك ، الواو التي بمعنى مع لا تستعمل إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة بلجاز (٢) .

ولو قلت : انتظرتك وطلوع الشمس ، أي وانتظرتك طلوع الشمس لم يجز . أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مسجّري العاطفة ، فكذلك أيضاً تجري

(١) الخصاص لابن جنّي ٣١٧/١ وما يليها .

(٢) يريد أنه لا يصح تسليط الانتظار على طلوع الشمس لأن الشمس لا يقع فيها انتظار ، فلا يصح عطفه على أثناء ، ومن ثم لا يصح نصبه على المفعول معه . وجهور النحاة لا يلتزمون هذا . ومن الجائز عندهم : سرت والنيل والنيل لايسر .

الفاء غير العاطفة في نحو أمّ زيد فمنطلق مجرت العاطفة . فلا يؤتى بعدها بما لا نبيء له في جواز العطف عليه قبلها .

ومن ذلك قولهم في جمع ثمرة ، وبُسرة ، ونحو ذلك : تَمَرَات ، وبُسَرَات ، ففكروا إقرار التاء تناكراً لاجتماع علامتي تانيث في لفظ اسم واحد ، فحذفت وبي في النية مرادة البتة لالشيء إلا لإصلاح اللفظ ، لأنها في المعنى مقدرة منوية لاغير . الأثر إذا قلت (تَمَرَات) لم يعترض شك في أن الواحدة منها ثمرة : وهذا واضح . والعناية إذا في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ ، إذ المعنى ناطق بالتاء مقتضى لما ، حاكم بموضعها .

ومن ذلك قولهم : إن زيدا قائم ، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أول الجملة وصدورها ، لآخرها وعجزها ، فتدبيرها أول : لتعين زيدا منطلق ، فلما كره تالفي حرفين لمعنى واحد - وهو التوكيد - أخرت اللام إلى الخبر فصار إن زيدا لمنطلق .

فإن قيل : هَلَّا أُخِّرَت (إن) وقدمت اللام ؟ قيل : لفساد ذلك من أوجه :
أحدها أن اللام لو تقدمت وتأخرت (إن) لم يجوز أن نصب (إن) اسمها الذي من عادتها نصبه ، من قبيل أن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوت سببه ، وحتمت من العوامل جانبه ، فكان يلزمك أن ترفعه فتقول : لتزيد إن قائم ، ولم يكن إلى نصب (زيد) - وفيه لام الابتداء - سبيل . ومنها أنك لو تكلمت بصوب زيد - وقد أخرت عنه (إن) - لأعملت (إن) فيما قبلها وإن لا تعمل أبداً إلا فيما بعدها . ومنها أن (إن) عاملة ، واللام غير عاملة ، والمبتدأ لا يكون إلا اسماً ، وخبره قد يكون جملة وفعلاً وظرفاً وحرفاً ، فجعلت اللام فيه لأنها غير عاملة ومنعت منه (إن) لأنها لا تعمل في الفعل ولا في الجملة كليهما النصب ، إنما عمله في أحد جزأيه ، ولا تعمل أيضاً في الظرف ، ولا في حرف الخبر . ويدل على أن موضع اللام في خبر (إن) أول الجملة قبل (إن) أن العرب لما جفا عليها اجتماع هذين الحرفين روا الهمة هاء ليزول لفظ (إن) فيزول أيضاً ما كان مستكرهاً من ذلك ، فقالوا (لَيْسَ قائم) أي لَيْسَ قائم . وعليه قوله - فيما روينا عن محمد بن سلمة عن أبي العباس () - :

(١) هو المبرد محمد بن يزيد الأزدي توفي سنة (٢٨٥ هـ) وقيل سنة (٢٨٦ هـ) .

لام الابتداء . لازائدة ، فكذلك ينبغي أن تكون في هذا الموضع أيضاً هي لام الابتداء .
والأخرى أنك لو جعلت الأولى هي الزائدة ، لكنت قد قدمت الحرف الزائد ، والحروف
إنما تزداد لضرب من ضروب الاتساع ، فإذا كانت للاتساع كان آخر الكلام أولى
بها من أوله ، ألا تراك لاتزيد (كان) مبتدأة ، وإنما تزيدها حشواً أو آخيراً ، وقد
تقدم ذكر ذلك .

فأما قول من قال : إن قولهم (لهنك) إن أصله (لله إنك) فقد تقدم ذكرنا
ذلك مع ما عليه فيه في موضع آخر ، وعلى أن أبا علي قد كان قواه بأخرة وفيه
تعسف .

ومن إصلاح اللفظ قولهم : كأن زيداً عمرو : اعلم أن أصل هذا الكلام :
زيد كعمرو ، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إن) فقالوا : إن زيداً كعمرو ،
ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به ، وإعلاماً أن
عقد الكلام عليه ، فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز أن تباشر (إن) لأنها
ينقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحها ، فقالوا : كأن زيداً عمرو .

ومن ذلك أيضاً قولهم : لك مال : وعليك دين . فالمال والدين هنا مبتدآن
وما قبلهما خبر عنهما إلا أنك لو رُميت تقديمهما إلى المكان المقدر لهما لم يجز ، لقبح
الابتداء بالنكرة في الواجب فلماً جفا ذلك في اللفظ أخرتوا المبتدأ وقدموا الخبر .
وكان ذلك سهلاً عليهم ، ومصلحاً لما فسد عندهم . وإنما كان تأخره مستحسناً
من قبيل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، فلذلك
صلح به اللفظ ، وإن كنا قد أحطنا علماً بأنه في المعنى مبتدأ . فأما من رفع الاسم في
نحو هذا بالظرفية ، فقد كفي مثونة هذا الاعتذار ، لأنه ليس مبتدأ عنده . فإن قلت :
فقد حكى عن العرب (أمت في حجر لافيك) وقولهم : (شرأهراً ذاب) وقولهم :
(سلام عليك) قال الله سبحانه وتعالى : (سلام عليك سأستغفر لك ربّي) ، وقال :
(ويل للمطففين) ونحو ذلك . والمبتدأ في جميع هذا نكرة مقدّمة .

قيل : أمّا قوله سلام عليك ، وويل له ، وأمت في حجر لافيك ، فإنه جاز لأنه
ليس في المعنى خبراً ، وإنما هو دعاء ومسألة ، ليسلم الله عليك ، ويلزمه الويل ،
وليكن الأمت في الحجارة لافيك . والأمت : الانخفاض والارتفاع والاختلاف ،

قال الله عزّ وجلّ : (لا ترى فيها عيوّباً ولا أماناً) أي اختلافاً . ومعناه : أبفك الله بعد فناء الحجارة ، وهي ممّا توصف بالخلود والبقاء ، ألا تراه كيم قال :
 ما أطيب العيش لو أن الفسى حجرٌ تنبو الحوادثُ عنه وهو ملمسوم
 وقال :

— بقاء الوحي في الصمّ الصلاب —

وأما قولهم (شرّ أهرّ ذا ناب) فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفي ، أي مأهرّ ذا ناب إلا شرّ ، وإنما كان المعنى هذا لأن الخبرية عليه أقوى ، ألا ترى أنك لو قلت : أهرّ ذا ناب شرّ لكنت على طرف من الإخبار غير مؤكّد ، فإذا قلت : مأهرّ ذا ناب إلا شرّ كان ذلك أوكد ، ألا ترى أن قولك :
 ما قام إلا زيد أوكد من قولك : قام زيد . وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمراً عانياً مهماً . وذلك أن قائل هذا القول سمع هرير كلب فأضاف منه وأشفق لاستماعه أن يكون لطارق شر . فقال : شرّ أهرّ ذا ناب ، أي مأهرّ ذا ناب إلا شرّ ، تعظيماً عند نفسه ، أو عند مستمعه . وليس هذا في نفسه كأن يطرّق بابه ضيف أو يلم به مسترشد . فلما عناه وأهمته وكثرت الإخبار عنه وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب لما دعا إليه .

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرأ ، نحو أرطى ، ومعى ، وحبتطى ، وسرندى ، وزبعرى ، وصلخدى ، وذلك أنها إذا وقعت طرفاً وقعت موقع حرف متحرك ، فدلّ ذلك على قوتها عندهم ، وإذا وقعت حشواً وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقبوا ، فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سمت متحركة ، ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية ، فقلت : خاتم ملحق ببعضر لكنت متابلة لهينه وهي ساكنة ، فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها . وأدلّ على شدة تمكّنها بتبويتها أيضاً ، وكون ما هي فيه على وزن أصل من الأصول . أنها للإلحاق به . وليست كذلك أليف قبعرى ، وضبغطرى ، لأنها وإن كانت طرفاً ومنوثة . فإن المثال الذي هي فيه لا متصعد للأصول إليه فيلحق هذا به . لأنه لأصل لما سداسياً ، فإنما أليف قبعرى قسم من الألفيات الزوائد في أواخر الكلم ثالث . لا يتأخر . ولا للإلحاق . فاعرف ذلك .

ومن ذلك أنهم لما أجمعوا الزيادة في آخر بنات الخمسة - كما زادوا في آخر بنات الأربعة - خصّصوا بالزيادة فيه الألف ، استخفافاً لها ، ورغبة فيها هناك دون أختيها : الياء والواو . وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا ينتهي إلى آخرها إلا وقد مُلّت ، فلمّا تحمّلوا الزيادة في آخرها طلبوا أخفّ الثلاث - وهي الألف - فخصّصوها بها وجعلوا الواو والياء حشواً في نحو عَضْرَفُوط ، وجَعْفَلِيْن ، لأنهم لو جاءوا بهما طرفاً وسداسيتين مع ثقلهما ، لظهرت الكلفة في تجشّمهما ، وكدّت في احتمال النطق بهما ، كل ذلك لإصلاح اللفظ .

ومن ذلك باب الادغام في المتقارب ، نحو ودّ في وتد ، ومن الناس (مَبْتُولِ) في : (من يقول) ومنه جميع باب التقريب ، نحو اصطبر ، وازدان ، وجميع باب المضارعة ، نحو مَصْبُرٌ وبابه (١) .

ومن ذلك تسكينهم لامَ الفعل إذا اتصل بها عكَمُ الضمير المرفوعُ ، نحو ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتِن ، وضَرَبْنَا وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مُجْرَى جزء من الفعل ، فكسره اجتماع الحركات الذي لا يوجد في الواحد . فأسكنوا اللام ، إصلاحاً للفظ فقالوا : ضَرَبْتُ ، ودخلنا ، وخرجتم . نعم وقد كان يجتمع فيه أيضاً خمس متحركات نحو : خرجتما ، فالاسكان إذاً أشدّ وجوباً . وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع ، فتفطن له .

ومن ذلك أنهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا فيها النكرة ولم يجز أن يجروها عليها لكونها نكرة أصلحوا اللفظ بإدخال (الذي) لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة ، فقالوا : مررت بزيد الذي قام أخوه ونحوه .

(١) يقصد نطق الصاد قريبة من الزاي تحقيقاً للمضارعة .

باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس (١)

وإنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ . كاستغنائهم بقولهم :
 ما أجود جوابه عن قولهم : ما أجوبه ، أو لأن قياساً آخر عارضه فعاق عن استعمالهم
 إياه ، وكاستغنائهم بـ « كاد زيد يقوم » عن قولهم : كاد زيد قائماً أو قياماً . وربما
 خرج ذلك في كلامهم . قال تأبط شرأ :

فأبت إلى فهم وما كدت آتياً
 وكم مثلها فارقتها وهي تصفرُ

هكذا صححة رواية هذا البيت ، وكذلك هو في شعره . فأما رواية من لا يضبطه :
 وما كنت آتياً ، ولم ألك آتياً فليعده عن ضبطه . ويؤكد مارويناه نحن مع وجوده في
 الديوان أن المعنى عليه ، ألا ترى أن معناه : فأبت وما كدت أووب . فأما (كنت)
 فلا وجه لها في هذا الموضع . ومثل ذلك استغنائهم بالفعل عن اسم الفاعل في خبر (ما)
 في التعجب ، نحو قولهم : ما أحسن زيدا . ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل وإن كان الموضع
 في خبر المبتدأ إنما هو للمفرد دون الجملة .

ومما رفضوه استعمالاً وإن كان مسوغاً قياساً وذر ، ووَدَعَ ، استغني عنهما
 بترك . ومما يجوز في القياس – وإن لم يرد به استعمال – الأفعال التي ورت مصادرهما
 ورفضت هي ، نحو قولهم : فاظ الميِّت يفيظ فيظاً وقوْظاً . ولم يستعملوا من قوْظ
 فعلاً (٢) . وكذلك الأين للإعياء لم يستعملوا منه فعلاً (٣) قال أبو زيد وقالوا :
 رجل مُدْرَهَمٌ ولم يقولوا دُرْهيم . وحدثنا أبو علي – أظنه عن ابن الأعرابي – أنهم
 يقولون : دَرَهَمَتِ الحُبَّازِي فهذا غير الأول وقالوا : رجل مفتود (٤) ولم يصرفوا
 فعله . ومفعول "الصفة" إنما يأتي على الفعل . نحو مضروب من صُرب ، ومقتول من
 قُتِل .

(١) الجزء الأول : ص ٣٩١ وما يليها .

(٢) روى ابن السكيت من القوْظ فعلاً . ينظر في لسان العرب

(٣) أثبت ابن الأعرابي منه فعلاً . ينظر في لسان أيضاً .

(٤) أي أصيب فؤاده بوجع .

فأما امتناعهم من استعمال أفعال الوَيْح ، والوَيْل ، والوَيْس ، والوَيْب فليس للاستغناء ، بل لأن القياس نفاه ومنع فيه . وذلك أنه لو صرف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائه كوعد ، وعينه كباع ، فتحاموا استعماله لِمَا كان يُعْقِب من اجتماع إعلالين .

فإن قيل : فهلاً صُرِّفَت هذه الأفعال واقتصر في الإعلال لها على إعلال أحد حرفيها ، كراهية لتوالي الإعلالين ، كما أن شويت ورويت ونحو ذلك لما وقعت عينها ولامها حرفي علة صححوا العين لاعتلال اللام تحامياً لاجتماع الإعلالين ، فقالوا : شَوَى يشوي كقوله : رمى يرمي ؟ قيل : لو فُعل ذلك في فعل وَيَح وويط لوجب أن تعلّ العين وتصحّ الفاء ، كما أنه لما وجب إعلال أحد حرفي شويت ، وطويت ، وتصحيح صاحبه أعلتوا اللام ، وصححوا العين ، ومحل الفاء من العين محل العين من اللام ، فالفاء أقوى من العين ، كما أن العين أقوى من اللام ، فلو أعلوا العين في الفعل من الويل ونحوه ، لقالوا وال يَويل ، وواح يَويح وواس يويس ، وواب يويب ، فكانت المواد تثبت هنا مكسورة ، وذلك أثقل منها في باب وعد ، ألا تراها هناك إنما كُرِهت مجاورةً للكسرة فحذفت ، وأصلها يوعِد ، والواو ساكنة والكسرة في العين بعدها . ولو قالوا يَويل لأثبتوها والكسرة فيها نفسها ، وذلك أثقل من يوعِد لو أخرجوه على أصله ، وليس كذلك يشوي ويطوي ، لأن أكثر ما في ذلك أن أخرجوه والحركة فيه . وهكذا كانت حاله أيضاً فيما صحّت لامه ، ألا ترى أن يَتَقوم أصله يَتَقوم ، فالعين في الصحيح اللام إنما غاية أصليتها أن تقع متحركة ثم سكنت ، فقيل يقوم ، فأما ما صحّت عينه وفأؤه واو ، نحو وعد ووجد ، فإن أصل بنائه إنما هو سكون فائه وكسرة عينه ، نحو يوعِد ، ويوزِن ، ويوجد ، والواو كما ترى ساكنة ، فلو أنك تجشمت تصحيحها في يَويل ، ويويح ، لتجاوزت بالفاء حدّها المقدّر لها فيما صحّت عينه .

فإن أحلت الكسرة فيها نفسها فكان ذلك يكون - لو تكلف - أثقل من باب يوعِد ويوجد لو خرج على الصحة . فاعرف ذلك فرقاً لطيفاً بين الموضعين .

ومما يميزه القياس - غير أنه لم يرد به الاستعمال - خبر (العنَمَر والايمن) من قولهم : لعمرُك لأقومن ، ولا يَمُن الله لأنطلقن . فهذان مبتدآن محذوفَا الخبرين ،

وأصلهما - لو خرج خيراهما - لعمرُك ما أقسم به لأقومنّ ، ولا يمنُّ الله ما أحلف به لأنطلقن ، فحُدِّف الخيران ، وصار طول الكلام يجواب القسم عوضاً من الخبر .

ومن ذلك قولهم : لأدري أيُّ الجراد عاره ، أي ذهب به ، ولا يكادون ينطقون بمضارعه والقياس مقتضى له ، وبعضهم يقول : يتعوره ، وكأنتهم إنما لم يكادوا يستعملون مضارع هذا الفعل لما كان متشابهاً جارياً في الأمر المقتضى الفاعل ، وإذا كان كذلك فلا وجه لذكر المضارع هنا ، لأنه ليس بمقتضى .

ومن ذلك امتناعهم من استعمال استحوذ معتلاً وإن كان القياس داعياً إلى ذلك ومؤذناً به ، لكن عارض فيه إجماعهم على إخراجهم مصححاً ، ليكون دليلاً على أصول ما غير من نحوه ، كاستقام واستعان .

ومن ذلك امتناعهم من إظهار الحرف الذي تعرّف به (أمس) حتى اضطروا - لذلك - إلى بنائه لتضسته معناه ، فلو أظهروا ذلك الحرف فقاله مضى الأمس بما فيه لسا كان مختلفاً ولا خطأ . فأما قوله :

وإني وقتت اليوم والأمس قبله بيا بك حتى كادت الشمس تغرب

فرواه ابن الأعرابي : والأمس والأمس - جرّاً ونصباً .

فمن جرّه فعلى الباب فيه ، وجعل اللام مع الجرّ زائدة ، حتى كأنه قال : وإني وقتت اليوم وأمس ، كما أن اللام في قوله تعالى « قالوا الآن جئت بالحق » زائدة ، واللام المعرفة له مرادة فيه ، وهو نائب عنها ، ومتضمن لها ، فلذلك كُسِر فقال : والأمس ، فهذه اللام فيه زائدة والمعرفة له مرادة فيه ومحدوفة منه . يدلّ على ذلك بناؤه على الكسر وهو في موضع نصب ، كما يكون مبنياً إذا لم تظهر إلى لفظه . وأما من قال : والأمس فنصب فإنه لم يضمّته معنى اللام فيبيته ، ولكنه عرفه بها كما عرف اليوم بها ، فليست هذه اللام في قول من قال : والأمس فنصب هي تلك اللام التي هي في قول من قال والأمس فجرّ . تلك لا تظهر أبداً ، لأنها في تلك اللغة لم تستعمل مظهرة ألا ترى أنّ من ينصب غير من يجرّ ، فلكل منهما لغته ، وقياسها على ما نطق به منها ، لا تدخل أحدها ، ولا نسبة في ذلك بينها وبينها ، كما أن اللام في قولهم (الآن حدة

الزمانين) غير اللام في قوله سبحانه « قالوا الآن جئت بالحق » لأن الآن من قولهم (الآن حدّ الزمانين) بمنزلة « الرجل أفضل من المرأة » و « المالك أفضل من الإنسان » أي هذا الجنس أفضل من هذا الجنس فكذلك (الآن) إذا رفعه جمعه جنس هذا المستعمل في قولك « كنت الآن عنده ، وسمعت الآن كلامه » فمعنى هذا : كنت في هذا الوقت الحاضر بعضه وقد تصرّمت أجزاء منه . فهذا معنى غير المعنى في قولهم الآن حدّ الزمانين ، فأعرفه .

ونظير ذلك أن الرجل من نحو قولهم : نعم الرجل زيد غير الرجل المضمر في (نعم) إذا قلت : نعم رجلاً زيد ، لأن المضمر على شريطة التفسير لا يظهر ولا يستعمل ملفوظاً به ، ولذلك قال سيبويه : هذا باب مالا يعمل في المعروف إلا مضمرأ ، أي إذا فسّر بالثكرة في نحو نعم رجلاً زيد فإنه لا يظهر أبداً .

وإذا كان كذلك علمت زيادة الزاد في قول جرير :

تزود مثل زاد أيبك فينا فنعيم الزاد زاد أيبك زادا

وذلك أن فاعل (نعم) مظهر فلا حاجة به إلى أن يفسّر ، فهذا يسقط اعتراض محمد ابن يزيد عن صاحب الكتاب في هذا الموضع .

واعلم أن الشاعر إذا اضطرّ جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس ، وإن لم يترد به سماع . ألا ترى إلى قول أبي الأسود :

ليت شعري عن خليبي ماالسدّي غاله في الحب حتى ودّعه

ومن ذلك قراءة بعضهم (ماودّعك ربك وما قل) بالتخفيف أي ماتركك . دلّ عليه قوله (وما قل) لأن الترك ضرب من القيل فهذا أحسن من أن يعلّ باب استحوذ ، واستنوق الجمل لأن استعمال (ودع) مراجعة أصل ، وإعلال استحوذ واستنوق ونحوهما من المصحح ترك أصل ، وبين مراجعة الأصول إلى تركها مالا خفاء به .

واعلم أن استعمال مرفضته العرب لاستغنائها بغيره جار في حكم العريضة مجرى اجتماع الضدين على المحل الواحد في حكم النظر . وذلك أنهما إذا كانا يعتقان في اللغة على الاستعمال جرياً مجرى الضدين اللذين يتناوبان المحلّ الواحد . فكما

لا يجوز اجتماعهما عليه ، فكذلك لا ينبغي أن يستعمل هذان ، وأن يكتفى بأحدهما عن صاحبه ، كما يحتل المحل الواحد الضد الواحد دون مراسله . ونظير ذلك في إقامة غير المحل مقام المحل ما يعتقدونه في مضادة الفناء للأجسام . فنضادهما إنما هو على الوجود لاعلى المحل ، ألا ترى أن الجوهر لا يجعل الجوهر بل يتضمنه في حال التضاد الوجود لا المحل . فاللغة في هذه القضية كالوجود ، واللفظان المقام أحدهما مقام صاحبه كالجوهر وفنائه ، فهما يتعاقبان على الوجود لاعلى المحل ، كذلك الكلمتان تتعاقبان على اللغة والاستعمال . فاعرف هذا إلى ما قبله .

وأجاز أبو الحسن ضرب الضرب الشديد زيدا ، ودُفِع الدفع الذي تعرف إلى محمد ديناراً ، وقتل القتل يوم الجمعة أخاك ، ونحو هذه من المسائل . ثم قال : هو جازئ في القياس ، وإن لم يرد به الاستعمال . فإن قلت فقد قال : (١)

ولو ولدت قُصيرةُ جرو كلب لُسباً بذلك الجرو الكلابيسا

فأقام حرف الجرو ومجروه مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح ، قيل هذا من أفصح الضرورة ومثله لا يعتد أصلاً ، بل لا يثبت إلا محققاً شاذاً .

وأما قراءة من قرأ (وكذلك نُجِّي المؤمنين) فليس على إقامة المصدر مقام الفاعل ونصب المفعول الصريح ، لأنه عندنا على حذف إحدى نوني (نُنجِّي) كما حذف ما بعد حرف المضارعة في قول الله سبحانه « تَدَكَّرُونَ » أي تتذكرون . ويشهد أيضاً لذلك سكون لام (نُجِّي) ولو كان ماضياً لانفتحت اللام إلا في الضرورة . وعليه قول المثقَّب العبيدي :

لَمِنْ ظُنُّنْ تَطَّالِعُ مِنْ ضَبَّيْبٍ
فَمَا خَرَجْتَ مِنَ الْوَادِي الْحَيْنِ
أي تطالع فحذف الثانية على ماضى .

وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير . منه القراءات التي تُؤثَّر روايةً ولا تُتجاوز لأنها لم يسمع فيها ذلك ، كقوله - عز اسمه - « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » فالسنة المأخوذ بها في ذلك إتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه ، والقياس يبيح

(١) أي جرير يهجو الفرزدق .

أشياء فيها ، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها . نعم وهناك من قوّة غير هذا المقروء به ما لا يشك أحد من أهل هذه الصناعة في حسّنه ، كأن يُقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) برفع الصفتين جميعاً عسلى المدح . ويجوز (الرحمن الرحيم) بنصبهما جميعاً عليه . ويجوز (الرحمن الرحيم) برفع الأول ونصب الثاني . ويجوز (الرحمن الرحيم) بنصب الأول ورفع الثاني . كل ذلك على وجه المدح ، وما أحسنه ههنا وذلك أن الله تعالى إذا وُصِفَ فليس الغرض من ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته ، لأن هذا الاسم لا يعترض شك فيه ، فيحتاج إلى وضعه لتخليصه ، لأنه الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه . وبقيّة أسمائه — عزّ وعلا — كالأوصاف التابعة لهذا الاسم .

وإذا لم يعترض شكّ فيه لم تجيء صفته لتخليصه ، بل للثناء على الله تعالى . وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأول أولى به . وذلك أن إتباعه إعرابه جارٍ في اللفظ متجرى ما يتبع للتخليص ، والتخصيص . فإذا هو عدل به عن إعرابه عليم أنه للمدح أو الدمّ في غير هذا ، عزّ الله وتعالى ، فلم يبق فيه هنا إلا المدح .

فلذلك قوي عندنا اختلاف الإعراب في الرحمن الرحيم بتلك الأوجه التي ذكرناها ، ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيرة .



باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب ، وبالمسبب من السبب (١)

هذا موضع من العربية شريف لطيف ، وواسع لتأمله كثير . وكان أبو علي - رحمه الله - يستحسنه ويُعنى به . وذكر منه مواضع قليلة . ومرّ بنا منه مالا نكاد نحصيه .

فمن ذلك قول الله تعالى (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) وتأويله - والله أعلم - : فإذا أردت قراءة القرآن ، فاكتفي بالمسبب الذي هو القراءة من السبب الذي هو الإرادة .

وهذا أولى من تأويل من ذهب إلى أنه أراد : فإذا استعدت فاقرا ، لأن فيه قلباً لضرورة بك إليه ، وأيضاً فإنه ليس كل مستعبد بالله واجبة عليه القراءة ، ألا ترى إلى قوله :

أعوذ بالله وبابن مُصْعَبٍ الفرع من قريش المهذب
وليس أحد أوجب عليه من طريق الشرع القراءة في هذا الموضع .

وقد يكون على ماقدّمنا قوله عزّ اسمه (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) أي إذا أردتم القيام لها ، والاتصاب فيها .

ونحو منه ما أنشده أبو بكر :

قد علّمت إن لم أجد معينا لأخلطن بالخلّسوق طينا

يعني امرأته . يقول : إن لم أجد من يعينني على سقي الإبل قامت فاستقت معي ، فوقع الطين على خنكسوق يديها . فاكتفى بالمسبب الذي هو اختلاط الطين بالخلوق من السبب الذي هو الاستقاء معه . ومثله قول الآخر :

يا عاذلاني لاتسردن ملاحتي إن العواذل اسن لي بأسير

أراد : لاتلمني ، فاكتفى بإرادة اللوم منه ، وهو تال لها ومسبب عنها . وعليه قول

(١) ١٧٢/٣ وما يليها .

الله تعالى (فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا) أي فضرب فانفجرت ، فاكتفى بالمسبب الذي هو الانفجار من السبب الذي هو الضرب .

وإن شئت أن تعكس هذا فتقول : اكتفى بالسبب الذي هو القول ، من المسبب الذي هو الضرب . ومثله قوله :

— إذا ما الماء خالطها سخينا —

إن شئت قلت : اكتفى بذكر مخالطة الماء لها — وهو السبب — من الشرب وهو المسبب . وإن شئت قلت اكتفى بذكر السخاء — وهو المسبب — من ذكر الشرب وهو السبب .

ومثله قول الله عز اسمه (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية) أي فخلق فعليه فدية ، وكذلك قوله : (ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) أي فأفطر فعليه كذا .
ومنه قول رؤبة :

يارب إن أخطأتُ أو نسيْتُ فأنت لاتنسى ولا تموت

وذلك أن حقيقة الشرط وجوابه ، أن يكون الثاني مسبباً عن الأول (نحو قوله : إن زرتني أكرمتك فالكرامة مسببة عن الزيادة) وليس كون الله سبحانه غير ناس ولا مخطئاً أمراً مسبباً عن خطأ رؤبة ، ولا عن إصابته ، إنما تلك صفة له — عز اسمه — من صفات نفسه . لكنه كلام محمول على معناه ، أي إن أخطأت أو نسيت فاعف عني ، لتقصي وفضلك . فاكتفى بذكر الكمال والفضل — وهو السبب — من العفو وهو المسبب .

ومثله بيت الكتاب :

إني إذا ما خبت فار لمريملة ألقى بأرفع تلّ رافعا ناري

وذلك أنه إنما يفخر ببروز بيته لقري الضيف وإجارة المستصرخ ، كما أنه إنما يدم من أخفى بيته وضاءل شخصه ، بامتناعه من ذلك . فكأنه قال إذأ : إني إذا منع غيري وجبن ، أعطيت وشجعت . فاكتفى بذكر السبب — وهو التضاؤل والشخص — من المسبب وهو المنع والعطاء .

ومنه بيت الكتاب :

فإن تبخل سدوس بدرهميها فإن الريح طيبة قبولُ
أي إن بخلت تركناها وانصرفنا عنها . فاكتفى بذكر طيب الريح المعين على الارتحال عنها .
ومنه قول الآخر :

فإن تعافوا العدل والإيماننا فإن في أيماننا نيراننا
يعني سيوفاً ، أي فإننا نضربكم بسيوفنا . فاكتفى بذكر السيوف من ذكر الضرب
بها . وقال :

باناق ذات الوئجد والعنيق أما ترين وضح الطريق
أي فعليك بالسير . وأنشد أبو العباس :
ذري الآكلين الماء ظلماً ، فما أرى
يقال : هؤلاء قوم كانوا يبيعون الماء ، فيشربون بثمنه ما يأكلون ، فقال : الآكلين
الماء ، لأن ثمنه سبب أكلهم ما يأكلونه . ومرّ بهذا الموضع بعض مولدي البصرة ،
فقال :

جُرْتُ بالساباط يوماً فإذا القينةُ تلجّجتم
وهذا إنسان كانت له جارية تغني ، فباعها ، واشترى بثمنها بزذونا ، فمرّ به
هذا الشاعر وهو يلجّج ، فسمّاه قينةً ، إذ كان شراؤه مسبباً عن ثمن القينة . وعليه
قول الله سبحانه : (إني أراني أعصر خمرا) وإنما يعصر عنبا يصير خمرا فاكتفى
بالمسبب الذي كان هو الخمر من السبب الذي هو العنب . وقال الفرزدق :

قتلتُ قتيلاً لم يرَ الناسُ مثله أقبله ذا ثومتين مسورا
وإنما قتل حياً يصير بعد قتله قتيلاً ، فاكتفى بالمسبب من السبب . وقال :
قد سبّ الأشقر وهو رابضُ فكيف لا يسبق إذ يراكضُ
يعني مهراً سبقت أمه وهو في جوفها ، فاكتفى بالمسبب الذي هو المهر ، من السبب
الذي هو الأم وهو كثير جداً . فإذا مرّ بك فاضمه إلى ما ذكرنا منه .

★ ★ ★

باب في كثرة الثقل ، وقلة الخفيف (١)

هذا موضع من كلامهم طريف . وذلك أنا قد أحطنا علماً بأنّ الضمة أثقل من الكسرة ، وقد ترى مع ذلك إلى كثرة ما توالى فيه الضمتان ، نحو طُنُوبٌ ، وعُنُقٌ ، وفُنُقٌ ، وحُشْدٌ ، وجُمُدٌ ، وسُهْدٌ وطُنُفٌ ، وقِلَّةٌ نحو إِيْل . وهذا موضع يحتاج إلى نظر .

وعلة ذلك عندي أن بين المفرد والجملة أشباها .

منها وقوع الجملة موقع المفرد في الصفة ، والخبر ، والحال . فالصفة نحو مررت برجل وجهه حسن . والخبر نحو زيد قام أخوه . والحال كقولنا : مررت بزيد فرسه واقفة .

ومنها أن بعض الجُمُتل قد تحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد . وذلك في الشرط وجزائه ، والقسم وجوابه .

فالشرط نحو قولك : إن قام زيد قام عمرو ، والقسم نحو قولك : أقسمُ بيقومن زيد .

فحاجة الجملة الأولى إلى الجملة الثانية كحاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء الثاني ، نحو زيد أخوك ، وقام أبوك .

ومنها أن المفرد قد أوقع موقع الجملة في مواضع ، كَسَعَمٌ ، ولا ، لأن كل واحد من هذين الحرفين نائب عن الجملة ، ألا ترى إلى قولك : نَعَمٌ في موضع قد كان ذاك ، ولا في موضع لم يكن ذاك وكذلك صه ، ومه ، وإيه ، وأف ، وآوتاه ، وهيئات : كل واحد منها جزء مفرد وهو قائم برأسه . وليس للضمير الذي فيه استحكام الضمير في الفعل . يدلّ على ذلك أنه لما ظهر في بعض أحواله ظهر مخالفاً للضمير في الفعل وذلك قول الله سبحانه : (هاؤم اقرؤوا كتابيه) وأنت لاتقول الفعل : اضربم ولا ادخلم ولا اخرجم ، ولا نحو ذلك .

فلما كانت بين المفرد وبين الجملة هذه الأشياء والمقاربات وغيرها . شبهوا

(١) الجزء الثالث ص ١٧٧ وما يليها .

توالي الضمتين في نحو سُرُح وعلط (١) بتواليهما في نحو زيد قائم ، ومحمد سائر . وعلى ذلك قال بعضهم : الحمد لله ، فضم لام الجر إتباعاً لضمّة الدال ، وليس كذلك الكسر في نحو : لأنه لا يتوالى في الجملة بالجرآن ، كما يتوالى الرفعان . فإن قلت : فقد قالوا : الحمد لله ، فوالوا بين الكسرتين ، كما والوا بين الضمتين ، قيل : الحمد لله هو الأصل ، ثم شبه به الحمد لله ، ألا ترى أن إتباع الثاني للأول - نحو مدّ وفيرّ وضمّن - أكثر من إتباع الأول للثاني ، نحو : اقتل . وإنما كان كذلك لأن تقدّم السبب أولى من تقدّم المسبب لأنهما يجريان مجرى العلة والمعلول ، وعلى أن ضمة الهمزة في نحو : اقتل لا تعتدّ ، لأن الوصل يزيلها ، فإنما هي عارضة ، وحركة نحو مدّ وفيرّ وضمّن ثابتة مستمرة في الوصل الذي العيار ، وبه الاعتبار . وأيضاً فإنه إذا انضمّ الأول ، وأريد تحريك الثاني كانت الضمّة أولى به من الكسرة والفتحة . أما الكسرة فلأنك تصير إلى لفظ فُعِل ، وهذا مثال لاحظ في الاسم ، وإنما هو أمر يخصّ الفعل . وأما دُئِل فشاذ . وقد يجوز أن يكون منقولاً أيضاً كبدّر ، وعشّر (٢) . فإن قيل : فإن دُئِلاً نكرة غير علم ، وهذا النقل إنما هو أمر يخصّ العكس ، نحو كبر ، ويزيد وتغلب .

قيل : قد يقع النقل في النكرة أيضاً . وذلك لينجلب (٣) . فهذا منقول من مضارع انجلب الذي هو مطاوعُ جلبته ، ألا ترى إلى قولهم في التأخيذ ، أخذته بالينجلب . يَحْرُ ولم يغب . ومثله رجل أباتر . وهو منقول من مضارع باترت ، فنقل فوصف به . وله نظائر . فهذا حديث فُعِل .

وأما فُعِل فدون فُعِل أيضاً . وذلك أن كثيراً ما يُعَدَل عن أصول كلامهم ، نحو عَمَرَ ، وزُفِرَ ، وجُشِمَ وقُشِمَ ، وثُعِلَ وزُحِلَ . فلما كان كذلك لم يتمكن عندهم تمكّن فُعِل الذي ليس معدولاً . ويدل ، على انحراف فُعِل عن بقية الأمثلة الثلاثية غير ذوات انحرافهم بتكسيه عن جمهور تكاسيرها . وذلك نحو جُعِلَ وجِعِلان ، وصِرَدَ وصيردان ، ونُعِرَ ونِعِران وسُلِكَتَ وسِلِكَان فاطراد هذا في فُعِل

(١) ناقسا سرح : سريفة ، وناقعة علط : لاسة عليها ولا خطام .

(٢) يد : اسم ماء بمكة ، عشر : اسم موضع .

(٣) هو حجرة للتأخيذ . وهو نوع من السحر

مع عزته في غيرها ، يدلّك على أن له فيه خاصية انفرد بها ، وعدل عن نظائره إليها . نعم ، وقد ذهب أبو العباس إلى أنه كأنه منقوص من فُعَال . واستدل على ذلك باستمراره على فِعْلَان ؛ قال : فَجِرْدَانٌ وَصِرْدَانٌ فِي بَابِهِ كَغُرَابٍ وَغُرْبَانٍ ، وَعُقَابٌ وَعُقَابَانٌ .

وإذا كان كذلك ففيه تقوية لما نحن عليه ، ألا ترى أن فُعَالاً أيضاً مِثَالٌ قد يؤلّف العدل نحو أحاد ، ثناء ، وثلاث ، ورباع . وكذلك بلى عشار ، قال : (١)

وَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى عَنَّوْا
تَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِيصَالًا عُشَارًا

ومما يُسأل عنه من هذا الباب كثرة الواو فاء ، وقلة الياء هناك . وذلك نحو وعد ، ووزن ، وورد ، ووقع ، ووضع ، ووفد ، على قلة باب بمن ويسر .

وذلك أن سبب كثرة الواو هناك أنك قادر متى انضمت أو انكسرت أن تقلبها همزة . وذلك نحو أعيد وأجوه ، وأرقة وأصلة وإسادة وإفادة . وإذا تغير الحرف الثقيل فكان نارة كذا وأخرى كذا ، كان أمثل من أن يلزم محجة واحدة . والياء إذا وقعت أولاً وانضمت أو انكسرت لم تقلب همزة ولا غيرها .

فإن قلت فقد قالوا : باهلة بن أعصر ويَعَصُرُ ، وقالوا : (٢)

— طافَ والرَّكْبُ بِصَحْرَاءٍ يُسْرُ —

وأسر ، وقالوا : قطع الله يديّ وأديّ . قيل : أمّا أعصر . فهو من الأسفل ، والياء في يعصر بدل منها . يدلّ على هذا أنه إنما سُمّي بذلك . قاله ، وهو :

أَبِيَّ إِنْ أَبَاكَ سَيَّبَ رَأْسَهُ
كَرُّ اللَّيْلِ بِمِثْلِ الْيُسْرِ

فالياء في يعصر إذا بدل من همزة أعصر . وهذا ضد ما أردته ، وبخلاف ما توهمته . وأما أسر ويسر فأصلان ، كل واحد منهما قائم بنفسه ، كيثن ، وأثن (٣) والملم ويللم (٤) . وأما أديّ ويديّ فلعمري إن الهمزة فيه بدل من الياء ، لدلالة يديّ

(١) البيت للكميت بن زيد .

(٢) الشطر من بيت لطرفة وصدده : أرق العين خيال لم يقصر .

(٣) يقال : ولدت أمه يتنا وأتنا إذا خرجت رجلاه قبل رأسه .

(٤) الملم ويللم موضع . وهو ميقات أهل اليمن للإحرام بالحج .

إليه وأيدٍ ويُدِيّ ، ونحو ذلك ، لكنه ليس البدل من ضرب إبدال الواو همزة وذلك أن الياء مفتوحة ، والواو إذا كانت مفتوحة شدت فيها البدل ، نحو أناة وأجتم (١) فإذا كان هذا حديث الواو التي يطرد إبدالها ، فالياء حترى ألا يكون البدل فيها إلا لضرب من الاتساع ، وليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال . فإن قلت : فالهمزة على كل حال أثقل من الواو ، فكيف عدل عن الأثقل إلى ما هو أثقل منه ؟ . قيل : الهمزة وإن كانت أثقل من المواد على الإطلاق ، فإن الواو إذا انضمت كانت أثقل من الهمزة لأن ضمها يزيد ثقلها . فأما إسادة وإعاء فإن الكسرة فيهما محمولة على الضمة في أقنت ، فلذلك قلّ نحو إسادة ، وكثر نحو أجوه ، وأرقة ، حتى إنهم قالوا في الوجنة : الأجنة فأبدلوا مع الضمة البتة ، ولم يقولوا : وجنة .

وأيضاً فإن الواو إذا وقعت بين ياء وكسرة في نحو يَعد ويَرد حذفت ، والياء ليست كذلك ، ألا ترى إلى صحتها في نحو يَيسر (٢) ويَيسر (٣) وكأنهم إنما استكثروا مما هو معرض تارة للقلب . وأخرى لل حذف ، وهذا غير موجود في الياء . فلذلك قلت بحيث كثرت الواو .

فإن قلت : فقد كثر عنهم توالي الكسرتين في نحو سَيراتٍ ، وكِيراتٍ ، وعَجلاتٍ .

قيل : هذا إنما احتُمل لكان الألف والتاء ، كما احتُمل لهما صحة الواو في نحو خطواتٍ وخَطواتٍ . ولأجل ذلك ما أجاز في جمع ذيت إذا سميت بها ذيات بتخفيف الياء ، وإن كان يبقى معك من الاسم حرفان ، الثاني منهما حرف لين .

ولأجل ذلك ما صح في لغة هذيل قولهم : جِراتٍ وبَيَضاتٍ ، لما كان التحريك أمراً عرض مع تاء جماعة المؤنث ، قال :

أبو بَيَضاتٍ رائح متساوب .. رنيق بمسح المنكين سَبوحُ

فهذا طريق من الجواب عما تقدم من السؤال في هذا الباب .

(١) وأصله وجم من الوجوم ، وهو البوس .

(٢) يعرث الدر : صاحت .

(٣) يسر الرجل إذا دخل في الميسر .

وإن شئت سلكت فيه مذهب الكتاب ، فقلت : كثر فُعِل ، وقلّ فِعِل ، وكثرت الواو فاء وقلّت الياء هنالك لثلاثا يكثر في كلامهم ما يستقلون . ولعمري إن هذه مخالفة (١) في الجواب ، وربما أتعبت وترامت ألا ترى أن لقائل أن يقول : فإذا كان الأمر كذلك فهلاً كثر أخف الأثقلين لا أثقلهما فكان يكون أقيس المذهبين لا أضعفهما .

وكذلك قولهم : سرّت سُوراً (٢) ، وغارت عينه غُوراً ، وحال عن العهد حُوّلاً ، هذا مع عِزّة باب سُوك الإسحل (٣) ، وفي غوور وسوور فضلُ واو ، وهي واو فعول . وجواب هذا أن الواو وإن زادت في عِدّة المعتدّ فإن الصوت أيضاً بليتها يَلْتَدُّ وينعَمُ ألا ترى أن غُوراً وحوولا وإن كان أطول من سُوك وسُور فإنه ليس فيه قلق سوك وسور فتوالي الضمّتين مع الواو غير موفّ لك بليين الواو المنعّمة للصوت .

يدلّ على ذلك أنهم إذا أضافوا إلى نحو أُسَيّد حذفوا الياء المتحركة فقالوا : أُسَيديّ كراهية لتقارب أربع ياءات ، فإذا أضافوا إلى نحو مُهَيِّم لم يحذفوا ، فقالوا : مُهَيِّمي ، فقاربوا بين خمس ياءات لما مُطِيل الصوت فلان ياء المدّ . وهذا واضح ، فمذهب الكتاب — على شرفه وعلو طريقته — يدخل عليه هذا . وما قدّمناه نحن فيه لا يكاد يعرض شيء من هذا الدخّل له (٤) . فاعرفه وقبسه وتأت له ولا تتحرج صدراً به .



(١) كأنه يريد أن هذه مكاتبة لاغناء فيها .

(٢) يقال : سار الرجل : وثب وثار .

(٣) يقصد بيت عبدالرحمن بن حسان : أغر الثنايا أحم الثنايا تمنحه سوك الإسحل

(٤) هو الفساد والعيب .

باب في مجاذب المعاني والإعراب (١)

هذا موضع كان أبو عليّ - رحمه الله - يعتاده ، ويُلّمّ كثيراً به ، ويبعث على المراجعة له ، وإلطف النظر فيه . وذلك أنك تجد في كثير من المنشور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين : هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه . فمتى اعتورا كلاهما ما أمسكت بعُرْوَةِ المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب . فمن ذلك قول الله تعالى : (إنه على رَجْعِهِ لقادرٌ يومَ تُبلى السرائرُ) فمعنى هذا : إنه على رَجْعِهِ يوم تُبلى السرائر لقادر ، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ ، لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى) ، وبين ما هو مُعلّق به من المصدر الذي هو الرجوع ، والظرف من صلته ، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبيّ أمر لا يجوز . فإذا كان المعنى مقتضياً له والإعراب مانعاً منه ، احتلت له ، بأن تضرر ناصباً يتناول الظرف ، ويكون المصدر الملقوظ به دالاً على ذلك الفعل ، حتى كأنه قال فيما بعد : يَرْجِعُهُ يوم تُبلى السرائر . ودلّ (رَجْعُهُ) على (يَرْجِعُهُ) دلالة المصدر على فعله .

ونحوه قوله تعالى : (إنّ الذين كفروا يُنادون لَمَقَّتْ اللهُ أكبرُ من مقتكم أنفسكم إذ تَدْعُونَ إلى الإيمان فتكفرون) فـ (إذ) هذه في المعنى متعلّقة بنفس قوله : لَمَقَّتْ اللهُ ، أي يقال لهم : لَمَقَّتْ اللهُ إياكم وقت دعائكم إلى الإيمان فكفركم ، أكبر من مقتكم أنفسكم الآن ، إلا أنك إن حملت الأمر على هذا كان فيه الفصل بين الصلة التي هي إذ ، وبين الموصول الذي هو لَمَقَّتْ اللهُ . فإذا كان المعنى عليه ومنع جانب الإعراب منه أضسرت ناصباً يتناول الظرف ويدلّ المصدر عليه ، حتى كأنه قال بأخره : مَقَّتْكُمْ إذ تدعون .

وإذا كان هذا ونحوه قد جاء في القرآن فما أكثره وأوسع في الشعر ! فمن ذلك ما أنشده أبو الحسن من قوله :

لَسْنَا كَمَن حَلَّتْ إِيَادٍ دَارَهَا تَكْرِيهٌ تَرْقُبُ حَبَّتَهَا أَنْ يُحْصَدَا

فـ (إِيَادٍ) ببدل (مَن) ، وإذا كان كذلك لم يمكنك أن تنصب (دارها)

(١) الإعراب المعاني والإعراب . ٢ وما يليها .

ب (حلت) هذه الظاهرة . لما فيه من الفصل . فحيثُذ ما تضرر له فعلاً يتناوله ، فكأنه قال فيما بعد : حلت دارها . وإذا جازت دلالة المصدر على فعله ، والفعل على مصدره كانت دلالة الفعل على الفعل الذي هو مثله أدنى إلى الجواز ، وأقرب مأخذاً في الاستعمال . ومثله قول الكميت في ناقتة :

كذلك تيسك و كالتاظررات صواجبها مايرى المسحسل

أي و كالتاظررات مايرى المسحسل صواجبها . فإن حملته على هذا كان فيه الفصل المكروه فإذا كان المعنى عليه . ومنتع طريق الإعراب منه أضمر له ما يتناوله ، ودل (الناظررات) على ذلك المضمرة . فكأنه قال فيما بعد : نظرن مايرى المسحسل ، ألا تراك لو قلت : كالضارب زيد جعفر أو أنت تريد : كالضارب جعفرأ زيد لم يجوز ، كما أنك لو قلت : إنك على صومك لتقادر شهر رمضان ، وأنت تريد : إنك على صومك شهر رمضان لتقادر . لم يجوز شيء من ذلك للفصل .

وما أكثر استعمال الناس لهذا الموضع في محاوراتهم وتصرف الأتخاء في كلامهم ! وأحد من اجتاز به البحترى في قوله :

لاهنالك الشغل الحديد مجزوى عن رسوم برامتين قفسار

ف (عن) في المعنى متعلقة (بالشغل) أي لاهناك الشغل عن هذه الأماكن ، إلا أن الإعراب مانع منه ، وإن كان المعنى متقاضياً له . وذلك أن قوله (الحديد) صفة للشغل ، والصفة إذا جرت على الموصوف آذنت بتمامه ، وانقضاء أجزائه . فإن ذهبت تعلق (عن) بنفس (الشغل) على ظاهر المعنى ، كان فيه الفصل بين الموصول وصلته ، وهذا فاسد ، ألا تراك أو قلت : عجبت من ضربك الشديد عمراً لم يجوز لأنك وضفت المصدر وقد بقيت منه بقية ، فكان ذلك فصلاً بين الموصول وصلته بصفته . وصحتها أن تقول : عجبت من ضربك الشديد عمراً ، لأنه مفعول الضرب وتنصب عمراً بدلاً من الشديد ، كقولك : مررت بالظريف عمرو ، ونظرت إلى الكريم جعفر . فإن أردت أن تصف المصدر بعد إعمالك إياه قلت : عجبت من ضربك الشديد عمراً الضعيف ، أي عجبت من أن ضربت هذا الشديد ضرباً ضعيفاً . هذا تفسير المعنى .

وهذا الموضع من هذا العلم كثير في الشعر القديم والمولود . فإذا اجتاز بك شيء منه

فقد عرفت طريق القول فيه ، والرفق به إلى أن يأخذ مأخذه بإذن الله تعالى .

ومنه قول الخطيئة :

أزمنتُ ياساً مبينا من نوالكمم ولن ترى طارداً للحرّ كالياسِ

أي ياساً من نوالكمم مبيناً . فلا يجوز أن يكون قوله (من نوالكمم) متعلقاً بياس وقد وصفه بمبين ، وإن كان المعنى يقتضيه ، لأن الإعراب مانع منه . لكن نضمير له ، حتى كأنك قلت : يشت من نوالكمم .

ومن تجاذب الإعراب والمعنى ماجرى من المصادر وصفاً ، نحو قولك : هذا رجل دتّف ، وقوم رِضا ، ورجل عدل . فإن وصفته بالصفة الصريحة قلت : رجل دتّف ، وقوم مرضيّن ، ورجل عادل ، هذا هو الأصل ، وإنما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفتُ بالمصدر لأمرين : أحدهما صناعي ، والآخر معنوي . أما الصناعي فليريدك أنساً بشبّه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها ، كما أوقعته الصفة موقع المصدر ، في نحو قولك : أقامنا والناس قعود أي تقوم قياما والناس قعود ونحو ذلك .

وأما المعنوي فلأنه إذا وُصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه . ويدلّ على أن هذا معنى لهم ، ومتصوّر في نفوسهم قوله - فيما أشدناه - :

ألا أصبحت أسماء جاذمة الخبيل وضنت علينا والضنين من البخل

أي كأنه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي به منه . ومنه قول الآخر :

- وهنّ من الإخلاف والولّعان -

وقوله : - وهنّ من الإخلاف بعدك والمطل -

وأصل هذا الباب عندي قول الله - عزّ وجلّ - (خُلِقَ الإنسان من عجل) . وقد ذكرنا هذا الفصل فيما مضى . فقولك إذاً : هذا رجل دتّف - بكسر النون - أقوى إعراباً ، لأنه هو الصفة المحصنة غير المتجوّزة . وقولك : رجل دتّف أقوى معنى ، لما ذكرناه : من كونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل . وهذا معنى لا يجده ، ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة . فهذا أوجه تجاذب الإعراب والمعنى ، فأعرفه وأمضِ الحكم فيه على أي الأمرين شئت .

باب في التفسير على المعنى دون اللفظ (١)

اعلم أن هذا موضع قد أتعب كثيراً من الناس واستهواهم ، ودعاهم من سوء الرأي وفساد الاعتقاد إلى مامذلوا به وتنايعوا عليه ، حتى إن أكثر ما ترى من هذه الآراء المختلفة ، والأقوال المستشفة ، إنما دعا إليها القائلين بها تعلقهم بظواهر هذه الأماكن ، دون أن يبحثوا عن سرّ معانيها ، ومعاقده أغراضها .

فمن ذلك قول سيبويه في بعض ألفاظه : حتى الناصبة للفعل ، يعني في نحو قولنا : اتق الله حتى يدخلك الجنة . فإذا سمع هذا من يضعف نظره اعتدّها في جملة الحروف الناصبة للفعل ، وإنما النصب بعدها بأن مضمرة ، وإنما جاز أن يتسمّح بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوباً بحرف لا يذكر معها ، فصارت في اللفظ كالخالف له ، والعيوض منه ، وإنما هي في الحقيقة جارة لاصبة : ومنه قوله أيضاً في قول الشاعر :

أنا اقتسنا خطبتنا بيننا
فحدثت برّة واحتملت فجار

إنّ فَجَارٍ معدولة عن الفَجْرَة . وإنما غرضه أنها معدولة عن فجرة معرفة علماً على ذا يدلّ هذا الموضع من الكتاب . ويقويه ورود برّة معه في البيت ، وهي - كما ترى - عكس . لكنه فسّره على المعنى دون اللفظ . وسوّغه ذلك أنه لما أراد تعريف الكلمة المعدول عنها مثل ذلك بما تعرّف باللام ، لأنه لفظ معتاد ، وترك اللفظ فجرة ، لأنه لا يعتاد ذلك عكساً ، وإنما يعتاد نكرة وجنساً نحو فجرت فجرة كقولك : تجرت تجارة ، ولو عدلت برّة هذه على هذا الحدّ لوجب أن يقال فيها : برّار كفجار .

ومنه قولهم : أهلك الليل ، فإذا فسّروه قالوا : أراد : الحقّ أهلك قبل الليل . وهذا - لعمرى - تفسير المعنى لا تقدير الإعراب ، فإنه على : الحقّ أهلك وسابق الليل .

ومنه ما حكاه الفراء من قولهم : معي عشرة فأحد هُنّ ، أي اجعلنّ أحد عشر . وهذا تفسير المعنى ، أي أتبعهنّ ما يليهنّ وهو من حلوث الشيء إذا جثت بعده .

(١) من الجزء الثالث من ٢٦٠ وما يليها .

وأما اللفظ فإنه من (و ح د) لأن أصل أحدٍ وَّحد ، ألا ترى إلى قول النابتة (١) :
 كأن رحلي وقد زال النهار بنا
 بندي الجليل على مستأنس وَّحد

أي منفرد ، وكذلك الواحد إنما هو منفرد . وقلب هذه الواو المفتوحة المنفردة شاذاً
 ومذكور في التصريف . قال لي أبو عليّ - رحمه الله - بحلب سنة ست وأربعين :
 إن الهمزة في قولهم : ما بها أحد ونحو ذلك مما أحد فيه للعموم ليست بدلاً من واو ،
 بل هي أصل في موضعها . قال : وذلك أنه ليس من معنى أحد في قولنا : أحد عشر ،
 وأحد وعشرون . قال : لأن الغرض في هذه الانفراد والذي نصف الاثنين ، قال :
 قال : وأما أحد في نحو قولنا : ما بها أحد ، ودَيّار ، فإنما هي للإحاطة والعموم .
 والمعنيان - كما ترى - مختلفان . هكذا قال ، وهو الظاهر .

ومنه قول المفسرين في قوله تعالى : (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) أي مع الله ، ليس
 أن (إلى) في اللغة بمعنى مع ، ألا تراك لا تقول : سرت إلى زيد ، وأنت تريد : سرت
 مع زيد ، هذا لا يُعرف في كلامهم ، وإنما جاز هذا التفسير في هذا الموضع ، لأن
 النبيّ إذا كان له أنصار فقد انضموا في نصرتهم إلى الله ، فكأنه قال : مَنْ أَنْصَارِي
 منضمين إلى الله ، كما تقول : زيد إلى خير ، وإلى دعة ، وستر ، أي أو إلى هذه
 الأشياء ومنضم إليها . فإذا انضم إلى الله فهو معه لا محالة . فعلى هذا فسّر المفسرون
 هذا الموضع .

ومن ذلك قول الله - عزّ وجلّ - (يوم نقولُ لجهنّم هل امتلأت ، وتقولُ
 هل من مزيد) قالوا : معناه : قد امتلأت ، وهذا أيضاً تفسير على المعنى دون اللفظ ،
 و (هل) مبيّنة على استفهامها . وذلك كقولك للرجل لا تشك في ضعفه عن الأمر :
 هل ضعفت عنه ، وللإنسان يحب الحياة : هل تحب الحياة ، أي فكما تحبها فليكن
 حفظك نفسك لها ، وكما ضعفت عن هذا الأمر فلا تعرض لمثله مما تضعف عنه ، وكان
 الاستفهام إنما دخل هذا الموضع ليتبع الجواب عنه بأن يقال : نعم فإن كان كذلك
 فيحتاج عليه باعترافه به ، فيجعل ذلك طريقاً إلى وعظه أو تبيّيته . ولو لم يعترف في
 ظاهر الأمر به لم يقو توقيفه عليه ، وتحذيره من مثله ، قوّته إذا اعترف به لأن الاحتجاج

(١) ذو الجليل : موضع قرب مكة .

على المعترف أقوى منه على المنكر أو المتوقف ، فكذلك قوله سبحانه : هل امتلأت
فكأنها قالت : لا ، فقيل لها : بالغى في إحراق المنكر كان لك فيكون هذا خطاباً في
اللفظ بلهيم ، وفي المعنى للكفار . وكذلك جواب هذا من قولها : هل من مزيد ،
أي أتعلم يا ربنا أن عندي مزيداً ؟ فجواب هذا منه - عزّ اسمه - لا ، أي فكما أن
لامزيد فحسي ما عندي . فعليه قالوا في تفسيره : قد امتلأت ، فتقول : ما من مزيد .
فاعرف هذا ونحوه وبالله التوفيق .

★ ★ ★

باب في قوة اللفظ لقوة المعنى (١)

هذا فصل من العربية حسن . ومنه قولهم : **خَشِنَ** واخشوشن . فمعنى **خَشِنَ** دون معنى **اخشوشن** ، لِمَا فِيهِ مِنْ تَكَرُّرِ الْعَيْنِ وَزِيَادَةِ الْوَاوِ . ومنه قول عمر رضي الله عنه : **اخشوشنوا وتمعددوا** : أي **اصلبوا وتفاحوا في الحُسنة** (٢) . وكذلك قولهم : **أعشب المكان** ، فإذا أرادوا كثرة العُشب فيه قالوا : **اعشوشب** . ومثله **حلا واحلولي** ، و**خَلَّتْ** (٣) و**اخلوق** ، و**غدين واغدون** (٤) . ومثله **باب فَعَلَّ** و**افتعل** ، نحو **قدر واقتدر** . ف**اقتدر أقوى معنى من قولهم** : **قدر** : كذلك قال أبو العباس وهو محض القياس ، قال الله سبحانه : (**أخذ عزيز مقتدر**) ، ف**مقتدرها هنا أوفق من قادر** ، من حيث كان الموضوع لتفخيم الأمر وشدّة الأخذ . وعليه - عندي - قول الله - عز وجل - (**لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت**) وتأويل ذلك أن **كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومستصغر** . وذلك لقوله - عز اسمه - : (**من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزي إلا مثلها**) أفلا ترى أن الحسنة **تصغر بإضافتها إلى جزائها** ، **صغر الواحد إلى العشرة** ، ولما كان **جزاء السيئة إنما هو بثلاثها لم تحتقر إلى الجزاء عنها** ، فعلم بذلك **قوة فعل السيئة على فعل الحسنة** ، ولذلك قال - تبارك وتعالى - : (**تكاد السهوات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدأ أن دعوا للرحمن ولدا**) فإذا كان **فعل السيئة ذاهباً بصاحبه إلى هذه الغاية البعيدة المترامية** ، **عظّم قدرها** و**فُخِّمَ لفظ العبارة عنها** ، ف**قبيل** : **ما كسبت وعليها ما اكتسبت** . فزيد في لفظ **فعل السيئة وانتقص من لفظ فعل الحسنة** ، لما ذكرنا ، ومثله سواء بيت الكتاب :

أنا اقتسنا خطيتنا بيننا
فحملت برة واحتملت فجنار
فعبّر عن البرّ بالحمل ، وعن الفجورة بالاحتمال . وهذا هو ما قلناه في قوله - عز اسمه - : (**لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت**) ، لافرق بينهما . وذاكرت بهذا الموضوع بعض أسياننا من المتكلمين فسُرّ به ، وحسن في نفسه .

(١) ٢٦٤/٣ حتى ٢٦٩ .

(٢) الحُسنة مصدر عشن ، كالحسونة .

(٣) خلقت : كان خليقاً وجديراً . ويقال : **اخلوق السحاب** : استوى وصار خليقاً للمطر .

(٤) الغدن : اللبن .

ومن ذلك أيضاً قولهم : رجل جميل ، ووضيء ، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا : وُضِيَاءٌ ، وَجُمَالٌ ، فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه ، قال :
والمرءٌ يلحِقُه بفتيانِ النَّدى خُلُقُ الكَرِيمِ وليس بالوُضِيَاءِ
وقال :

تمشي بجمهم حسن مُسَلَّحٍ أَجِيمٌ حتى همَّ بالصِيَّاحِ
وقال : — منه ضفِيحة وجه غير جُدَّالٍ —

وكذلك حَسَنٌ وحُسَّانٌ ، قال (١) :

دار الفتاة التي كنا نقول لها ياظبية عَطُلاً حُسَّانة الجيِّد

وكان أصل هذا إنما هو لتضعيف العين في نحو المال ، نحو قطع وكسرت وبأبيهما . وإنما جعلنا هذا هو الأصل لأنه مطرد في بابه أشد من اطراد باب الصفة . وذلك نحو قولك : قَطَعَ وقَطَعَ ، وقام الفرس وقومت الخيل ، ومات البعير وموتت الإبل ، ولأن العين قد تضعفت في الاسم الذي ليس بوصف ، نحو قَبْرٌ وتَمْرٌ وحُمْرٌ (٢) .

فدل ذلك على سعة زيادة العين . فأما قولهم : خَطَطَافٌ وإن كان اسماً فإنه لاحق بالصفة في إعادة معنى الكثرة ، ألا تراه موضوعاً لكثرة الاختطاف به ، وكذلك سَكَبِينَ ، إنما هو موضوع لكثرة تسكين الذابح به . وكذلك البزَّاز والعطار والقصار ونحو ذلك ، إنما هي لكثرة تعاطي هذه الأشياء وإن لم تكن مأخوذة من الفعل . وكذلك النُسَّان لهذا الطائر ، كأنه قيل له ذلك لكثرة نسفه بجناحيه . وكذلك الخَضْرَى للطائر أيضاً ، وكأنه قيل له ذلك لكثرة خضرته ، والخوَارِي لقوة حورته وهو بياضه (٣) وكذلك الرُّمْلُ والرُّمَيْلُ والزَّمَالُ ، إنما كررت عينه لقوة حاجته إلى أن يكون تابعاً وزمَيْلاً . وهو باب منقاد .

(١) الشساخ

(٢) قيسر واحدة قبرة من الطيور ، والتمر جمع التمرة . وهو طائر أصفر من العصفور . وحمر طائر واحده حمره .

(٣) هو الدقيق الأبيض .

ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدولُ عن معتاد حاله . وذلك فُعَال في معنى فعيل ، نحو طُوِّال ، فهو أبلغ معنى من طويل ، وعُرَاض ، فإنه أبلغ معنى من عريض . وكذلك خُفَّاف من خفيف ، وقُلَّال من قليل وسُرَّاع من سريع ، ففُعَال - لعمرى - وإن كانت فعيل في باب الصفة . فإن فعيلاً أخصّ بالباب من فعال ، ألا تراه أشدّ اتقياداً منه ، تقول : جميل ولا تقول : جُمَال وبطيء ولا تقول : بُطَاء ، وشديد ولا تقول : شُدَاد ولحم غريض ولا يقال غُرَاض . فلما كانت فعيل هي الباب المطرد وأريدت المبالغة ، عدلت إلى فُعَال ، فصارعت فُعَال بذلك فُعَالاً . والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله . أما فُعَال فبالزيادة ، وأما فُعَال فبالانحراف به عن فعيل .

وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ، ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به وكذلك إن الحُرِّف به عن سَمْتِه وهَدَيْتِه كان ذلك دليلاً على حادث متجدد له . وأكثر ذلك أن يكون ماحدث له زائداً فيه ، لا منقصاً منه ؛ ألا ترى أن كل واحد من مثالي التحقير والتكسير عارضان للواحد ، إلا أن أقوى التغييرين هو ماعرض لمثال التكسير . وذلك أنه أعرض للإخراج عن الواحد والزيادة في العدة ، فكان أقوى من التحقير ؛ لأنه مَبْتَقٍ للواحد على إفراده .

ولذلك لم يعتد التحقير سبباً مانعاً من الصرف ، كما اعتد التكسير مانعاً فيه ؛ ألا تراك تصرف دريها ودينيرا ، ولا تصرف دراهم ولا دنانير لما ذكرنا . ومن هنا حمل سيبويه مثال التحقير على مثال التكسير ، فقال تقول : سريحين ؛ لقولك : سراحين ، وضبيعين ؛ لقولك : ضباعين ؛ وتقول سكيران ؛ لأنك لا تقول : سكارين . هذا معنى قوله وإن لم يحضرنا الآن حقيقة لفظه . وسألت أبا عليّ عن ردّ سيبويه مثال التحقير إلى مثال التكسير فأجاب بما أثبتنا آنفاً . فاعرف ذلك إلى ما تقدّمه .



باب في نقض الأوضاع إذا ضامتها طارئ عليها (١)

من ذلك لفظ الاستفهام ، إذا ضامته معنى التعجب استحال خبراً . وذلك قولك مررت برجل أي رجل . فأنت الآن خبر بتناهي الرجل في الفضل ، ولست مستفهماً وكذلك مررت برجل أيما رجل لأن ما زائدة . وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبز ، والتعجب ضرب من الخبز . فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله : من الخبرية .

ومن ذلك لفظ الواجب ، إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيًا ، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجاباً . وذلك كقول الله سبحانه : (أ أنت قلت للناس) أي ما قلت لهم ، (الله آذن لكم) . أي لم يأذن لكم . وأما دخولها على النفي فكقوله – عز وجل : (ألسن بربكم) أي أنا كذلك ، وقول جرير : ألسن خير من ركب المطايا .

أي أنتم كذلك . وإنما كان الإنكار كذلك لأن منكير الشيء إنما غرضه أن يحيله إلى عكسه وضده . فلذلك استحال به الإيجاب نفيًا ، والنفي إيجاباً .

ومن ذلك أن تصنف العكس ، فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته به عن حقيقة ماوضع له ، فأدخلته معنى لولا الصفة لم تدخله إياه . وذلك أن وضع العلم أن يكون مستغنياً بلفظه عن عدة من الصفات ، فإذا أنت وصفته فقد سلبتة الصفة له ما كان في أصل وضعه مراداً فيه : من الاستثناء بلفظه عن كثير من صفاته . وقد ذكرنا هذا الموضوع فيما مضى . فتأمل هذه الطريقة ، حتى إذا ورد شي منها عرفت مذهبه .

باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف (١)

من ذلك ما أنشدناه أبو علي - رحمه الله - من قول الشاعر :

أنا أبو المنهال بعض الأحيان ليس عليّ حسبي بضؤلان (٢)

أنشدنيه - رحمه الله - ونحن في دار الملوك . وسألني عما يتعلّق به الظرف الذي هو (بعض الأحيان) فخصنا فيه إلى أن برّد في اليد من جهته أنه يحتمل أمرين : أحدهما أن يكون أراد : أنا مثل أبي المنهال ، فيعمل في الظرف على هذا معنى التشبيه ، أي أشبه أبا المنهال في بعض الأحيان . والآخر قد عُرّف من أبي المنهال هذا الغنّاء والنجدة . فإذا ذكر فكأنه قد ذكرنا ، فيصير معناه إلى أنه كأنه قال : أنا المغني في بعض الأحيان ، أو أنا النجد (٣) في بعض تلك الأوقات .

أفلا تراك كيف انتزعت من العكّم الذي هو (أبو المنهال) معنى الصفة والفعلية .

ومنه قولهم في الخبر . إنما سُميت هانثاً لثهنأ (٤) وعليه جاء نابغة ، لأنه نبغ فسمّي بذلك فهذا - لعمرى - صفة غلبت ، فبقي عليها بعد التسمية بها بعض ما كانت تفيد من معنى الفعل من قبل . وعليه مذهب الكتاب في ترك صرف أحمر إذا سُمّي به ثم نكّر . وقد ذكرنا ذلك في غير موضع .

إذ أنك على الأحوال قد انتزعت من العكّم معنى الصفة . وقد مرّ بهذا الموضع الطائي الكبير ، فأحسن فيه ، واستوفى معناه . فقال : (٥)

فلا تحسباً هنداً لها الغدرُ وحدها سجيّة نفس كل غانية هند
فقوله كل غانية هند متناه في معناه ، وأخذ لأقصى مداه ، ألا ترى أنه كأنه قال : كل غانية غادرة أو قاطعة أو خائنة أو نحو ذلك .

(١) ٢٧٠/٣ - ٢٧٣ .

(٢) بضؤلان أي بضيل .

(٣) الشجاع الماضي فيما يعجز غيره .

(٤) أي لتعطي ، يضرب لمن عرف بالاحسان .

(٥) من قصيدة لأبي تمام حبيب بن أوس .

ومنه قول الآخر :

إنّ الذناب قد اخضرت برائتها
والناس كلُّهم بتكسر إذا شعوا
أي إذا شعوا تعادوا وتغادروا ، لأنّ بكرا هكذا فعلها .

ونحو من هذا — وإن لم يكن الاسم المقول عليه علّما — قول الآخر :

مأمتك اجتاحت المنايا
كلُّ فؤادٍ عليك أمّ

كأنه قال : كلُّ فؤادٍ عليك حزين أو كئيب ، إذ كانت الأم هكذا غالب أمرها ،
لاسيما مع المصيبة وعند نزول الشدة .

ومثله في النكرة أيضاً قولهم : مررت برجل صوفٍ تكته ، أي خشنة ونظرت
إلى رجلٍ خنزٍ قميصه أي ناعم ، ومررت بقاع عرفجٍ كله أي جافٍ وخشن . وإن
جعلت (كله) توكيداً لـ (عرفج) من الضمير فالحال واحدة ؛ لأنه لم يتضمّن
الضمير إلا لما فيه من معنى الصفة . ومن العَلَم أيضاً قوله (١) :

أنا أبو بُردة إذ جدّ الوهّل

أي أنا المغني والمجدي عند اشتداد الأمر .

وقريب منه قوله :

أنا أبوها حينَ تستبغي أبسا (٢)

أي أنا صاحبها ، وكافلها وقت حاجتها إلى ذلك .

ومثله وأحسن صنعة منه :

لاذعرتُ السوامَ في فلق الصبِّ — سح مغيرا ولا دُعيتُ يزيدا (٣)

أي لادعيت الفاضل المغني ؛ هذا يريد وليس يتمدح بأن اسمه يزيد ؛ لأن يزيد ليس
موضوعاً بعد النقل عن الفعلية إلا للعلمية . فإثما تمدح هنا بما عرف من فض وحنانه .
وهو كثير . فإذا مرّ بك شيء منه فقد عرفتك طريقه .

(١) ينسب هذا الرجز إلى الأعرج المغني أو عمرو بن يثري . قاله في وقعة الجمل .

(٢) تستبغي : تبغي وتطلب .

(٣) السوام : الإبل الراعية .

مسائل من الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري

- ١ - الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم
 - ٢ - نعم وبئس أفعالان هما أم اسمان
 - ٣ - هل يجوز التعجب من السواد والبياض دون غيرهما من الألوان
 - ٤ - القول في تقديم خبر « مازال » وأخواتها عابهن
 - ٥ - القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر
 - ٦ - هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه
 - ٧ - القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه
 - ٨ - هل يجوز العطف على الضمير المنفوض
 - ٩ - المسألة الزبورية
 - ١٠ - هل يجوز مدّ المقصور وقصر الممدود في ضرورة الشعر
 - ١١ - وزن سيّد وميّت ونحوهما
 - ١٢ - وزن خطايا ونحوه
 - ١٣ - وزن إنسان وأصل اشتقاقه
 - ١٤ - وزن أشياء .
- المسألة الأولى
- المسألة الرابعة عشرة
- المسألة السادسة عشرة
- المسألة السابعة عشرة
- المسألة الثامنة والعشرون
- المسألة الثلاثون
- المسألة الستون
- المسألة التاسعة والتسعون
- المسألة الاربعة بعد المئة
- المسألة الخامسة عشرة بعد المئة
- المسألة السادسة عشرة بعد المئة
- المسألة السابعة عشرة بعد المئة



أبو البركات الأنباري

أبو البركات عبدالرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد الأنباري الملقب كمال الدين النحوي المتقن الفقيه العابد الزاهد .

كان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو ، سكن بغداد من صباه إلى أن مات وتفقّه على مذهب الشافعي بالمدرسة النظامية ، وتصدّر لإقراء النحو بها ، وقرأ اللغة على أبي منصور الجواليقي ، وصحب هبة الله بن الشجري ، وتفقّه على سعيد بن الرزاز ، وصار معيداً في المدرسة النظامية : وكان يعقد مجلس الوعظ ، وكان إماماً ثقة صدوقاً ، فقيهاً مناظراً غزير العلم ، تقياً عفيفاً ، لا يقبل من أحد شيئاً ، خشن العيش والمأكل ، لم يتلبس من الدنيا بشيء ، ودخل الأندلس ، فذكره ابن الزبير في الصلة .

وكانت ولادته في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وخمسة ، وتوفي ليلة الجمعة سنة سبع وسبعين وخمسة

كان زاهداً متقشفاً ، قيل إن المستضيء سيراً ، خمسمئة دينار فردّها ، فقالوا له : اجعلها لولدك ، فقال : إن كنت خلقته فأنا أرزقه ، وكان لا يوقد عليه ضوء ، وتحت حصر ، وعليه ثوب وعمامة ، ولسان حال ابن الأنباري يجب عن زهده في الدنيا وبعده عنها بأنه سلك طريق العلم فبلغ مطلوبه منه ، ولو أراد المال لسلك سبيله .

لزم داره وانقطع للعلم والعبادة ، وأقبل على تأليف الكتب في الفقه وغيره ، وعلم الكلام واللغة وفن الجدل والمناظرة ، وفنون العربية .

من مؤلفاته : هداية الداهب في معرفة المذاهب ، وبداية الهداية ، وفي الأصول : الداعي إلى الإسلام في علم الكلام ، والنور اللاحق في اعتقاد السلف الصالح ، وله في اللغة والنحو ما يزيد على خمسين مصنفاً ، منها نزهة الألباء في طبقات الأدباء وأسرار العربية ، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، واللمعة في صنعة الشعر .

مسألة

الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوَسْمِ - وهو العلامة - وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّمُو - وهو العُلُو .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْمِ لأن الوَسْمَ في اللغة هو العَلَامَةُ ، والاسْمُ وَسْمٌ على المسمى ، وعلامة له يعرف به ، ألا ترى أنك إذا قلت زيد أو عمرو دل على المسمى ، فصار كالوسْمِ عليه ؟ فلهذا قلنا : إنه مشتق من الوَسْمِ ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : الاسمُ سِمَةٌ تَوْضَعُ على الشيء يعرف بها . والأصلُ في اسم وَسْمٌ ، إلا أنه حذف منه الفاء التي هي الواو في وَسْمٍ ، وزيدت الهزرة في أوله عيوضاً عن المحذوف ، ووزنه إعْلٌ ، لحذف الفاء منه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من السُّمُو لأن السُّمُو في اللغة هو العُلُو ، يقال : سَمًا يَسْمُو سُمُوًا ، إذا علا ، ومنه سميت السماء سَمَاءً لعلوها ، والاسم يعلُو على المسمى ، ويدل على ما تحته من المعنى ، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد : الاسم مادلٌ على مسمى تحته ، وهذا القول كثاف في الاشتقاق ، لافي التحديد ، فلما سَمًا الاسمُ على مُسَمَّاهُ وَعَلَا على ما تحته من معناه دل على أنه مشتق من السُّمُو ، لا من الوَسْمِ .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه مشتق من السُّمُو وذلك لأن هذه الثلاثة الأقسام (١) - التي هي الاسم والفعل والحرف - ها ثلاثٌ مَرَاتِبَ ، فمنها ما يُخْبِرُ به ويُخْبَرُ عنه وهو الاسمُ ، نحو « الله رَبُّنَا ، وعِندَ نَبِيِّنَا » وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالاسم وعنه ، ومنها ما يُخْبِرُ به ولا يُخْبَرُ عنه ، وهو الفعل ، نحو « ذَهَبَ

(١) اقرأ كلمة « الثلاثة » بالنصب على أنها بدل من اسم الإشارة ، وقرأ كلمة « الأقسام » بالنصب أيضاً على أنها بدل من الثلاثة ، ولا تضاف الثلاثة إلى الأقسام كما كنت تضيف لو قلت « ثلاثة الأقسام » فإن إضافة اسم العدد المقترن بال إلى المعلوم المقترن بها أيضاً مذهب كوفي يرى المحققون من النحاة أنه معزل عن السماع والقياس .

زيد ، وانطلق عمرو « وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالفعل ، ولو أخبرت عنه فقلت « ذَهَبَ ضَرَبَ ، وانطلقَ كَتَبَ » لم يكن كلاماً ؛ ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه ، وهو الحرف ، نحو « مِينٌ ، وَلَنْ ، وَلَمْ ، وَبَلْ » وما أشبه ذلك ؛ فلما كان الاسمُ يخبر به ويخبر عنه ، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، فقد سما (الاسمُ) على الفعل والحرف : أي عِلّاً ، فَدَلَّ على أنه من السُّمُوِّ. والأصلُ فيه سِمُوٌّ على وزن فِعْلٍ — بكسر الفاء وسكون العين — فحذفت اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عِوَضاً عنها ، ووزنه لِفْعٌ ؛ لحذف اللام منه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْمِ لأن الوَسْمَ في اللغة العلامة ، والاسم وَسْمٌ على المسمى وعلامة عليه يعرف به » قلنا : هذا وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد مسن جهة اللفظ ، وهذه الصناعة لفظية ، فلا بُدَّ فيها من مراعاة اللفظ . ووجه فساده من جهة اللفظ من خمسة أوجه :

الوجه الأول : أنا أجمعنا على أن الهمزة في أوله همزة التعويض ، وهمزة التعويض إنما تقع تعويضاً عن حذف اللام ، لا عن حذف الفاء ، ألا ترى أنهم لما حذفوا اللام التي هي الواو من بَسَوٍ عَوَّضُوا عنها الهمزة في أوله فقالوا : ابْنٌ ، ولما حذفوا الفاء التي هي الواو من وَعَدٍ لم يُعَوَّضُوا عنها الهمزة في أوله فلم يقولوا إَعْدٌ ، وإنما عَوَّضُوا عنها الهاء في آخره فقالوا : عِدَةٌ ؛ لأن القياس فيما حُدِّف منه لامه أن يُعَوَّضَ بالهمزة في أوله ، وفيما حذف منه فاؤه أن يُعَوَّضَ بالهاء في آخره ، والذي يدل على صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه وعَوَّضَ بالهمزة في أوله ، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه وعَوَّضَ بالهاء في آخره ، فلما وجدنا في أول « اسم » همزة التعويض علمنا أنه محذوف اللام ، لا محذوف الفاء ؛ لأن حَمَلَهُ على ماله تَطْيِيرٌ أَوْلَى من حَمَلِهِ على ما ليس له نظير ؛ فدلَّ على أنه مشتق من السُّمُوِّ لا من الوَسْمِ .

والوجه الثاني : أنك تقول « يُسَمِّيْتُهُ » ولو كان مشتقاً من الوَسْمِ لوجب أن تقول « وَسَمْتُهُ » فلما لم تقل إلا « أَسَمَيْتُ » دلَّ على أنه من السُّمُوِّ ، وكان الأصل

فيه « أَسْتَوْتُ » ، إلا أن الواو التي هي اللام لما وقعت رابعة قلبت ياء ، كما قالوا :
أَعْلَيْتُ ، وأدعيت ، والأصل : أعلوت ، وأدعوت ، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة
قلب ياء ، فكذاك ما هنا .

وإنما وجب أن تُقَلَّبَ الواو ياء رابعة من هذا النحو حَمَلًا لِلْمَاضِي عَلَى الْمَضَارِعِ
والمضارعُ يجب قلبُ الواو فيه ياء نحو « يُعَلِّي ، وَيُدْعِي ، وَيُسَمِّي » والأصل
فيه « يُعَلِّو ، وَيُدْعِو ، وَيُسَمِّو » وإنما وجب قلبها ياء في المضارع لوقوعها ساكنة
مكسوراً ما قبلها ، لأن الواو متى وقعت ساكنة مكسوراً ما قبلها وجب قلبها ياء ، ألا
ترى أنهم قالوا : مِيَقَات ، ومِيَعَاد ، ومِيَزَان ، والأصل : مِوَقَات ، ومِوَعَاد ،
ومِوَزَان ؛ لأنه من الوَقْت ، والوَعْد ، والوَزْن ؛ إلا أنه لما وقعت الواو ساكنة مكسوراً
ما قبلها وجب قلبها ياء ، فكذاك ما هنا . وإنما حملوا الماضي على المضارع مُرَاعَاةً لِمَا
بَسُوهُ عَلَيْهِ كَلَامِهِمْ مِنْ اعْتِبَارِ حُكْمِ الْمَشَاكِلَةِ ، والحفاظة على أن تجرى الأبوابُ على
سَنَنِ وَاحِدٍ ، ألا ترى أنهم حملوا المضارع على الماضي إذا اتصل به ضميرُ
جماعة النسوة نحو « تَضْرِبْنَ » وحذفوا الهزمة من أخوات « أَكْرِمُ » نحو « نُكْرِم ،
وتُكْرِم ، ويُكْرِم » والأصل فيه « نُؤْكْرِم ، وتُؤْكْرِم ، ويؤْكْرِم » كما قال :
- فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُوْكْرِمَا -

حملاً على أَكْرِمُ . وإنما حذفنا إحدى الهمزتين من « أَكْرِم » لأن الأصل فيه « أَكْرِمُ »
فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما ، فحذفوا إحداهما تخفيفاً ، ثم حملوا سائر
أخواتها عليها في الحذف ، وكذلك حذفوا الواو من أخوات يَعِيدُ ، نحو « أَعِيدُ ،
وتَعِيد وتَعِيدُ » والأصل فيها : أَوْعِيدُ ، وتَوْعِيدُ ، وتَوْعِيدُ ، حملاً على يَعِيدُ ،
وإنما حذفنا الواو من « يَعد » لوقوعها بين (أ) ياء وكسرة ، ثم حملوا سائر أخواتها

(١) جملة ما يشترط حذف الواو التي هي فاء الفعل من المضارع ثلاثة شروط :
الأول : أن تكون ياء المضارعة مفتوحة ، فلو كانت الياء مضمومة كما في نحو يوافق ويوافقكم وكما في
نحو يوعده ويؤده ويوزن - بالبناء الجهول - لم تحذف الواو ، لأن ضمة الياء تجانس الواو فتشد أزرها
وتمنها من تسلط الياء عليها .
والشرط الثاني : أن تكون عين الفعل مكسورة ، فلو كانت العين مضمومة نحو يوجه ويؤشئ ، أو
كانت مفتوحة نحو يوهل ، ونحو يوصل ويوعده ويوفى - بالبناء الجهول - لم تحذف الواو ، لأن الفتحة
التي بعدها لا تجانس الياء التي قبلها فلا تتقوى بها الياء .
والشرط الثالث : أن يكون وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة في فعل ، فلو كان وقوع ذلك في
اسم نحو يوعده - على مثال يقطن من الوعد - لم تحذف الواو .

عليها في الحذف ، كحل ذلك لتحصل التشاكل والفسرار من نَفْرة الاختلاف ،
فكذلك هاهنا حملوا الماضي على المضارع ، وبل أولى ، وذلك لأن مراعاة المشاكلة
بالقلب أقْبَسُ من مراعاة المشاكلة بالحذف ؛ لأن القلب تغيير يعرض في نفس الحرف ،
والحذف إسقاط لأصل الحرف ، والإسقاط في باب التغيير أتمُّ من القلب ، فإذا جاز
أن يُرَاعُوا المشاكلة بالحذف فبالقلب أولى .

وأما قلب الواو ياء في الماضي في نحو « تَغَارَيْتُ ، وَتَرَجَيْتُ » وإن لم تقلب ياء
في المضارع لأن الأصل في تغازيت : غازيت ، وفي ترجيت : رجيت ، فزيدت التاء
فيهما لتدل على المطاوعة ، وغازيت ورجيت يجب قلب الواو فيهما ياء في المضارع ،
ألا ترى أنك تقول في المضارع : أَعَارَيْ ، وَأَرَجَيْ ، فكذلك في الماضي ، وإذا لزم
هذا القلب قبل الزيادة في « غازيت أَعَارَيْ ، وَرَجَيْتُ أَرَجَيْ » فكذلك بعد الزيادة
في تغازيت وترجيت ، حملا لتغازيت على غازيت ، وترجيت على رجيت ،
مراعاة للتشاكل ، وفراراً من نَفْرة الاختلاف .

والوجه الثالث : أنك تقول في تصغيره « سُمِّي » ولو كان مشتقاً من الوَسْمِ
لكان يجب أن تقول في تصغيره « وَسِيمٌ » كما يجب أن تقول في تصغير زينة : وَزِينَةٌ ،
وفي تصغير عدة : وَعَيْدَةٌ ؛ لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها ، فلما لم يجوز أن
يقال إلا سُمِّي دلَّ على أنه مشتق من السُّمُو ، لا من الوَسْمِ .

والأصل في سَمِي : سُمِّيُو ، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق
منهما ساكن قلبوا الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، كما قالوا : سَيْدٌ وَجَيْدٌ وَهَيْنٌ
وَمَيْتٌ . والأصل فيه : سَيْوُدٌ وَجَيْوُدٌ وَهَيْوُنٌ وَمَيْوِيَتٌ ؛ لأنه من السوود
والجوودة والموان والموت ، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا
الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، وكذلك أيضاً قالوا : طَوِيْتُ طَيًّا ، وَلَوِيْتُ
لِيًّا ، وَشَوِيْتُ شِيًّا ، والأصل فيه : طَوِيًّا وَلَوِيًّا وَشَوِيًّا ، إلا أنه لما اجتمعت الواو
الياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، وإنما وجب قلبُ
الواو إلى الياء دون قلب الياء إلى الواو لأن الياء أَحْفُ من الواو ؛ فلما وجب قلب أحدهما
إلى الآخر كان قلبُ الأثقلِ إلى الأخفِ أولى من قلب الأخفِ إلى الأثقلِ .

والوجه الرابع : أنك تقول في تكسيره « أسماء (١) » ولو كان مشتقاً من الوسم لوجب أن تقول : أوسام ، وأواسيم ، فلما لم يجر أن يقال إلا أسماء دل على أنه مشتق من السم ، لا من الوسم .

والأصل في أسماء أسماو ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة قلبت همزة كما قالوا : سماء ، وكساء ، ورجاء ، ونجاء . والأصل فيه : سماو ، وكساو ، ورجاو ، ونجاو ؛ لقولهم : سموت وكسوت ورجوت ونجوت ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة قلبت همزة .

ومتهم من قال : إنما قلبت ألفاً لأن الألف التي قبلها لما كانت ساكنة خفية زائدة – والحرف الساكن حاجزٌ غيرُ حصينٍ – لم يعتدوا بها ، فقدروا أن الفتحة التي قبل الألف قد وليت الواو وهي متحركة ، والواو متى تحركت وانفتح ما قبلها وجب أن قلب ألفاً ، ألا ترى أنهم قالوا : سماء ، وعلاء ، ودعاء ، وغزأ ، والأصل فيها سمَوَ وعلَوَ ودَعَوَ وغَزَوَ ؛ لقولهم : سموت وعلوت ودعوت وغزوت ، إلا أنه لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، فكذلك هاهنا قلبوا الواو في أسماو ألفاً ، فاجتمع فيه ألفان : ألف زائدة ، وألف منقلبة عن لام الكلمة ، والألفان ساكنان ، وهما لا يجتمعان ، فقلب الألف الثانية المنقلبة عن لام الكلمة همزةً لالتقاء الساكنين ، وإنما قلبت إلى همزة دون غيرها من الحروف لأنها أقرب الحروف إليها ؛ لأن همزة هوائية كما أن الألف هوائية ، فلما كانت أقرب الحروف إليها ، كان قلبها إليها أولى من قلبها إلى غيرها .

(١) وقد جمعوا « أسماء » على « أسامي » بتشديد الياء – وأصله على مذهب البصريين « أساميو » مثل قراطيس وعصافير ، أما الياء فهي منقلبة عن حرف اللين الذي هو الألف في أسماء وقرطاس والواو في عصفور ، وأما الواو فهي لام الكلمة على مذهبهم ، فلما اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وكان السابق منها ساكناً قلبوا الواو ياء ثم أدغموا الياء في الياء ، وربما حذفوا الياء المنقلبة عن حرف اللين وأبقوا الواو فانقلبت ياء لتطرفها إثر كسرة فقالوا « الأسامي » . تحذف هذه الياء الخفيفة في حالتي الرفع والجر ، ومن ذلك قول الشاعر :

ولنا أسام مائليش يغيرنا ومشاهد تهتل حين ترانسا

والوجه الخامس : أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في اسم : سُمَي ، على
مثال عَلِي ، والأصل فيه سُمُو ، إلا أنهم قلبوا الواو منه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ،
فصار سُمَي ، قال الشاعر :

واللهُ أسْمَاكَ سُمَيٌّ مُبَارِكَا آثَرَكَ اللهُ بِهِ إِشَارَكَا (١)



(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، « أسماك » أراد : أهلك أن يسوك و « سمي » أي اسماً ، « مباركا »
أي ذا بركة ، « آثرك » مميّزك واختصك ، و « إشاركا » هو مصدر مضاف إل ضمير المخاطب .

مسألة

القول في نِعْم وبئس ، أفعالانِ هما أم اسمان ؟

ذهب الكوفيون إلى أن « نِعْمَ » ، « وبئسَ » اسمان مُبْتَدَأَن . وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما ؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول « ما زيد بينعم الرجل » قال حسان بن ثابت :

أَلَسْتُ بِنِعْمِ الْجَارِ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ أَخَاقِلَةَ أَوْ مُعْدِمِ الْمَالِ مُصْرِمًا (١)
وحكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال « نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْتِ الْعَيْرِ »
وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابياً بُشِّرَ بمولودة فقيل له : نعم المولودة مولودتك ! فقال « والله ما هي بنعم المولودة : نُصِرْتَهَا بكاء ، وبيرها سرقة » فأدخلوا عليهما حرف الخفض ، ودخول حرف الخفض يدل على أنهما اسمان ؛ لأنه من خصائص الأسماء .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول : « يانِعْمَ المولى ويانِعْمَ النصير » فنداؤهم نعم يدل على الاسمية ؛ لأن النداء من خصائص الأسماء ولو كان فعلاً لما تَوَجَّهَ نحوه النداء . قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن المقصود بالنداء محذوف للعلم به – والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت – فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه كما حذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه ؛ لأننا نقول : الجواب عن هذا أن المنادى إنما يقدر محذوفاً إذا ولي حرف النداء فعلٌ أمرٌ وما جرى مجراه ،

(١) هذا البيت كما قال المؤلف – حسان بن ثابت الأنصاري ، والجار : أراد به ههنا الذي يستجير به الناس من الفقر والحاجة فيزلون في حماه ويستظلون بظله ويحملون عليه قضاء حاجاتهم ، ويؤلف بيته – بينه الفعل المعلوم : أي يحمل المقل يألّف بيته ، وذلك بيسط الكف وبذل العرف وبشاشة الوجه ونحو ذلك ، وأحو القلة : الفقير الذي لا يجد كفايته ، والمصرم : أراد به المعتم الذي لا يجد شيئاً وأصله من المرم الذي هو القطع ، ومنه قالوا : ناقصة صرماً ، وناقصة مصرمة ، التي انقطع لبنها وجف ، وذلك أن يصيب الضرع شيء فيكوى بالنار فلا يخرج منه لبن أبداً .

كقراءة الكسائي وأبي جعفر المدني ويعقوب الخضرمي وأبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري وحميد الأعرج : (أَلَا يَا سَجْدُوا لَهِ) أراد ياهؤلاء اسجدوا . وكما قال الأخطل :

أَلَا يَا سَلْمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرٍ وَإِنْ كَانَ حَيَانَا عِدَىٰ آخِرَ الدَّهْرِ (١)
وقال الآخر . وهو ذو الرمة :

أَلَا يَا سَلْمِي يَا دَارِمِي عَلَيَّ الْبِلَىٰ وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرِّ عَائِكَ الْفَطْرِ (٢)
وقال الآخر ، وهو المرقش :

أَلَا يَا سَلْمِي لَا صَرَمَ لِي الْيَوْمَ فَاطِمًا وَلَا أَبَدًا مَا دَامَ وَصَلُّكَ دَائِمًا (٣)
وقال الآخر :

أَلَا يَا سَلْمِي قَبْلَ الْفِرَاقِ ظَعِينًا تَحِيَّةَ مَنْ أَمْسَىٰ إِلَيْكَ حَرِينًا (٤)
وقال الآخر ، وهو الكُمَيْت :

أَلَا يَا سَلْمِي يَا تَرْبَ أَسْمَاءَ مِنْ تَرْبِ أَلَا يَا سَلْمِي حَيَّتْ عَنِّي وَعَنْ صَخْبِي (٥)
وقال الآخر ، وهو العجّاجي :

يَا دَارَ سَلْمِي يَا سَلْمِي نُسَمَّ اسَلْمِي بِيَسْمَسْمٍ وَعَنْ يَمِينِ سَمْسَمِ (٦)

(١) هذا البيت كما قال المؤلف للأخطل التغلبي ، واسمه غياث بن الغوث . وقوله « عدى » أراد به متباعدين لا أرحام بينهم ولا حلف .

(٢) هذا البيت من كلام ذي الرمة واسمه غيلان بن عقبة . والبلى - بكسر الباء - مقصوراً مصدر بلى الثوب ونحوه بيل بلاء وبيل ، إذا رث وقدم ، ومنهلاً : اسم الفاعل من قولك : أنهل المطر أي السكب ، وانصب ، وأجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئاً . والفطر : المطر ، والاستشهاد به في قوله : « يا سلمى » حيث دخل حرف النداء « يا » على الفعل ، ولم يخرج عن الفطيسة ، لأن الكلام على تقدير اسم يدخل « يا » عليه ، وأصل الكلام : ألا يادار ميسة سلمى .

(٣) الصرم - بالفتح والضم - المهجران والقطيعة وبست أوامر المحبة والألفة ، و « فاطمًا » أراد ياقاطمة ، فحذف حرف النداء ، ورخم المنادى بحذف التاء ، والاستشهاد به كالأشهاد سابقه .

(٤) « ظمين » أراد ياطمينة ، فرخم .

(٥) الترب - بكسر التاء وسكون الراء - الذي يساويك في سنك .

(٦) سسم : اسم موضع بعينه ، وقال ابن السكيت : هو رملة معروفة .

وقال الآخر :

أَمْسَلْتُمْ يَا سَمْعُ يَا بَنَ كَلَّ خَلِيفَةَ وَيَسَائِسُ الدُّنْيَا وَيَا جَبَلِ الْأَرْضِ (١)

أراد « يا هذا اسمع » . وقال الآخر :

وَقَالَتْ : أَلَا يَا سَمْعُ تَعِظُكَ بِخُطَّةٍ فَقُلْتُ : سَمِعًا فَتَأْتِطِقِي وَأَصِيْبِي (٢)

أراد « وقالت يا هذا اسمع » فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه .

وإنما اختص هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر لأن المنادى مخاطب ، والمأمور مخاطب ، فحذفوا الأول من المخاطبين اكتفاء بالثاني عنه ، وإذا كان هذا المنادى إنما يقدر محذوفاً فيما إذا ولي حرف النداء فعلٌ أمرٌ فلا خلاف أن « نعم المولى » خبر ، فيجب أن لا يقدر المنادى فيه محذوفاً ، يدل عليه أن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ماجرى مجراه من الطلب والنهي ، ولذلك لا يكاد يُوجدُ في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهي ، ولهذا لما جاء بعده الخبر في قوله تعالى : (يا أيها الناس ضُربَ مثلٌ) شقعه الأمر في قوله : (فاستمعوا له) فلما كان النداء لا يكاد ينفك عن الأمر وهما جملتا خطاب جاز أن يحذف المنادى من الجملة الأولى ، وليس كذلك « يا نعم المولى ونعم النصير » لأن نِعْمَ خَبَرٌ ؛ فلا يجوز أن يقدر المنادى فيه محذوفاً .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفاعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ، ألا ترى أنك لاتقول « نعم الرجل أمس » ولا « نعم الرجل غداً » وكذلك أيضاً لاتقول « بئس الرجل أمس » ولا « بئس الرجل غداً » فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما علم أنهما ليسا بفاعلين .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفاعلين أنهما غير متصرفين ، لأن التصرف من خصائص الأفعال ؛ فلما لم يتصرفا دل على أنهما ليسا بفاعلين .

(١) « أمسلم » الهزرة لنداء القريب ، ومسلم - بفتح الميم الأولى - مرخم مسلمة ، وقوله « يا جبل الأرض » أراد به أنه الذي يحفظ توازن هذه الأرض من أن ترجف بها الراجفة .

(٢) « نعطك » مجزوم لأنه جواب الطلب . والخلة : شبه القصة وهو أيضاً الأمر .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعالين أنه قد جاء عن العرب « نعيم الرجل زيد » وليس في أمثلة الأفعال فعيل ألبتة ، فدل على أنهما اسمان ، وليس بفعالين .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف ، فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا « نعيماً رجلين ، ونعيموا رجلاً » وحكى ذلك الكسائي ، وقد رفعنا مع ذلك المظهر في نحو « نعم الرجل ، وبئس الغلام » والمضمر في نحو « نعم رجلاً زيد ، وبئس غلاماً غلاماً عمرو » فدل على أنهما فعلان .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقبلها أحد من العرب في الوقت هاء كما قلبوها في نحو رحمة وسنة وشجرة ، وذلك قولهم « نعمت المرأة » ، وبئس الجارية » لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي لا تتعداه ، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به .

اعترضوا على هذا بأن قالوا : قولكم « إن هذه التاء يختص بها الفعل » ليس بصحيح لأنها قد اتصلت بالحرف من قولهم « ربت ، وئمت ، ولات » في قوله : (فتادوا ولات حين مناص) قال الشاعر :

مأوي بلى ربتما غساراً شعواء كاللذعة بالميسم (١)

(١) هذا البيت لضمرة بن ضمرة النهشلي ، والغارة : الاسم من قولك « أغار القوم » أي أسرعوا السير إلى الحرب ، وقوله « شعواء » يريد متفرقة منتشرة ، و « اللذعة » مأخوذة من قولك « لذعت النار تلذعه » من باب قطع - أي أحرقته ، و « الميسم » بكسر الميم أوله : اسم الآلة من الوسم ، وبها تومس الإبل ، توضع في النار ثم تمس بها الإبل لتكون علامة على أصحابها ، وكان لكل قبيلة ميسم على هيئة وشكل مخصوص يعلمون بها إبلهم حتى يعرفها الناس ويفسحوا لها المجال لشرب الماء . وموطن الامتداد بهذا البيت هنا قوله « ربتما » حيث اقترنت تاء التأنيث بسرب ، وقد علمنا أن تاء التأنيث لا تقترن إلا بالأفعال ، وقد اتفق الفريقان على أن رب ليس فعلا ، فيكون اقتران رب بتاء التأنيث كاقتران حرف النداء بالفعل وبالحرف فيما مضى من الشواهد .

وقال الآخر :

ثُمَّتَ قَمُنَا إِلَى جُرْدٍ مُسَوَّمَةٍ أَعْرَافُهُنَّ لَا يَدِينَسَا مَتَادِيلُ (١)

فلحاقها بالحرف يُبْطِلُ ما ادعيتموه مسن اختصاص الفعل بها ، وإذا بطل الاختصاص جاز أن تكون نعم وبئس اسمين لحقتهما هذه التاء كما لحقت رُبَّتْ وُثِمَّتْ . هذا على أن نعم وبئس لا تلزمها التاء بوقوع المؤنث بعدهما كما تلزم الأفعال ، ألا ترى أن قولك « قام المرأة : وقعد الجارية » لا يجوز في سعة الكلام ، بخلاف قولك « نعم المرأة ، وبئس الجارية » فإنه حسن في سعة الكلام ؟ فإن الفرق بينهما .

وهذا الاعتراض الذي ذكره ساقط ، وأما التاء التي اتصلت برُبَّتْ وُثِمَّتْ وإن كانت للتأنيث إلا أنها ليست التاء التي في نعمت وبئست ، والدليل على ذلك من وجهين ، أحدهما : أن التاء في « نعمت المرأة ، وبئست الجارية » لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل ، كما لحقت في قولهم « قامت المرأة » لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل ، والتاء في « ربت ، وثمت » لحقت لتأنيث الحرف ، للتأنيث شيء آخر ، ألا ترى أنك تقول « رُبَّتْ رَجُلٌ أَهْنَتْ » كل تقول « رُبَّتْ امرأة أكرمت » ولو كانت التاء في نعمت وبئست لما جاز أن تثبت مع المذكر كما لا يجوز أن تثبت مع المذكر في قولك « نعمت الرجل ، وبئست الغلام » فلما جاز أن تثبت التاء في رُبَّتْ مع المذكر دل على الفرق بينهما ، والوجه الآخر : أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة ، وهذه التاء التي تلتحق هذين الحرفين تكون متحركة ، فإن الفرق بينهما ، وأما « لآت » فلا نسلم أن التاء مزيدة فيها ، بل هي كلمة على حيالها ، وإن سلمنا أن التاء مزيدة فيها فالجواب من أربعة أوجه : وجهان ذكرناهما في ربت وُثِمَّتْ ، ووجهان نذكرهما الآن ، أحدهما : أن الكسائي كان يقف عليها بالهاء ، فاحتج بأنه سأل أبا فحّس الأسدي عنهما فقال : « ولاة » فإذا لا تكون بمنزلة التاء في رُبَّتْ

(١) هذا البيت من قصيدة مستجادة لنبذة بن الطبيب ، وهو شاعر مخضرم ، والجرد : جمع أجرد أو جرداء ، والأجرد من الخيل : القصير الشعر ، والمسومة : المعلقة ، والأعراف : جمع عرف - بالضم - وهو الشعر الذي في عنق الفرس ، والناديل : جمع مندبل ، وهو الذي تمسح به يديك من وضغ الطعام ونحوه ، يقول : إنهم بعد أن طعموا ركبوا الخيل الجرداء المعلقة ومسحوا أيديهم من آثار الطعام بأعرافها ، والاستهاد بالبيت في قوله « ثمست » حيث اتصلت تاء التأنيث بهم ، ومن المتفق عليه بين الفريقين أن ثم حرف من حروف العطف .

وثُمتَ ، ولا يمتزلة التاء في نعمت وبشت ، والوجه الثاني : أن تكون التاء في (لات حين) متصلة بحين ، لا بلا ، كذلك ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام ، وحكى أنهم يزيدون التاء على حين وأوان والآن ، فيقولون : « فعلت هذا تَحِينْ كذا ، وتَأْوَانْ كذا ، وتَأَلَانْ » أي : حين كذا ، وأوان كذا ، والآن . وقال الشاعر وهو أبو وجزة السعدي :

العَاطِفُونَ تَحِينُ مَآمِينَ عَاطِفٍ وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ آيِنِ الْمُطْعِمِ (١)

وقال أبو زيد الطائي :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَأْوَانِ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينٌ بَقَاءِ (٢)

وقال الآخر :

تَوَلَّيْتُ قَبْلَ يَوْمِ تَأْيِي جَمَانَا وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتِ تَلَانَا (٣)

واحتجَّ بحديث ابن عمر حين ذكر لرجل من أقبيب عثمان فقال له « اذهب بها تَأَلَانِ إلى أصحابك » واحتجَّ بأنه وجدها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام (تَحِينِ) فدلَّ على ما قلناه .

(١) الاستشهاد بالبيت في قوله « العاطفون عحين » وللمعلماء في هذه العبارة رأيان : أحدهما - وهو الذي ذكره المؤلف هنا - أن هذه التاء زائدة في أول كلمة « حين » وسع من بعض العرب زيادة التاء في أوائل الظروف مثل الحين والآن ، قال أبو زيد « سمعت من يقول : حسبك تلان ، يريد الآن ، فزاد التاء » . والرأي الثاني : أن هذه التاء زائدة في قوله « العاطفون » وأصلها هاء الوقف ، ثم أجرى الكلمة في حال الوصل مجراها في حال الوقف ، ثم قلب الهاء تاء بسوطة ، وعلى ذلك ينبغي أن تكتب « العاطفوت حين - إلخ » .

(٢) هذا البيت من قصيدة لأبي زبيد الطائي ، كما قال المؤلف ، وهو من شواهد معنى القبيب (رقم ٤١٦) والاستشهاد بهذا البيت في قوله « ولات أوان » وفي هذه التاء رأيان للنحاة ، أحدهما : أنها مزيدة على لا النافية ، وأنها نظير التاء في ربت وثمت ، وقد مضى بيان ذلك ، والرأي الثاني أن هذه التاء مزيدة في أول كلمة « أوان » كما زيدت في أول الآن فقليل : تالآن ، وقيل : تلان .

(٣) لم أقف هذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن منظور (ح ي ن) ولم يزمه لقائل معين ، و « نول » أصل معناه أعلى وأمنحى ، وأراد هنا صليبي وكفى عن الهجرة وما يؤدي هذا المعنى ، والتأي : البعد والقراق ، و « جمائنا » اسم امرأة ، وهو منادى بحرف تداء محذوف ، وأصله « جمائة » فرغمه الشاعر بحذف التاء ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « تالانا » حيث زاد على « الآن » تاء في أوله .

وقولهم « إن التاء لا تلزم نعم وبئس إذا وقع المؤنث بعدهما » فليس بصحيح ؛ لأن التاء تلزمهما في لغة شَطْرِ العرب ، كما تلزم في قام ، ولا فرق عندهم بين « نعمت المرأة » ، و « قامت المرأة » وإنما جاز عند الذين قالوا « نعم المرأة » ولم يجوز عندهم « قام المرأة » لأن المرأة في قولهم « نعم المرأة هند » واقعة على الجنس كقولهم « الرجل أفضل من المرأة » أي جنسُ الرجال أفضلُ من جنس النساء ، وكقولهم « أهلك الناسَ الدينارُ والدرهم » أي الدراهم والدينار ، وكوقوف الإنسان على الناس ، قال الله تعالى : (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم) أراد الناس . وإذا كان المراد بالمرأة استغراق الجنس فلا خلاف أن أسماء الأجناس والجموع يجوز تذكيرُ أفعالها وتأنيثُها ؛ فلهذا المعنى حذفت تاء التأنيث من حذفها من « نعم المرأة » وإذا كانوا قد حذفوها في حال السعة من فعل المؤنث الحقيقي من قولهم « حضر القاضي اليوم امرأة » فلا يبعد أن يحدفوها من فعل المؤنث الواقع على الجنس . وقد قالوا « ما قعد إلا المرأة » ، وما قام إلا البخارية » فحذفوا تاء التأنيث ألبة ، ولم تأت مثبتة إلا في ضرورة .

فإن قالوا : إنما حذفت تاء التأنيث ها هنا تنبيها على المعنى ؛ لأن التقدير : ما قعد أحد إلا المرأة ، وما قام أحد إلا البخارية .

قلنا : هذا مُسْتَكَم ، ولكن اللفظ يدل على أن المرأة والبخارية غير بدل من أحد ، وإن كان المعنى يدل على أنهما بدل ، كما أن اللفظ يدل على أن « شَحْمًا » في قولك « تَصَقَّ الكِبشُ شَحْمًا » غيرُ فاعلٍ ، وإن كان المعنى يدل على أنه فاعل ، فكما أنهم حذفوا تاء التأنيث من قولهم « ما قعدت إلا المرأة » تنبيها على المعنى فكذلك حذفوها من قولهم « نعم المرأة » تنبيها على أن الاسم يراد به الجنس .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبيان على الفتح ، ولو كانا اسمين لما كان لبتأنيهما وجه ؛ إذ لاعة لها هنا توجب بناءهما . وهذا تمسكٌ باستصحاب الحال ، وهو من أضعف الأدلة ، والمعتمد عليه ما قدمناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « الدليل على أنهما اسمان دخولُ حرف الجر عليهما في قوله :

• أَلَسْتُ بَيْنِعْمَ الْجَارِ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ •

وقول بعض العرب : نعم السير على بشس العير . وقول الآخر : والله ماهي بنعم المولودة « فنقول : دخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجة ؛ لأن الحكاية فيه مقدرة ، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على مالا شُبّهة في فعليته : قال الراجز :

وَاللهِ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ وَلَا مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهُ (١)

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يحكم لنام بالاسمية ؛ لدخول الباء عليه ، وإذا لم يجوز أن يحكم له بالاسمية لتقدير الحكاية فكذلك هاجنا لا يجوز أن يحكم لنعم وبشس بالاسمية لدخول حرف الجر عليهما لتقدير الحكاية ، والتقدير في قولك :

• أَلَسْتُ بِنِعْمِ الْجَارِ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ •

ألست بجارٍ مقول فيه نعم الجار ، وكذلك التقدير في قول بعض العرب « نعم السير على بشس العير » (نعم السير على عَيْرٍ مقول فيه بشس العير) وكذلك التقدير ؛ قول الآخر « والله ماهي بنعم المولودة » والله ماهي بمولودة مقول فيها نعم المولودة ، وكذلك أيضاً التقدير في البيت الذي ذكرناه « والله ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه » إلا أنهم حذفوا منها الموصوف وأقاموا الصفة مقامه ، كقوله تعالى : (أَنْ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ) أي دُرُوعاً سابغات ، وكقوله تعالى : (وَذَلِكَ دِينَ الْقَيْمَةِ) أي الملة القيمة ؛ فصار التقدير فيها أَلَسْتُ بِمَقُولٍ فِيهِ نِعْمِ الْجَارِ ، ونعم السير على مقول فيه بشس العير ، وما هي بمقول فيها نعم المولودة ، وما ليلي بمقول فيه نام صاحبه ، ثم

(١) الليان - يفتح اللام والياء جميعاً - أحد مصادر « لان » تقول : لان فلان يلين ليئاً ولياناً ، إذا سهل . وعمل الاستشهاد بالبيت قوله « ينام » حيث دخل حرف الجر - وهو الباء - على الفعل ، في اللفظ ، وقد علم أن حرف الجر مخصص بالدخول على الأسماء فلزم تقدير اسم يكون مسمولاً لحرف الجر ، وتقدير الكلام : ما ليلي بليل مقول نفسه نام صاحبه ، وقد روى البصريون هذا البيت لإبطال حجة الكوفيين إن نعم وبشس اسمان بدلليل دعوا ، حرف الجر عليهما ، ووجه الإبطال أنه لا يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة ما أن تكون هذه الكلمة اسماً ، لأن حرف ا. قد يدخل في اللفظ على كلمة قد اتفقنا على أنها فعل مثل نام في هذا البيت . وهذا الذي ذكرناه وذكره ليف الكتاب في هذا البيت أحد رأيين للعلماء في هذا الشاهد ، والرأي الآخر حكاه ابن منظور ، وخلاصه أن « نام » ليس فصلاً باقياً على فعليته ، ولكنه صار مع ما بعده علماً ، فهو من باب الأعلام المحكية من الجمل ، وأنت خير أن الأعلام المحكية عن الجمل تدخل عليها عوامل الأسماء ، ويجوز أن تات إليها الأسماء .

حذفوا الصفة التي هي « مقول » وأقاموا المحكي بها مقامها ، لأن القول يحذف كثيراً كما يذكر كثيراً ، قال الله تعالى : (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى) أي يقولون : مانعدهم ، وقال تعالى : (الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ، وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا) أي : يقولون ربنا ، وقال تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْهِمْ) أي يقولون : سلام عليكم ، وقال تعالى : (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) أي يقولون : ربنا ، وقال تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) أي يقال لهم : أكفرتم ، وقال تعالى : (فَظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ إِتْنَا تُسْخَرُونَ) أي تقولون : إنا لمفرون .

وهذا في كلام الله تعالى وكلام العرب كثير جداً ، فلما كثر حذفه كثرة ذكره حذفوا الصفة التي هي مقول ، فدخل حرف الجر على الفعل لفظاً وإن كان داخلاً على غيره تقديراً ، كما دخلت الإضافة على الفعل لفظاً وإن كانت داخلة على غيره تقديراً في قوله :

مَالِكَ عَيْنِدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٌ ، وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٌ الْوَتْرُ (١)
 • جَادَتْ بِكَفِّي كَانٍ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ •

أي : بِكَفِّي رَجُلٍ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ ، يحذف الموصوف الذي هو « رجل » وأقام الجملة مقامه ، ف وقعت الإضافة إلى الفعل له لآ وإن كانت داخلة على غيره تقديراً ، فكلتك هاهنا : دخل حرف الجر على الفعل لفظاً ، وإن كان داخلاً على غيره تقديراً .

(١) لم أعرف لنا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد معنى اللبيب رقم ٢٦٦ والسهم : واحد السهم ، وهي النبال ، وهو أيضاً حجر يوضع فوق باب بيت بني لاصطبياد الأسد فإذا دخل الأسد هذا البيت وقع الحجر فسد الباب عليه ، والكبداء - يفتح فسكون - القوس إذا كانت واسعة المقبض ، والوتر : مجرى السهم من القوس ، والضمير المستتر في « ترمي » راجع على الكبداء التي هي القوس ، وأرمى البشر : أشدهم رمياً .

ونحو هذا من الاتساع مجيء الجملة الاستفهامية وصفاً في نحو قوله :

« جَاءُوا بِضَيْحٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطَّ » (١)

فقوله « هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطَّ » جملة استفهامية في موضع وَصَفٍ لِضَيْحٍ ، وإن كانت لا تحتمل صدقاً ولا كذباً ، ولكنه كأنه قال : جاءوا بضَيْحٍ يقول مَنْ رَأَاهُ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطَّ ، فإنه يشبهه .

ونحو ذلك أيضاً من الاتساع مجيء الجملة الأمرية حالاً في قوله :

بِئْسَ مَقَامٌ الشَّيْخُ أَمْرَسُ أَمْرَسٍ إِمَا عَلَيَّ قَعُورٍ ، وَإِمَا اقْعَنْسِ (٢)
أراد بئس مقام الشيخ مقولاً فيه أمرس أمرس ، ذمّ مقاماً يقال له ذلك فيه ،
و « أمرس » أعيد الحبل إلى موضعه من البكرة .

(١) ينسب بعض الناس هذا الرجز إلى المجاج بن رؤبة الراجز المشهور ، ولكن الأكثرين على أنه لراجز لا يعلم ، وكان قد نزل بقسوم وانتظر طويلاً صاهم أن يجيئوه بقراء ، ثم جاءوه بلبن مشوب بكثير من المساء ، فقال فيهم :

بتنا بحسان وممزاه تظ تلحس أذنيه ، وجننا تمتخط
مازلت أسمى بينهم وأتبط حتى إذا جن الظلام واغتلسط

• جاءوا بمذق هل رأيت الذنب قط •

وحسان اسم رجل ، وتظ : تصوت . وجن الظلام : ستر كل شيء ، والمسلق اللبن إذا كثر خلط بالماء ، ويروى : بضَيْحٍ كما أنشده المؤلف ، والضَيْح هو اللبن الرقيق الذي خلط بالماء كثيراً .

(٢) اشد ابن منظور هذين البيتين (ق ع س - م ر س) ولم يفرها إلى معين والمقام : اسم مكان الإقامة ، و « أمرس » فعل أمر أصله المرس ، والمرس : مصدر « مرس الحبل يمرس مرساً » وهو أن يقع الحبل في أحد جانبي البكرة بين الخطاف والبكرة ، وتقول « أمرس الحبل يمرسه » ، مثل أكرمه بكرمه ، إذا أعاده إلى موضعه وتأمّر من ذلك فتقول « أمرس حبلك » ، على مثلك أكرم ضيفك أي أعده إلى مجراه ، والقعو - بفتح القاف وسكون الهمزة - هو أحد خشبتين يكتنفان البكرة : وفيهما المحور ، وهما قعوان ، وقيل : القعوان الخديتان اللتان تجرى البكرة بينهما ، وقال الأبي : إذا كان ما تجرى البكرة وتلدور فيه من حديد فهو خطاف ، وإن كان من خشب فهو القعو ، نمنس : تأخر وأرجع إلى خلف ، ومعنى قوله « إما هل قعور وإما اقمنس » قال ابن منظور : استقى المستقى ببكرة فوق حبلها في غير موضعه قيل له : أمرس ، أي أعد حبلك إلى موضعه ، إن كان يستقى بغير البكرة وتمت حتى أوجمه ظهره فيقال له : اقمنس واجذب الدلو .

وإنما جاءت هذه الأشياء في غير أماكنها لسعة اللغة ؛ وحسن ذلك ما ذكرناه من إضمار القول ؛ فدلّ على أن ما تمسكوا به من دخول حرف الجر عليهما ليس بحجة يُستند إليها ، ولا يعتمد عليها .

وأما قولهم « إن العرب تقول : يانعم المولى ويانعم النصير » فنقول : المقصود بالنداء محذوف للعلم به ، والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت .

وأما قولهم : « إن المنادى إنما يقدر محذوفاً إذا ولي حرف النداء فعل أمر » فليس بصحيح ، لأنه لا فرق بين الفعل الأمرى والخبرى في امتناع مجيء كل واحد منهما بعد حرف النداء ، إلا أن يقدر بينهما اسم يتوجه النداء إليه ، والذي يدل على أنه لا فرق بينهما مجيء الجملة الخبرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى كما تجيء الجملة الأمرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى . قال الشاعر :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَيَّ سَمْعَانَ مِّنْ جَارٍ (١)

أراد : يا هؤلاء لعنة الله على سمعان ، وقال الآخر :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيَّ أَهْلَ الرَّقْمِ أَهْلَ الْحَمِيرِ وَالْوَقِيرِ وَالْحَزْمِ (٢)

(١) قوله « يا لعنة الله » فقد وقع بعد حرف النداء جملة مؤلفة من مبتدأ هو قوله « لعنة الله » وخبر وهو الجار والمجرور الذي هو قوله « على سمعان » وذلك مبني على أن الرواية برفع « لعنة الله » فلو روته بنصب اللفظة كان الكلام على تقدير عامل يعمل النصب وعلى تقدير المنادى بيا أيضاً ، وتقدير الكلام على هذا : يا هؤلاء استعنى لعنة الله ، ويكون الجار والمجرور متملقاً لعنة ، وهذا أحد تحريجات ثلاثة في البيت ، والتحريج الثاني : أن تعتبر « يا » لمجرد التنبيه ، والـ ث - ولا يتم إلا على رواية النصب - أن تكون اللفظة نفسها هي المنادى ، وكأنه قال : يا لعنة النصيري على سمعان ، كما نودي الأسف في قوله تعالى : (يا أسفا على يوسف) وكما نوديت الحسرة في قوله تعالى : (يا حسرة على العباد) وفي قوله سبحانه (يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله) .

(٢) هذا البيت لابن دارة ، وأمه سالم بن مسافع ، ودارة أمه ، وقد أنشده ابن منظور (خ ز م) ونسبه إليه . والـ تم - بفتح الراء والقاف جميعاً - جمع رقمة ، والرقمة : نبات إنه الحجازي ، وقيل : الرقمة من العشب العظام تنبت مسطحة وهي من أول العشب غروباً ، تنبت في السهل ، ولا يكاد المال يأكلها إلا من حاجة ، والحمير : جمع حمار ، وهو معروف ، والوقير : صغار الشاة والحزم - جمع خزومة - وهي البقرة .

وقال الآخر :

بِالْعَمَنِ اللَّهِ بِسِنَى السُّعْلَاتِ عَمَّرُو بَنَ مَيِّمُونَ شِرَارَ النَّاتِ (١)
أراد بالنات الناس فحول السين تاء ، وقال الآخر :

يَا قَاتِلَ اللَّهِ صَيْبَانًا شَجِيئًا بِهِمْ أُمُّ الْهَيْبِيرِ مِينَ زَنْدٍ لَهَا وَارِي (٢)
وهي جملة خبرية ، فدلَّ على أنه لا فرق في ذلك بين الجملة الأمرية والخبرية ،
فوجب أن يكون المنادى محذوفاً في قولهم « يَانِعِمَ الْمَوْلَى وَيَانِعِمَ النَّصِيرُ » .

والذي يدلُّ على فساد ما ذهبوا إليه أنا أجمعنا على أن الجُمْلَةَ لِاتِّسَادِي ، وأجمعنا
على أن « نِعِمَ الرَّجُلُ » جملة ، وإن وقع الخلاف في نعم هل هي اسم أو فعل ، وإذا
امتنع للاجماع قولنا « يازيد منطلق » فكل ذلك يجب أن يمتنع « يانعم الرجل » إلا على
تقدير حذف المنادى على ما بيننا .

وأما قولهم « إن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه ، ولذلك لا يكاد
يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهي » قلنا : لانسلم ، بل يكثر مجيء
الخبر والاستفهام مع النداء كثرة الأمر والنهي ، أما الخبر فقد قال الله تعالى : (باعِبَادِي
لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ) ، وقال تعالى في موضع آخر : (يَا بَيْتَ إِي
أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ) ، وقال تعالى في موضع آخر : (يَا بَيْتَ
إِي رَأَيْتُ أَحَدًا عَشَرَ كَتُوبًا) ، وقال تعالى في موضع آخر : (يَا بَيْتَ هَذَا تَأْوِيلُ
رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ) وقال تعالى في موضع آخر : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغَيْكُمُ عَلَيَّ

(١) ويروي « يا قاتل الله » وهو دعاء بالهلكة ، و « السعلاة » بكسر السين وسكون العين المهملة - أنى
القول ، ويقال : هي ساحرة الجن ، وقد زعموا أن عمرو بن يربوع تزوج سلاة فأقامت دهرًا في
بني تميم وأولدها عمرو أولادًا ، و « عمرو بن يربوع » قالوا : هو بدل من السعلاة ، ولو جعلته
محذوفاً عليه بماطف محذوف لم تكن قد أهدت ، و « النات » أراد به الناس ، و « أكيات » أراد به
الأكياس : جمع كيس ، وهو الخاذق الفطن . ومحل الاستشهاد به هنا قوله « يا قبيح الله » حيث
اقترن حرف النداء بجملة فعلية دعائية ، وقد اتفق الفريقان على أن المنادى لا يكون جملة ، فلزمها
جميعاً أن يتدر اسماً مفرداً ليكون هو المنادى بهذا الحرف ، وأصل الكلام عندهم : يا قوم قبيح الله ،
أو يا هؤلاء قبيح الله ، وما أشبه ذلك . وهذا أحد توجيهين في هذا البيت ونحوه ، والثاني أن « يا » هنا
حرف تنبيه ، لا حرف نداء ، وحرف التنبيه يدخل على الجمل الفعلية والاسمية .

(٢) أم الهنشير : الضبيح وقيل : هي الحمارة الأهلية ، والهنشير ولد الضبيح .

أَنْتُمْ فِيكُمْ) وقال تعالى في موضع آخر : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ) إلى غير ذلك من المواضع ، وأما الاستفهام فقد قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ؟) ، وقال تعالى في موضع آخر : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ؟) ، وقال تعالى في موضع آخر : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ؟) ، وقال تعالى في موضع آخر : (وَيَا قَوْمِ مالي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ) إلى غير ذلك من المواضع ، فإذا كثرت مجيء الخبر والاستفهام كثرة الأمر والنهي فقد تكافأ في الكثرة ، فلا مزية لأحدهما عن الآخر .

وأما قولهم « إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما » فلا يقال : نعم الرجل أمس ، ولا بش الغلام غداً ، ولا يجوز تصرفهما « فنقول : إنما امتنعا من اقترانهما بالزمان الماضي ، وما جاء التصرف لأن « نعم » موضوع لغاية المدح و « بش » موضوع لغاية الذم ، فجعل دلالتهما مقصورة على الآن ؛ لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح أو المذموم ، لا بما كان فزال ، ولا بما سيكون ولم يقع .

وأما قولهم « إنه قد جاء عن العرب نعيمَ الرَّجُلِ » فهذا مما يفرد بروايته أبو علي قُطْرُبٌ ، وهي رواية شاذة ، ولئن صححت فليس فيها حجة ؛ لأن نعيمَ أصله نعيمَ على وزن فعل - بكسر العين - فأشبع الكسرة فنشأت الياء كما قال الشاعر :

تَنْفِيي يَدَاها الحَصَى في كل هاجِرَةٍ نَفْيِي الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِفِ

أراد الدراهم والصيارف ، والذي يدل على أن أصل نعيمَ نعيمَ أنه يجوز فيها أربع لغات : نعيمَ - بفتح النون وكسر العين - على الأصل ، ونعيمَ - بفتح النون وسكون العين - ونعيمَ - بكسر النون والعين - ونعيمَ - بكسر النون وسكون العين .

فمن قال نعيمَ - بفتح النون وكسر العين - أتى بها على الأصل كقراءة ابن عامر وحمزة والكسائي والأعمش وخلف (فتنعماً) - بفتح النون وكسر العين - وكما قال طرفة :

مَا أَقْلَسْتُ قَدَمًا نَاعِلَهَا نَعِيمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ (١)

وَمَنْ قَالَ نَعَّمْ - بفتح النون وسكون العين - حذف كسرة العين ، كقراءة يحيى بن وثاب (فَتَنَعَمَ عَقْبَى الدارِ) بفتح النون وسكون العين ، وكما قال الشاعر :
فإن أهججه بضجر كما ضجر بازل من الأدم دبرت صفحتاه وغاربه (٢)

أراد « ضجر » ، ودبرت « فحذف » ، وقال الآخر :

إذا هدرت شقاشقه ونشبت له الأظفار ترك له المدار (٣)

أراد « نشبت » ، وترك « » ، وقال الآخر وهو أبو النجم :

• هبجها نضج من الطل سحر •

وهزت الريح الندى حين قطرت لو عصرت منها الثبان والميسك أنعصرت (٤)

(١) « ما » مصدرية رمانية ، أقلت : حملت أو رفعت ، قدم : الرجل ، الناعل : لايس التمل ، الأمر المبر : الذي يعجز الناس عن دفعه لأنه يفوق طاقتهم ، ويزيد على قدر ما يحصلونه .

(٢) هذا البيت للأعطل التغلبي ، من قصيدة يججو فيها كعب بن جميل . البازل : الحمل الذي انشقت نابه وذلك إذا بلغ سنه التاسعة ، والأدم : جمع آدم أو أدماء . والأسر اللون ، ودبرت : أصله بوزن فرخ ، وخفف هنا باسكان ثانيه ومعناه جربت ، والدبر والجرب واحد في الوزن والمعنى . وصفحتاه : جانباه . وغاربه : أعلاه . والشاهد فيه قوله ضجر ودبرت ، فإن أصل كل واحد من هذين الفعلين مفتوح الأول مكسور الثاني ، وقد عطفه الشاعر باسكان ثانيه لأن الكسرة كما قلنا أثقله وهم يطلبون التخفيف .

(٣) هدرت : أصله قولهم : هدر البعير إذا ردد صوته في حنجرته ، والشقاشق : جمع شقاشقة بكسر الشينين جميعاً ، وأصله شيء كالرئسة يخرج البعير من فيه إذا هاج ، ويقولون للفصيح البليغ الذي يخطب فيجيد : هدرت شقاشقه وهدرت شقاشقه . ونشبت : أصله بفتح النون وكسر الشين ومعناه : علقت وقد عطفه هنا باسكان شينه ، والمدار : أراد مدار الأمر وهو ما يجري عليه غالباً والشاهد فيه قوله نشبت وترك . سكن ثاني الفعلين التخفيف .

(٤) هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور وفي ثالثها موطن الاستشهاد وهي كلمة « عصر » فقد سكن الثاني للتخفيف ... النضج : رشاش الماء ، والطل : المطر الضيف ، والنسب : المطر ، والثبان : شجر بسط القوام لين الورق يشبهه به قنود الحسان ، له زهرة طيبة الريح .

أراد «عُصِرَ» وقال الآخر :

* رُجِمَ بِهِ الشَّيْطَانُ مِنْ هَوَائِهِ * (١)

أراد «رُجِمَ» وقال الآخر :

* وَتَفَخُّوا فِي مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا * (٢)

أراد «وَتَفَخُّوا» .

ومن قال نَعِمَ - بكسر النون والعين - بكسر النون اتباعاً لكسرة العين ، كقراءة زيد بن علي والحسن البصري ورؤية (الحمد لله) بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام ، وكقراءة إبراهيم بن أبي عبلة (الحمد لله) بضم اللام اتباعاً لضمة الدال ، وكقولهم « مِئْتَيْنِ » بكسر الميم اتباعاً لكسرة التاء ، وكقولهم أيضاً « مِئْتَيْنِ » بضم التاء اتباعاً لضمة الميم .

ومن قال نَعِمَ - بكسر النون وسكون العين - نقل كسرة العين من نَعِمَ - بفتح النون وكسر العين - إلى النون ، وعليها أكثر القراء ، فلما جاز فيها هذه الأربع اللغات دلَّ على أن أصلها نَعِمَ عَكَتِي وزن فَعِيلٌ ؛ لأن كل ما كان على وزن فَعِيلٍ من الاسم والفعل وعينه حرفٌ من حروف الخلق فإنه يجوز فيه أربع لغات ، فالاسم نحو : فَخِذٌ وَفِيخِذٌ وَفَخِذٌ ، والفعل نحو : قَدَّ شَهِيدٌ وَشَهِيدٌ وَشَهَدَ وَشَهَدَ ، على ما بينا في نعم ، وإذا ثبت أن الأصل في نَعِمَ نَعِمَ كانت الياء في « نَعِمَ الرجلُ » إشباعاً ؛ فلا يكون فيه دليل على الاسمية ؛ فدل على أنهما فعلان لا اسمان ، والله أعلم .

(١) رجم : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، وأصله بضم الراء وكسر الجيم ، ولكن الشاعر خففه بتسكين الجيم ، على نحو ما ذكرنا في شرح الشواهد السابقة ، ومعنى الرجم الرمي بالحجارة ، وكانوا في جاهليتهم إذا أرادوا أن يقتلوا رجلاً رموه بالحجارة حتى يقتلوه ، ثم قيل لكل قتل رجم ، وقد ورد في القرآن الكريم الرجم بمعنى القتل في مواضع كثيرة ، ومحل الاستشهاد هذا البيت قوله « رجم » وقد بينا وجهه .

(٢) هذا صغز بيت من كلام القطامي ، وصدده قوله :

* أَلَمْ يَخْزِ التَّفْسِرُقُ جَنْدَ كَسْرِي * .

وقد أنشده ابن منظور (ن ف خ) وتسميه للقطامي ، والمدائن : جمع مدينة ، ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله « وتفخوا » فإن أصله فعل ماضٍ مبني للمجهول بضم النون وكسر الفاء ، ولكن الشاعر خففه بإسكان الفاء .

مسألة

القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل « ما أفعلته » في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان ، نحو أن تقول : هذا الثوب ما أبيضته ، وهذا الشعر ما أسودته .

وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جَوَزْنَا ذلك للنقل والقياس :

أما النقل فقد قال الشاعر :

إذا الرجالُ شَتَوْا واشتدَّ أكلُهُمْ فأنت أبيضُهُمْ سِرْبَالٌ طبَّاحُ (١)
وجهُ الاحتجاج أنه قال « أبيضُهُمْ » وإذا جاز ذلك في « أفعالهم » جاز في « ما أفعلته »
و « أفعل به » ؛ لأنها بمنزلة واحدة في هذا الباب ، وقد قال الشاعر :

جاريةٌ في ذرعِها الفَضْفَاضِ تُقَطِّعُ الحديدَ بالإبمِضِاضِ

أبيضُ من أختِ بني أباضِ

فقال « أبيض » وهو أفعل من البياض ، وإذا جاز ذلك في أفعل من كذا جاز

(١) وقوله « إذا الرجال شتوا » أي صاروا في زمن الشتاء ، والشتاء عندهم هو زمان القسط والجذب ، وفيه يظهر كرم الكرام ويحل البخل . ، وقوله « واشتد أكلهم » أراد أنه تضرع على أكثرهم الحصول على ما يأكلون ، وقوله : « فأنت أبيضهم سربال طبَّاح » معناه أن ثياب طبَّاحك تكون في هذا الوقت بيضاء شديدة البياض نقية من الوضر ودهن اللحم وغيره ، يريد أنه لا يطبخ فلا تندس ثيابه ، وهذه العبارة كناية عن شدة البخل .

والاستشهاد بالببيت في قوله « أبيضهم » حيث اشتمق أفعل التفضيل من البياض ، وهذا مما يميز الكوفيون ويأباه البصريون ، وقد اختلفوا في التعليل للمنع ، فمنهم من ذهب إلى أن السر في منع صوغ أفعل التفضيل وصيغتي التعجب من الألوان أن الألوان من المعاني اللازمة التي تشبه أن تكون خلقة كالكيد والرجل ، ومنهم من ذهب إلى أن سبب المنع هو كون أفعال الألوان ليست ثلاثية مجردة . وإنما تأتي أفعال الألوان على أحد مثالين : أولهما أفعل - بتشديد اللام - نحو أبيض ، وأسود ، والثاني : أفعال - بزيادة ألف بعد العين وتشديد اللام - نحو : ادغام ، وإبمضاض ، وأسواد ، وما أشبه ذلك .

في « ما أفعلته » و « أفعل به » ، لأنهما بمتزلة واحدة في هذا الباب ، ألا ترى أن مالا يجوز فيه ما فعله لا يجوز فيه أفعل من كذا ، وكذلك بالعكس منه ما جاز فيه ما فعله جاز فيه أفعل من كذا ، فإذا ثبت أنه يمتنع في كل واحد منهما ما يمتنع في الآخر ، ويجوز فيه ما يجوز في الآخر ، دلَّ على أنهما بمتزلة واحدة ، وكذلك القول في « أفعل به » في الجواز والامتناع ، فإذا ثبت هذا فوجب أن يجوز استعمال « ما أفعلته » من البياض .

وأما القياس فقالوا : إنما جَوَزْنَا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان ؛ لأنهما أصلا الألوان ، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة ، والخضرة والصبغة ، والشُّبْهة والكُهْبَة إلى غير ذلك ، فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما مالا يثبت لسائر الألوان ، إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز استعمال « ما أفعلته » من البياض والسواد أنا أجمعنا على أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لونا غيرهما من سائر الألوان ؛ فكذلك لا يجوز منهما ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه لا يخلو امتناع ذلك : إما أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتي عسلى إفعِلَّ ، نحو : احْمَرَّ ، واصْفَرَّ ، واخْضَرَّ ، وما أشبه ذلك ، أو لأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فجرت بحرى أعضائه ، وأي العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد ، وبين سائر الألوان في علة الامتناع ، فينبغي أن لا يجوز فيهما كسائر الألوان .

وأما الجواب عن كامات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ .

فلا حجة فيه من وجهين ؛ أحدهما أنه شاذ فلا يؤخذ به ، كما أنشد أبو زيد :

يقولُ الخنا وأبغضُ العُجمِ ناطقا
وَيَسْتَخْرِجُ اليربوعَ من نَافِقَائِهِ
إلى رَبَّنَا صَوْتُ الحمارِ اليُجَدِّعِ (١)
ومن جُحْرِهِ بالشَّيْخَةِ اليَتَقَصِّعُ

(١) هذان البيتان من كلام ذي الحرق الطهوي ، وليسا متتالين في كلامه ؛ فبينهما بيتان لم يذكرهما المؤلف . الخى : الفاحش من الكلام . أبغض : أفضل تفضيل من البغض . العجم : جمع أعجم أو عجماء ، والأعجم الحيوان . والأعجم من الإنسان : الذي في كلامه عجمة ، شبهه بالحيوان الأعجم . اليجدع : الذي يقطع نفسه . اليربوع : دوية تحفر الأرض . النافقاء : جحر اليربوع .

فأدخل الألف واللام على الفعل ، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياساً واستعمالاً ، فكذلك هاهنا ، وإنما جاء هذا لضرورة الشعر ، والضرورة لا يقاس عليها ، كما لو اضطرر إلى قصر الممدود على أصلنا وأصلكم . أو إلى مد المقصور على أصلكم . وعلى ذلك سائر الضرورات ، ولا يدل جوازه في الضرورة على جوازه في غير الضرورة ، فكذلك هاهنا ، فسقط الاحتجاج به . وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

• أبيض من أخت بني أبيض .

والوجه الثاني : أن يكون قوله « فأنت أبيضهم » أفعال الذي مؤنثه فعلاء ، كقولك : أبيض وبيضاء ولم يقع الكلام فيه ، وإنما وقع الكلام في « أفعال » الذي يراد به المفاضلة ، نحو : « هذا أحسن منه وجهاً » ، وهو أحسن القوم وجهاً « فكأنه قال : مبيضهم . فلما أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر : أبيض من أخت بني أبيض . ومعناه : في درعها جسد مبيض من أخت بني أبيض ، ويكون « من أخت » هاهنا في موضع رفع ؛ لأنها صفة لأبيض . كأنه قال أبيض كائن من أخت ، كقولهم : « أنت كريم من بني فلان » ، ونحوه قول الشاعر :

وأبيض من ماء الحديد كأنسسه شهابٌ بدا والليل داج عساكره (١)

فقوله : « من ماء الحديد » في موضع رفع ؛ لأنه صفة أبيض ، وتقديره : وأبيض كائن من ماء الحديد ، ونحوه أيضاً قول الآخر :

(١) أنشد البغدادي هذا البيت في الخزانة (٣/١٨٥ ، بولاق) .

والشهاب : النجم ، داج : مظلم . والاستشهاد بالبيت في قوله : « وأبيض من ماء الحديد » فإن أبيض في هذه العبارة ليس أفعال تفضيل لكنه صفة مشبهة ، و « من » التالية له ليست « من » التي تدخل على المفضول نحو قولك : فلان أكرم خلقاً من فلان ، وأشرف نفساً منه ، وأطهر قلباً منه ، وما أشبه ذلك ، وعلى ذلك لا تكون « من » هذه متعلقة بـ « أبيض » بل هي متعلقة بمحذوف يقع صفة لأبيض ، وكأنه قد قال : وأبيض كائن من ماء الحديد ، أي مأخوذ ومصنوع من ماء الحديد ، والكلام في وصف سيف ، وإذا كان لفظ « أبيض » يأتي صفة مشبهة كما في هذا البيت ، وفي الشاهد الذي يليه يليه فإنه لا يمنع أن يكون أبيض في قول الراجز :

• أبيض من أخت بني أبيض .

وفي البيت المنسوب إلى طرفة : أبيضهم سربال طباخ

لَمَّا دَعَانِي السَّمْهَرِيُّ أَجَبْتُهُ . بِأَبْيَتِيصَ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ صَقِيلٍ (١)

وأما قولهم « إنما جَوَزْنَا ذلك لأنهما أصلان للألوان ، ويجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع » قلنا : هذا لا يستقيم ، وذلك لأن سائر الألوان إنما لم يجوز أن يستعمل منها : ما أفعلته (٢) ، و « أفعل منه » (٣) ، لأنها لازمت متحاطها ، فصارت كعضو من الأعضاء ، فإذا كان هذا هو العلة فنقول : هذا على أصلكم ألزم ، وذلك لأنكم تقولون : إن هذه الألوان ليست بأصل في الوجود ، على ما تزعمون ، بل هي مركبة من البياض والسواد ، فإذا لم يجوز ما كان متكباً منها لملازمته المحل فلأن لا يجوز ما كان أصلاً في الوجود ، وهو ملازم للمحل كان ذلك من طريق الأولى ، والله أعلم .

★ ★ ★

(١) أنشد ابن يمش (ص ١٠٤٦) عجز هذا البيت ، ولم يمهز إل قائل ، والظاهر أن السهري هنا اسم وأصل السهري الرمح منسوب إلى رجل كان يبيع الرماح بالخط ، واسم امرأته ردينة ، فأحياناً ينسبون الرماح إليه هو فيقولون : رمح سمهري ، ورمح سمهريّة ، وأحياناً يضيفونها إلى امرأته فيقولون : رديني .

(٢) في التسجب .

(٣) في التفصيل .

مسألة

القول في تقديم خبر « مازال » وأخوانها عليهم

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر « مازال » عليها ، وما كان في معناها من أخواتها ، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين ، وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر « مادام » عليها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « مازال » ليس بنفي للفعل ، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل ، وبيان أن الفاعل حاله في الفعل متطاوله ، والذي يدل على أنه ليس بنفي أن « زال » فيه معنى النفي ، و « ما » للنفي ، فلما دخل النفي على النفي صار إيجاباً والذي يدل على أن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً أنك إذا قلت « انتفى الشيء » كان ضدّاً للإثبات ، فإذا أدخلت عليه النفي ، نحو : « ما انتفى » صار موجباً فدل على أن نفي النفي إيجاب ، وإذا كان كذلك صار « مازال » بمنزلة « كان » في أنه إيجاب ، وكما أن كان يجوز تقديم خبرها عليها فكذلك « مازال » ينبغي أن يجوز تقديم خبرها عليها ؛ ولذلك لم يقولوا : « مازال زيداً إلا قائماً » كما لم يقولوا : « كان زيد إلا قائماً » ؛ لأن « إلا » إنما يؤتى بها لنقض النفي ، كقولك : « ما مررت إلا بزيد » ، و « ما ضربت إلا زيداً » نفيت المرور والضرب أولاً ، وأدخلت « إلا » فأتيتها لزيد ، وأبطلت النفي ونقضته ؛ ولهذا إذا قلت « ما » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر أبطلت عملها ، لأنها إنما عملت لشبهها بليس في أنها تنفي الحال ، كما أن « ليس » تنفي الحال ، فإذا دخلت « إلا » عليها أبطلت معنى النفي ، فزاد شبهها بليس فبطل عملها ؛ فإذا كان الكلام ثابتاً فلا يفتقر إلى إثباته ؛ ألا ترى أنك لو قلت : « مررت إلا بأحد » لم يجوز ؛ لأن إثبات الثابت ونقض النفي مع تعري الكلام منه محال ، فدل على أن « مازال » في الإثبات بمنزلة « كان » فكما لا يقال « كان زيد إلا قائماً » فكذلك لا يقال : « مازال زيد إلا قائماً » فأما قول الشاعر :

حَرَاجِيحُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ
على الخسْفِ أو نرْمِي بها بِلْدَاءِ قَفْرَا (١)

(١) هذا البيت من كلام ذي الرمة غيلان بن عقبة ، وقد استشهد به سيويه ٤٢٨/١ .

فالكلام عليه من أربعة أوجه ؛ فالوجه الأول : أنه يُروى « ماتنك آلاً مناخة »
والآل : الشخص ؛ يقال : « هذا آلٌ قد بدا » أي شخصٌ ؛ وبه سمي الآل ؛ لأنه
يرفع الشخص أول النهار وآخره ؛ قال الشاعر :

— كأننا رَعْنُ قُفٍّ يرفعُ الآلا (١) —

أي يرفعه الآل ؛ وهو من المقلوب . والوجه الثاني : أنه يروى : « ماتنك إلا
مناخة » بالرفع ، فلا يكون فيه حجة . والوجه الثالث : أنه قد روي بالنصب ، ولكن
ليس هو منصوباً ؛ لأنه خبر « ماتنك » وإنما خبرها « على الحسف » فكأنه قال : ماتنك
على الحسف ، أي تظلم إلا أن تُناخ .

والوجه الرابع : أنه جعل « ماتنك » كلمة تامة ؛ لأنك تقول : « انفكت يد
فتوهم فيه التمام ، ثم استثنى ، وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائي .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر « مازال »
عليها ؛ لأن « ما » للنفي ، والنفي له صدر الكلام ؛ فجري مجرى حرف الاستفهام في
أن له صدر الكلام ، والسرفيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل
فينبغي أن يأتي قبلهما لابعدهما ، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل مابعده فيما قبله
فكذلك هاهنا ؛ ألا ترى أنك لو قلت في الاستفهام « زيداً أضربت » ؟ لم يجوز ؛ لأنك
تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه ؛ فكذلك هاهنا ؛ إذا قلت : « قائماً
مازال زيداً » ينبغي أن لا يجوز ؛ لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أمّا قولهم « إن مازال ليس بنفي للفعل »

(١) هذا عجز بيت من كلام النابغة الجعدي ، صدره : * حتى لحقنا بهم تعدي فوارسنا *
وتعدي فوارسنا: أي تحمل أفراسها على العدو ، وهو السير السريع ، والرعن بفتح الراء وسكون العين -
أنف الجبل ، والقف - بضم القاف ، وتشديد الفاء - الجبل ، غير أنه ليس بطويل في السماء ، والآل :
الذي تراه في أول النهار وآخره كأنه يرفع الشخص ، وليس هو السراب ، ومحل الاستشهاد بالبيت
قوله : « الآل » ومعناه : ما ذكرنا . يريد المؤلف أن الذي في بيت ذي الرمة هو « الآل » كالتالي في
هذا البيت . وقد تبين لك من تفسيرنا وجه قول المؤلف « وهو من المقلوب » يعني أن المعروف أن الآل
هو الذي يرفع الشخص ، وقد جاء في هذا البيت أن رعن القف يرفع الآل ، فرعن القف في ظاهر
هذا البيت رافع ، والآل مرفوع ، والجاري على ألسنة العرب أن تجعل الآل رافعاً والشخص التي نها
عن القف مرفوعة .

وإنما هو نفي لفارقة الفعل ، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً « قلنا : هذا حجة عليكم ، فإننا كما أجمعنا على أن « مازال » ليس بنفي للفعل أجمعنا على أن « ما » للنفي ، ثم لو لم تكن « ما » للنفي لما صار الكلام بدخولها إيجاباً ، فالكلام إيجاب ، و « ما » نفي بدليل أنا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان الكلام إيجاباً ، وإذا كانت للنفي فينبغي ألا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها ؛ لأنها تستحق صدر الكلام كالاستفهام .

وأما « مادام » فلم يجر تقديم خبرها عليها نفسها ؛ لأن « ما » فيها مصدرية لانافية ، وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : « لأفعل هذا مادام زيد قائماً » كان التقدير فيه : زمن دوام زيد قائماً ، كقولك « جئتك مقدماً الحاج » ، وخفوق النجم « أي زمن مقدم الحاج وزمن خفوق النجم ، إلا أنه حذف المضاف الذي هو الزمن ، وأقيم المصدر الذي هو المضاف إليه مقامه ، وإذا كانت « ما » في « مادام » بمنزلة المصدر فما كان من صلة المصدر لا يتقدم عليه ، والله أعلم .

★ ★ ★

مسألة

القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر ؟

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه ، نحو : « ضَرَبَ ضرباً ، وقام قياماً » ، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل ؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله ، ألا ترى أنك تقول : « قاومَ قواماً » فيصح المصدر لصحة الفعل ، وتقول « قامَ قياماً » فيعتل لاعتلاله ؛ فلما صحَّ لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه .

ومنهم من تمسك بأن قال : « الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر ، ألا ترى أنك تقول : « ضربتُ ضرباً » فتنصب ضرباً بضربتُ ؟ فوجب أن يكون فرعاً له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المفعول فوجب أن يكون المصدر فرعاً على الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يُذكرُ تأكيداً للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكَّد ؛ فدل على أن الفعل أصلٌ ، والمصدر فرع .

والذي يؤيد ذلك أننا نجد أفعالاً لامصادر لها خصوصاً على أصلكم ، وهي : نعم وبئس وعسى وليس ، وفعل التعجب ، وحبذا ، فلو لم يكن المصدر فرعاً لأصلاً لما خلا عن هذه الأفعال ؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه مالم يكن فعلٌ فاعلٌ ، والفاعل وضع له فَعَلٌ ، وَيَقْعَلُ ، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : « إن المصدر إنما سمي مصدراً لصدور الفعل عنه كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدراً لصدورها عنه » ؛ لأننا نقول : لانسام ،

بل سمي مصدرًا لأنه مصدر عن الفعل ، كما قالوا : « مركبٌ فاره » ، و « مشربٌ عذبٌ » أي : مركوبٌ فاره ، ومشروبٌ عذبٌ ، والمراد به المفعول لا الموضع ، فلا تَمَسُّكَ لَكُمْ بتسميته مصدرًا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطابق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل .

وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها ، لا اختصاص له بزمان دون زمان ، فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة تدل على تعين الأزمنة ، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة : ماضٍ وحاضر ومستقبل ؛ لأن الأزمنة ثلاثة ؛ ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة فدل على أن المصدر أصل للفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عسسن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلًا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد ، وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد ، نحو : الضرب والقَتْل ، والفعل له أمثلة مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد ، وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ، ألا ترى أن ضَرَبَ يدل على ما يدل عليه الضَّرْبُ ، والضرب لا يدل على ما يدل عليه « ضَرَبَ »

وإذا كان كذلك دلَّ على أن المصدر أصل والفعل فرع ؛ لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل ، وصار هذا كما تقول في الآتية المصنوعة من الفضة فإنها تدل على الفضة ؛ والفضة لا تدل على الآتية ، وكما أن الآتية المصنوعة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك هاهنا : الفعل فرعٌ على المصدر ومأخوذ منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل أنه لو كان مشتقاً منه لكان يجب أن يجري على سنن في القياس ، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ؛ فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل

ومنهم من تمسك بأن قال : لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على مافي الفعل من الحدث والزمان ، وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به ، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفه ، قولهم : « أكرم إكراماً » بإثبات الهزرة ، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف منه الهزرة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو : « مكرم » و « مكرم » لما كانا مشتقين منه ؛ فلما لم تحذف هاهنا كما حذفت مما هو مشتق دل على أنه ليس بمشتق منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدراً ؛ فإن المصدر هو الموضع الذي يُصدَرُ عنه ؛ ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل « مَصْدَر » فلما سُمِّيَ مصدراً دل على أن الفهم قد صدر عنه ، وهذا دليل لا بأس به في المسألة ، وما اعترض به الكوفيون عليه في د لهم فستذكر فساده في الجواب عن كلماتهم في موضعه إن شاء الله .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : « إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتدل لاعتداله » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن المصدر الذي لاعلة فيه ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحاً ، نحو :

« ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا » وما أشبه ذلك، وإنما يأتي معتلاً ما كانت فيه الزيادة، والكلام إنما وقع في أصول المصادر، لاني فروعها .

الثاني : أنا نقول : إنما صَحَّ لصحته واعتل لاعتلاله طلباً للتشاكل ، وذلك لا يدل على الأصلية والفرعية ، وصار هذا كما قالوا : « يَعِدُّ » ، والأصل فيه « يَوَعِدُّ » ، فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وقالوا : « أَعِدُّ ، وتَعِدُّ ، وتَعِدُّ » والأصل فيها أُوَعِدُّ وتَوَعِدُّ ، وتَوَعِدُّ . فحذفوا الواو – وإن لم تقع بين ياء وكسرة – حملاً على يَعِدُّ ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يَعِدُّ ، وكذلك قالوا : « أَكْرِمُ » والأصل فيه « أَأَكْرِمُ » فحذفوا إحدى الهمزتين استئقلاً لاجتماعهما ، وقالوا : « نُكْرِمُ ، وتُكْرِمُ ، ويُكْرِمُ » ، والأصل فيها : نُؤَكْرِمُ ، وتُؤَكْرِمُ ، ويؤَكْرِمُ ، كما قال الشاعر :

– فإنه أهلٌ لأن يؤكّرماً –

فحذفوا الهمزة – وإن لم يجتمع فيها همزتان – حملاً على أَكْرِمُ ، ليجري الباب على سَنَنِ واحد ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من أَكْرِمُ فكذلك ها هنا .

والثالث : أنا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلاً ويحمل على الفعل الذي هو فرع ، كما بنينا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة ، نحو : « يَضْرِبْنَ » حملاً على « ضَرَبْنَ » ، وهو فرع ؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضي ، وكما قال الفراء : إنما بني الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد لأنه يفتح في الاثنين ، ولا شك أن الواحد أصل للاثنين ، فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع ها هنا .

وأما قولهم « إن الفعل يعمل في المصدر ؛ فيجب أن يكون أصلاً . قلنا : كونه عاملاً فيه لا يدل على أنه أصل له ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أننا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء ؛ لا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء ، فكذلك ها هنا .

والثاني أن معنى قولنا « ضَرَبَ ضرباً » أي أوقع ضرباً ، كذلك « ضَرَبَ زيداً » في كونها مفعولين ، وإذا كان المعنى أوقع ضرباً فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه ، مقصود إليه ، ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال : « اضرب » وما أشبه ذلك ، فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل .

وأما قولهم : « إن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ، ورتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد » قلنا : وهذا أيضاً لا يدل على الأصالة والفرعية ، ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءني زيد » ، ورأيتُ زيداً زيداً ، ومررت بزيدٍ زيدٍ « فإن زيداً الثاني يكون تأكيداً للأول في هذه المواضع كلها ، وليس مشتقاً من الأول ، ولا فرعاً عليه . فكذلك ها هنا .

وأما قولهم : « إننا نجد أفعالاً ولا مصادر لها » ، قلنا : خلطوا تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلاً ، وأن الفعل فرع عليه ؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ، ولا الفرع عن كونه فرعاً ، ألا ترى أنهم قالوا : « طيرٌ عبّاديدٌ » أو متفرقة فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل ، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجمع ، وكذلك أيضاً قالوا : « طيراً أبابيل » قال الله تعالى : « وأرسل عليهم طيراً أبابيل » أي جماعات في تفرقة وهو جمع لا واحد له في قول الأكثرين ، وزعم بعضهم أن واحده « إبتول » ، وزعم بعضهم أن واحده إبتيل ، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين ، والظاهر أنهم جعلوا واحده إبولاً وإبيلاً قياساً وحملاً ، لاستعمالاً ونقلاً ، والخلاف ما وقع في استعمالهم لافي قياس كلامهم .

ثم نقول : ما ذكرتموه معارضٌ بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها ، نحو : « وَيَلْتَهُ » ، و « وَيَنْحَهُ » ، و « وَيَنْهَهُ » ، و « وَيَنْبَهُ » ، و « وَيَنْسَهُ » ، و « أَهْلًا وَسَهْلًا » ومرحياً ، و « يَأُورِعِيَا » ، وأقَّةً وتُقَّةً ، وتَعَسَا وتَنْكَسَا ، وبُؤْسًا ، وبُعْدًا ، وسُحْقًا ، وجوعاً وتَمَعًا ، وجدعاً ، وعَقْرًا ، وخيئةً ، ودَقْرًا ، وتَبًّا وبَهْرًا » . قال ابن ميادة :

تفادق قومي إذ يتبعون مهجتي بجارية بهراً لهم بعدها بهراً (١)
 فإن هذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها ، فإن زعمتم أن ما ذكرتموه من خلو
 الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلاً لكون الفعل أصلاً فليس بأولى مما ذكرناه من
 خلو المصدر عن الفعل في كون المصدر أصلاً ؛ فتحقق المعارضة فيسقط الاستدلال .
 وأما قولهم : « إن المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعل ، والفعل وضع له
 « فَعَلَ وَيَفْعَلُ » قلنا هذا باطل ؛ لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر نحو :
 الضرب والقتل ، وما نسميه فعلاً من فَعَلَ وَيَفْعَلُ إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل
 في زمان معين ، ومن المحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته ؛ لأنه لو جاز أن يقال :
 « ضرب زيد » قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك : أخبرك بما لا تعرف ،
 وذلك محال ، والذي يدل على صحة ما ذكرناه تسميته مصدراً ، قولهم : « إن المراد
 به المفعول لا الموضع كقولهم مركب فاره ، ومشرب عذب أي مركوب فاره ،
 ومشروب عذب » قلنا : هذا باطل من وجهين ؛ أحدهما أن الألفاظ إذا أمكن حملها
 على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع
 لا للمفعول ؛ فوجب حمله عليه .

والثاني : أن قولهم : « مركب فاره ومشرب عذب » يجوز أن يكون المراد به
 موضع الركوب ، وموضع الشرب ونسب إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة ، كما يقال :
 « جرى النهر » والنهر لا يجري ، وإنما يجري الماء فيه ، قال الله تعالى : (تجري من تحتها
 الأنهار) فأضاف الفعل إليها وإن كان الماء هو الذي يجري فيها ؛ لما بينا من المجاورة ،
 ومنه قولهم : « بئس آسن » و « مكان آمن » فأضافوا الأمن إليه مجازاً ؛ لأنه يكون
 فيه ؛ قال الله تعالى : (وإذ قال إبراهيم ربي اجعل هذا البلد آمناً) وقال تعالى : (أولم
 يروا أننا جعلنا حرمًا آمناً) فأضاف الأمن إليه لأنه يكون فيه ، ومنه قوله تعالى :
 (بل مكر الليل والنهار) فأضاف المكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيهما ، ومنه قولهم :
 « ليل نائم » فأضافوا النوم إلى الليل لكونه فيه ، قال الشاعر :

(١) هذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد - كما قال المؤلف - وقد أنشده ابن منظور في
 اللسان مرتين . وتفادق قومي : يريد فقد بعضهم بعضاً ، وقد اختلف أهل اللغة في تفسير قوله : « بهراً »
 فقال قوم : أراد ؛ خيبة لهم ، وقيل : أراد تمسأ لهم ، وقيل معناه : غلبة لهم وقهراً ، أي غلبوا وقهروا ،
 قال الأعمش : « يقول : فقد بعض قومي بعضاً حيث لم يعينوني على جارية شغقت بجها ، وعرضوني لتلف
 مهجتي حياها ، فقهرهم العدو قهراً » .

لقد لُميتنا يأمَّ غَيِّلانَ في السُّرى ونِميتِ وما ليلُ المَطِيِّ بِتائِمِ (١)
 أي بِمَنومِ فيه ، ومنه قولهم « يومٌ فاجرٌ » فأضافوا الفجورَ إليه لأنَّه يقع فيه ، قال
 الشاعر :

ولَمَّا رأيتُ الخيلَ تَتَرى أَنائجاً علمتُ بأنَّ اليومَ أحْمَسُ فاجرُ (٢)

أي مَفجور فيه ، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى ، وكلام العرب
 أَكثَر من أن تُحصى ، فذل على أن المراد بقولهم : « مركبُ فارِه ، ومشربٌ عذبٌ »
 موضع الركوب وموضع الشرب ، وأضيف الفِراهِة والعذوبة للمجاورة على ما بيننا .
 وقد أفردنا في هذه المسألة جزءاً استوفينا فيه القول ، واستقصينا فيه الكلام ،
 والله أعلم .



(١) هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية ثابتة في ديوانه (٥٥٣) ، وهي إحدى التناقض بينه وبين الفرزدق .

(٢) لم أعر لهذا البيت على نسبة إليه قائل معين ، وتترى : من الموازية ، وهي التتابع فهذه التاء بدل من واو ، مثل التاء من « نخسة » « أنائجاً » : جمع وثيج يريدون أنه قوي .

مسألة

هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه ؟

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز ، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه ، وذلك نحو قولك : « يآل عام » في يآل عامر ، و « يآل مال » في يآل مالك ، وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف جائز أنه قد جاء في استعمالهم كثيراً ، قال زهير بن أبي سلمى :

خلوا حظكم يآل عيكرم واحفظوا أو اصبرنا والرحم بالغيب نذكر
 أراد : « يآل عيكرمة » إلا أنه حذف التاء للترخيم ، وهو عكرمة بن خصيفة بن قيس بن عيلان بن مضر ، وهو أبو قبائل كثيرة من فيس ، وقال الآخر :

أبا عرو لا تبعد فكل ابن حررة سيدعوه داعي مية فيجيب (١)

أراد : « أبا عروة » . وقال الآخر :

إما تررتي اليوم أم حمز قاربت بين عنتي وجمزتي

أراد : « أم حمزة » والشواهد على هذا كثيرة جداً ، فدل على جوازه ؛ ولأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، فجاز ترخيمه كالمفرد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم ، وهي أن يكون الاسم منادى ، مفرداً ، معرفة ، زائداً على ثلاثة أحرف . والدليل على اعتبار هذه الشروط : أما شرط كونه منادى فظاهر ؛

(١) هذا البيت من شواهد شرح المفصل ص / ١٨٥ . « لا تبعد » أصل معناه : لاتفك ، ولكنهم يريدون لا ينفطع ذكرك . وموطن الاستشهاد بالبيت هو في قوله : « أبا عرو » فإن هذا منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مركب إضافي ، وقد رحمه الشاعر بحذف آخر المضاف إليه فإن أصله : « يا أبا عروة » .

(٢) العنت : ضرب من السير ، والحجز : أشد من العنت ويشبه الثوب . وصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه ضحفاً ، والاستشهاد بالبيت في قوله « أم حمز » ، وشأنه شأن البيت السابق تماماً .

لأنهم لا يرحمون في غير النداء إلا في ضرورة الشعر ، ألا ترى أنهم لا يقولون في حالة الاختيار في غير النداء ، « قامَ عامر » في عامر ، ولا « ذَهَبَ مالٍ » في مالك فدل على أنه شرط معتبر . وأما شرط كونه مفرداً فظاهر أيضاً ؛ لأن النداء يؤثر فيه البناء ، ويغيره عما كان عليه قبل النداء ، ألا ترى أنه كان معرباً فصار مبنياً ؟ فلما غيره النداء عما كان عليه من الإعراب قبل الغناء جاز فيه الترخيم ؛ لأنه تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير ؛ فأما ما كان مضافاً فإن النداء لم يؤثر فيه البناء ولم يغيره عما كان عليه قبل النداء ؛ ألا ترى أنه معرب بعد النداء كما هو معرب قبل النداء ؟ وإذا كان الترخيم إنما سَوَّغَهُ تغيير النداء ، والنداء لم يغير المضاف فوجب أن لا يدخله الترخيم ؛ فصار هذا بمنزلة حذفت الياء في النسب من باب فُعَيْلَة وفُعَيْلَة كقولهم في النسب إلى جُهَيْنة « جُهَيْتِي » وإلى ربيعة « رَبَيْتِي » وإثباتها في باب فُعَيْل وفُعَيْل كقولهم في النسب إلى قُشَيْرٍ « قُشَيْرِي » وإلى جرير « جَرِيرِي » فإن الياء إنما حذفت من باب فُعَيْلَة وفُعَيْلَة دون باب فُعَيْل وفُعَيْل لأن النسب أثر فيه وغيَّرهُ بحذف تاء التأنيث منه ، والتغيير يؤنس بالتغيير بخلاف باب فُعَيْل وفُعَيْل ؛ فإن النسب لم يؤثر فيه تغييراً ، فلم يحذف منه الياء ، فأما قولهم في النسب إلى قريش « قُرَيْشِي » وإلى « هُدَيْل » « هُدَيْتِي » وإلى ثقيف « ثَقَيْفِي » — بحذف الياء في إحدى اللغتين — فهو من الشاذ الذي لا يُقاس عليه ، واللغة الفصيحة إثبات الياء ، وهي أن تقول : « قُرَيْشِي » و « هُدَيْلِي » و « ثَقَيْفِي » ، وهو القياس ، قال الشاعر :

بكل قُرَيْشِيٍّ عليه مَهَابَةٌ سَرِيحٌ إلى داعي النَّدى والتَّكْرُمِ (١)

وقال الآخر :

هُدَيْلِيَّةٌ تدعو إذا هي فاخَرَتْ أباً هُدَيْلياً من غَطَارِفَةٍ نُجْدِي (٢)

وكما أن الحذف هاهنا إنما يختص بما غيَّرهُ النسب دون غيره ، فكذلك الحذف هاهنا للترخيم إنما يختص بما غيَّرهُ النداء — وهو المفرد المعرفة — دون المضاف والنكرة .

(١) هذا البيت من شواهد سيويه ٧٠/٢ ولم يره .

(٢) هذا البيت من شواهد الزمخشري في المفصل ، والاستشهاد بهذا البيت في موضعين ، الأول في قوله : « هُدَيْلِيَّةٌ » والثاني في قوله « أباً هُدَيْلياً » فإن الشاعر قد جمع فيه بين إثبات الياء في الكلمة الأولى وحذف الياء في الكلمة الثانية ، والقياس في مثله إبقاء الياء وعدم حذفها .

وأما شرط كونه زائداً على ثلاثة أحرف فنذكر ذلك في المسألة التي بعد هذه المسألة إن شاء الله .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه ؛ لأنه محمول عندنا على أنه حذف التاء لضرورة الشعر ، والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر في غير النداء ، قال الشاعر :

أودى ابن جُلهمَ عبادَ بصرِمتِهِ إن ابن جُلهمَ أمسى حيةً الوادي (١)
أراد « جُلهمَة » فحذف التاء لضرورة الشعر ، وقال الآخر :

ألا أضحت حبالكمُ رماما وأضحت منك شاسعة أماما (٢)
أراد « أمامة » وقال الآخر : (٣)

إن ابن حارثَ إن أشتقَ لرؤيتِهِ أو أمتدحه فإنّ الناس قد علموا

(١) هذا البيت من كلام الأسود بن يفر - بالفاء - وهو من شواهد سيبويه ٣٤٤/١ . أودى بها : ذهب بها . الصرمة : القطعة من الإبل ما بين الثلاثين إلى الأربعين . حية الوادي : كناية عن حمايته ناحيته . ومحل الاستشهاد هو : « جلهم » ، والعرب سميت المرأة جلهم والرجل جلهمة ، فيجوز أن يكون الشاعر قد عني أمه أو أباه ، فإن كان عني أباه فقد رخم مع أنه غير منادى ، وقد أبقى الشاعر فتحة الميم على لغة من ينتظر الحرف المحذوف . وإن كان عني أمه فليس في البيت ترخيم ولا استشهاد ، وتكون فتحة « جلهم » نائبة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، كزيتب ورياب .

(٢) هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطمي ، وروايته في الديوان على قلق في وزنه (ص ٥٠٢) :

أصبح جبل وصلكم رماما وما عهد كهسك يا أماما

أما الاستشهاد بالبيت على رواية النحاة ففي قوله : « أماما » إذ رخمه الشاعر فحذف التاء في غير النداء وأبقى الفتحة قبل التاء المحذوفة ، فهذا يدل على أن ترخيم غير المنادى في الضرورة يجيء على الوجهين اللذين يجيء عليهما ترخيم المنادى ، تعني أنه يجوز عند الضرورة ترخيم الاسم الذي ليس منادى مع قطع النظر عن الحرف الذي حذف للترخيم فتعامل الحرف الذي صار آخر الكلمة والذي يستحقه من حركات الإعراب ، ويجوز ألا يقطع النظر عن الحرف الذي حذف للترخيم فتبقي الحرف الذي صار آخر الكلمة صار على حركته التي كانت عليه قبل الترخيم وتعمل حركة الإعراب مقدرة على الحرف الذي حذف : وهذه لغة من ينتظر ، أما الأولى فلهذا من لا ينتظر .

(٣) هذا البيت من كلام أوس بن حبياء ، وهو من شواهد سيبويه ٣٤٣/١ ، والمراد به ابن حارث ابن حارثة بن بدر الغداني سيد بني غدانه بن يربوع بن تميم . وقد رخم الشاعر « حارث » فحذف التاء منه وأبقى الحرف الذي قبل التاء على حركته على لغة من ينتظر ، لهذا لا يجوز إعرابه إعراب الأسماء المنوعة من الصرف ، لأنه ليس باسم قبيلة ولا بعلم مؤنث .

أراد « ابن حارثة » . وقال الآخر :

أبو حنشٍ يُؤرِّقني وطاسسقٌ وعمَّارٌ وآونةٌ أنثالا(١)

أراد « أنثالة » . وزعم المبرد أنه ليس في العرب أنثالة ، وإنما هو أثال . ونصبه على تقدير : يذكرني آونة أنثالا ، وقيل : نصبه لأنه عطفه على الياء والنون في « يؤرقي » كأنه قال : يؤرقي وأنثالا . وقال بعض بني عيس :

أرقٌ لأرحامٍ أراها قريسةٌ الحارث بن كعبٍ لا لحرِّمٍ ورأسبٍ(٢)

أراد : « الحارث بن كعب » وعبسٌ والحارث بن كعب بن ضبة بنحوة فيما يزعمون .

وعلى كل حال فالترخيم في غير النداء للضرورة مما لاخلاف في جوازه ، والشواهد عليه أشهر من أن تذكر ، وأظهر من أن تنكر ، وكما أن الترخيم في ذلك كله لا يدل على جوازه في حالة الاختيار ، فكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات ، وإذا كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر في غير النداء فلأن يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق الأولى .

وأما قولهم : « إن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، فجاز ترخيمه كالمفرد » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان هذا معتبراً لوجب أن يؤثر النداء في المضاف البناء كما يؤثر في المفرد ، فلما لم يؤثر النداء فيه البناء دلَّ على فساد ما ذهبتم إليه ، والله أعلم .

(١) هذا البيت من كلام عمرو بن أحر ، وهو من شواهد سيبويه ٣٤٣/١ .

(٢) أرق : أعطف . الأرحام : جمع رحم ، وهو في الأصل القرابة من جهة النساء ، وقد يراد به الضاربة مطلقاً . وجرم : قبيلة من قضاعة ، ورأسب : قبيلة أيضاً . وقد حذف الشاعر الناء من « الحارث » ترخيماً في غير المنادى وأبقى الحرف قبل الناء على حركته على لغة من ينتظر كما رأينا .

ومن هذه الشواهد المتعددة تعلم أن الذي وقع من العرب في أشعارها من ترخيم غير المنادى قد جاء على طريقين الإبقاء على حركة ما قبل المحلوف وهو لغة من ينتظر ، والثاني : تحريك الحرف بالحركة التي يقتضيها العامل ويسمى هذا لغة من لا ينتظر ، وقد قبل سيبويه الوجهين جميعاً نظراً منه إلى ماورد عن العرب .

مسألة

القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ، لأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها ، قال الشاعر :

فَرَجَجَتْهُمَا بِمِزْجَةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ (١)

والتقدير : زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقَلُوصَ ، فصل بين المضاف والمضاف إليه بالقَلُوصَ ، وهو مفعول ، وليس بظرف ولا حرف خفض ، وقال الآخر :

تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِيرُ ، وَقَدْ شَقَّتْ غَلَائِلَ عَيْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا (٢)
والتقدير : شَقَّتْ غَلَائِلَ صُدُورَهَا عَيْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا ، فصل بين المضاف والمضاف إليه ، وقال الآخر :

يُطِيفُنَ بِجُوزِي الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرْعَ بُوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقَيْسِيِّ الْكِنَائِنِ (٣)

(١) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها : زججتها : طنتها بالزج ، والزج - بضم الزاي ، وتشديد الجيم - الحديدية التي تتركب في أسفل الرمح ، فأما الحديدية التي تتركب في أعلى الرمح فهي السنان بزنة الكتاب .

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها أيضاً ، بل ذكر المؤلف أنه مصنوع .
وتمر : من المرور ، وتستمر : من الاستمرار ، والغلائل : جمع غليل وهو الضغن ، ويراد به ذهابه واقتلاعه من الصدور ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله : « شقت غلائل عيد القيس منها صدورها » فقد زعم الكوفيون أن الشاعر قد فصل بين المضاف الذي هو قوله غلائل ، والمضاف إليه الذي هو قوله صدورها بأجنبي ، وهو فاعل شقت .

(٣) هذا البيت من كلام الطرماع بن حكيم ، انظر الديوان / ١٦٩ / ، والبيت في وصف بقر الوحش ، و « تطفن » أي : تدرن حوله ، تقول : طاف الرجل بالقوم ، وطاف عليهم ، وأطاف أيضاً : أي : استدار ، وأطاف فلان بالامر ، إذا أحاط به .

والتقدير : من قرع الكنائس القيسي .

وقال الآخر :

فأصبحت بعد خطّ بهجتها
كأن قرأ رُسومها قلماً (١)

والتقدير : بعد بهجتها ، ففصل بين المضاف الذي هو « بعد » والمضاف إليه الذي هو « بهجتها » بالفعل الذي هو « خطّ » وتقدير البيت : فأصبحت قرأ بعد بهجتها كأن قلماً خط رُسومها . وقد حكى الكسائي عن العرب : هذا غلامُ والله زَيْدٌ . وحكى أبو عبيدة قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة تجترُّ فتسمع صوتَ والله ربّها ، فصل بين المضاف والمضاف إليه ، بقوله : « والله » . وإذا جاء هذا في الكلام ففي الشعر أُولى ، وقد قرأ ابن عامر أحدُ القراء السبعة (وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شرُكائهم) بنصب « أولادهم » وجر « شرُكائهم » فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله : أولادهم ، والتقدير فيه : قتلُ شرُكائهم أولادهم ، ولهذا كان منصوباً في هذه القراءة ، وإذا جاء هذا في القرآن ففي الشعر أُولى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر كما قال عمرو بن قميئة :

(١) أنشد ابن منظور هذا البيت (خ ط ط) ولم يمزّه ، وهذا البيت مهلهل النسخ مضطرب التركيب ، يصف الشاعر فيه الديار بالخلاء وأرتحال الأيس ، وذهاب المعام ، وأصل نظام البيت هكذا : فأصبحت بعد بهجتها قرأ كأن قلماً خط رُسومها ، فصل بين أصبح وخبرها ، وبين المضاف والمضاف إليه ، وبين الفعل ومفعوله وبين كأن واسمها وقدم خبر كأن عليها وعلى اسمها ، فصار أحجية من الأحاجي ، واستشهاد المؤلف به في قوله « بعد خطّ بهجتها » حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله « بعد » والمضاف إليه ، وهو قوله « بهجتها » بأجنبي وهو قوله « خطّ » وهو فعل ماضٍ فاعله مستتر فيه يعود إلى القلم الذي في آخر البيت ، ومفعول خط هو قوله « رُسومها » وأصل هذه العبارة : كُنْ قلماً خط (هو) رُسومها .

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِيَهْ دَرُّ الْيَوْمِ مِّنْ لَامِهَا (١)

فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ؛ لأن التقدير لِيَهْ دَرُّ مِّنْ لَامِهَا اليوم ، وقال أبو حية النميري :

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ (٢)

فصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : بكفَّ يَهُودِيٌّ يَوْمًا . وقال ذو الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ لِيَغَالِيهِنَّ بِنَسَا أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ (٣)

وقالت امرأة من العرب دُرْنَا بِنْتُ عَيْبَعَةَ الْجَحْدَرِيَّةِ ، وقيل : عَمْرَةَ الْجُشَمِيَّةِ :

هُمَا أَخْوَا فِي الْحَرْبِ مِّنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْؤَةَ فَتَدَاعَاهُمَا (٤)

(١) هذا البيت من كلام عمرو بن قمينة صاحب أمراء القيس في رحلته إلى بلاد الروم ، وهو الذي يقول فيه :
بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أنا لاحقان بقيصرا

والبيت من شواهد سيبويه ٩١/١ . وسأتيها : جبل عيد مياقارتين ، واستعبرت : بكت من وحشة الغربة ولبعدها عن أهلها ، والعرب تقول « لله در فلان » إذا دعوا له أو تمجيبوا من بلوغه للغاية في شيء ما ، وصف الشاعر امرأة نظرت إلى ساتيها فذكرت به بلادها فاستعبرت شوقاً إليها ، ثم قال : لله در من لامها اليوم على بكائها ، يتميم من شأن لأمها وينكر عليه فعله لأنها عنده قد بكت بمن فلا محل للونها . ومحل الاستشهاد هنا هذا البيت قوله : « فان قوله « در » مضاف ، وقوله « من لامها » اسم موصول مضاف إليه ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وهو قوله « اليوم » .

(٢) هذا البيت من كلام أبي حية النميري ، واسمه الهيم بن الربيع ، وهو من شواهد سيبويه ٩١/١ . وصف أبو حية رسوم الدار فشبها بالكتاب في دقتها والاستدلال بها ، وخص اليهودي لأن اليهود هم أهل الكتابة ، وجعل كتابته بعضها متقارباً وبعضها متفرقاً متبايناً لاقتضاء آثار الديار تلك الصفة والحال ، ومعنى قوله « يزيل » يفرق ما بينها ويباعد .

ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « بكفَّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ » فان قوله « كف » مضاف إلى قوله « يهودي » وقد فصل بينهما بالظرف « يَوْمًا » .

(٣) هذا البيت من كلام ذي الرمة غيلان بن عتبة ، وهو من شواهد سيبويه ٩٢/١ . هذا البيت لشاعرة من شواهد العرب من كلمة ترثي فيها أخوين لها ، وقد اختلفت الرواة في تسميتها ،

والبيت من شواهد سيبويه ٩٢/١ . وأصل النبوة أن يضرب بالسيف فلا يمضي في الضريبة ، رثت أخويها فهي تقول لقد كانا لمن ليس له أخ في الحرب ولا ناصر يأخذ بيده أخوين ينصرانه إذا دمه العدو ، ويأخذان بيده إذا غشيه الموت فخاف ألا يستطيع دفع الهلاك عن نفسه . وهنا أيضاً فصل بين المضاف والمضاف إليه بالخيار والمجرور الذي هو قوله « في الحرب » .

فصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : هما أخوا من أخا له في الحرب ؛ لأن الظرف (١) وحرف الجر يتسع فيهما مالا يتسع في غيرهما ، فبقينا فيما سواهما على مقتضى الأصل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرفُ قائله فلا يجوز الاحتجاج به .

وأما ما حكى الكسائي من قولهم « هذا غلامٌ والله زيد » وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم : « فتسمع صوتَ والله ربِّها » فنقول إنما جاء ذلك في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد ، فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو « لغوا » لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقعا .

والذي يدل على صحة هذا أننا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجيء عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام .

وأما قراءة من قرأ من القراء (وكذلك زُينَ لكثير من المشركين قَتَلَ أولادهم شركائهم) فلا يسوغُ لكم الاحتجاج بها ؛ لأنكم لا تقولون بموجبها ؛ لأن الإجماع واقعٌ على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالفعل في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار فبان أنها إذا لم يجوز أن تجعل حجة في النظر لم يجوز أن تجعل حجة في القبض .

والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة ، وهم القاريء ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة ، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام « شركائهم » مكتوباً بالياء ، ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركائهم) بالواو فدل ذلك (٢) على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

(١) قوله : « لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما » تعليل لقوله فيما سبق « وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر » .

(٢) أي يدل وهي القراءة ، وعدم صحة الاستدلال بها على صحة ما ذهبنا إليه .

مسألة

(هل يجوز العطف على الضمير المخفوض ؟)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك « مررتُ بك وزيد » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب قال الله تعالى : (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) بالخفض وهي قراءة أحد القراء السبعة - وهو حمزة الزيات - وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش ، ورواية الأصفهاني والحلي عن عبد الوارث ، وقال تعالى : (ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم) فما : في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهن) وقال تعالى : (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة) فالمقيمين : في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة يعني من الأنبياء عليهم السلام ، ويجوز أيضاً أن يكون عطفاً على الكاف في (قبلك) والتقدير فيه : ومن قبل المقيمين الصلاة ، يعني من أمثك ، وقال تعالى : (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) فعطف (المسجد الحرام) على الهاء من (به) وقال تعالى : (وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين) فمن : في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (لكم) فدل على جوازه ، وقال الشاعر :

فاليوم قرّبتَ تهجونا وتشتمننا فاذهبُ فما بك والأيام من عجب (١)

فالأيام : خفض بالعطف على الكاف في « بك » والتقدير : بك وبالأيام . وقال الآخر :

(١) معنى البيت : إن هجاءك الناس وشتمهم لن عجائب الدهر ، وقد كثرت هذه الأعمال منك حتى صارت لا يتعجب منها . والاستشهاد في قوله : « فما بك والأيام » ، حيث عطف قوله « الأيام » بالواو على الضمير المتصل المجرور محلاً بالياء في قوله « بك » من غير أن يمسد مع المعطوف العامل في المعطوف عليه ، وذلك في نظر البصريين ضرورة من الضرورات التي تقع في الشعر .

أَكْرَهَ عَلَى الْكَيْبِ لَا أَبْلَى أَيْهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا

فَعَطَفَ « سِوَاهَا » بِأَمْ عَلَى الضَّمِيرِ فِي « فِيهَا » وَالتَّقْدِيرُ : أَمْ فِي سِوَاهَا .

وَقَالَ الْآخَرُ :

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَائِفُ (١)

فَالْكَعْبُ : مَخْفُوضٌ بِالْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ فِي « بَيْنَهَا » وَالتَّقْدِيرُ : وَمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَعْبِ غُوطٌ نَفَائِفٌ ، يَعْنِي أَنَّ قَوْمَهُ طَوَالَ ، وَأَنَّ السَّيْفَ عَلَى الرَّجْلِ مِنْهُمْ كَأَنَّهُ عَلَى سَارِيَةٍ مِنْ طَوْلِهِ ، وَبَيْنَ السَّيْفِ وَكَعْبِ الرَّجْلِ مِنْهُمْ غَائِطٌ - وَهُوَ الْمَكَانُ الْمَطْمُنُ مِنَ الْأَرْضِ - وَنَفَائِفٌ : وَاسِعَةٌ ، أَي بَيْنَ السَّيْفِ وَالْكَعْبِ مَسَافَةٌ ؛ فَعَطَفَ « الْكَعْبُ » عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ فِي « بَيْنَهَا » . وَقَالَ الْآخَرُ :

هَلَا سَأَلْتَ بَدِي الْجَمَاجِمَ عَنْهُمْ وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحْرِقِ (٢)

فَأَبِي نُعَيْمٍ : خَفَضَ بِالْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ فِي « عَنْهُمْ » ؛ فَهَذِهِ كَلِمَاتُهَا شَوَاهِدُ ظَاهِرَةٌ تَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ .

وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَن قَالُوا : إِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَارَ مَعَ الْمَجْرُورِ بِمِثْلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ ، فَإِذَا عَطَفْتَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ - وَالضَّمِيرُ إِذَا كَانَ مَجْرُورًا اتَّصَلَ بِالْجَارِ ، وَلَمْ يَنْفَصِلْ مِنْهُ ، وَلِهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَّصِلًا ، بِخِلَافِ ضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ

(١) مِنْ شَوَاهِدِ ابْنِ عِيْشٍ فِي شَرْحِ الْمُفَصَّلِ (ص ٤٠٠) . الْعُوطُ : جَمْعُ غَائِطٍ وَهُوَ الْمَطْمُنُ مِنَ الْأَرْضِ ، وَنَفَائِفٌ جَمْعُ نَفْفٍ - هُوَ زَنْ جَمْفَرٍ - الْهَوَاءُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ . وَكُلُّ شَيْءٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَرْضِ مَهْوًى فَهُوَ نَفْفٌ . وَفَرِ الْأَصْمَعِيُّ النَّفْفُ بِالْمَهْوَاةِ بَيْنَ الْجِبَلَيْنِ . وَعَلَى الْإِسْتِشْهَادِ بِالْبَيْتِ قَوْلُهُ « مَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ » حَيْثُ عَطَفَ الْكَعْبُ بِاللِّوَاءِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ بِإِضَافَةِ الظَّرْفِ - وَهُوَ قَوْلُهُ بَيْنَ - إِلَيْهِ ، مِنْ غَيْرِ أَنَّ يَمِيدَ الْعَامِلِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ يَدُلُّ لِلْكَوْفِيِّينَ الَّذِينَ أَجَازُوا ذَلِكَ ، وَلَمْ يَقْتَصِرُوا عَلَى حَالِ الضَّرُورَةِ .

(٢) ذُو الْجَمَاجِمِ : أَصْلُهُ بِشَمِّ أَوْلِهِ ، وَقَدْ يُقَالُ بِفَتْحِهِ ، قَالَ يَاقُوتٌ « جَمَاجِمٌ بِالضَّمِّ وَهُوَ مِنْ أِبْنِيَةِ التَّكْثِيرِ ، وَالْمِيَالِفَةُ ، وَذُو جَمَاجِمٍ : مِنْ مِيَاءِ الْعَسَقِ ، عَلَى سَبِيلَةِ يَوْمٍ مِنْهُ ، وَقَدْ يُقَالُ فِيهِ بِالْفَتْحِ أَيْضًا » . وَقَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ « وَالْجَمَاجِمُ : مَوْضِعٌ بَيْنَ الدُّنَاءِ وَمَتَالِحِ فِي دِيَارِ تَمِيمٍ ، وَيَوْمَ الْجَمَاجِمِ : مِنْ وَقَائِعِ الْعَرَبِ فِي الْإِسْلَامِ مَعْرُوفٌ » وَعَلَى الْإِسْتِشْهَادِ بِهَذَا الْبَيْتِ قَوْلُهُ « عَنْهُمْ وَأَبِي نُعَيْمٍ » حَيْثُ عَطَفَ قَوْلُهُ « أَبِي نُعَيْمٍ » بِاللِّوَاءِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ الْمَجْرُورِ مَحَلًّا بِهِنَّ ، مِنْ غَيْرِ أَنَّ يَمِيدَ الْعَامِلِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ - وَهُوَ حَرْفُ الْجَرِّ الَّذِي هُوَ مِنْ - مَعَ الْمَعْطُوفِ . وَهَذَا ظَاهِرٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

والمنصوب - فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار . وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين ؛ فينبغي أن لا يجوز العطف عليه . كما لا يجوز العطف على التنوين ، والدليل على استوائهما أنهم يقولون « يا غلام » فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين وإنما اشتبهتا لأنهما على حرف واحد ، وأتبعهما يكملان الاسم . وأتبعهما لا يفتصل بينهما وبينه بالطرف ؛ وليس كذلك الاسم المظهر .

ومنهم من تمسك بأن قال : أجمعنا على أنه لا يجوز عطف المضمير المجرور : على المظهر المجرور فلا يجوز أن يقال « مررتُ بزَيْدٍ وَكَآ » فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمير المجرور ، فلا يقال « مررتُ بكُ وزَيْدٌ » لأن الأسماء مشتركة في العطف ، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه .

والاعتماد من هذه الأدلة على الأول .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) فلا حجة لهم فيه مسسن وجهين : أحدهما : أن قوله (والأرحام) ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور . وإنما هو مجرور بالقسم . وجواب القسم قوله : (إن الله كان عليكم رقيباً) والوجه الثاني : أن قوله (والأرحام) مجرور بياء مقدره غير المفظوظ بها ، وتقديره : وبالأرحام فحدثت لذلك الأولى عليها ، وله شواهد كثيرة في كلامهم سندكر طرفاً منها مستوفى في آخر المسألة إن شاء الله تعالى .

وأما قوله تعالى : (ويستفتونك في النساء ، قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم) فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين :

أحدهما : أنا لانسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع رفع العطف على (الله) والتقدير فيه : الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم ، وهو إذ آن . وهو أوجه الوجهين .

والثاني : أنا نسلم أنه في موضع جر ، ولكن بالعطف على (النساء) من قوله (يستفتونك في النساء) لاعلى الضمير المجرور في (فيهن) .

وأما قوله تعالى : (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين) فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين :

أحدهما : أنا لانسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع نصب على المدح بتقدير فعل . وتقديره أعني المقيمين ، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرار العطف والوصف ، وقد يستأنف فيرفع ، قال الله تعالى : (وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء) فرفع (الموفون) على الامتناف ، فكأنه قال : وهم الموفون ، ونصب (الصابرين) على المدح ، فكأنه قال : اذكر الصابرين ، ثم قالت الحرنق امرأة من العرب : (١)

لايَبْعَدَنَّ قومي الذبا هَمْ سَمَّ العُدَاةِ وآفةُ الجُزْرِ
النازلون بكنل معتركٍ والطيبين معاقداً الأزر

فنصبت الطيبين على المدح ، فكأنها قالت : أعني الطيبين ، ويروى أيضاً ، الطيبون « بالرفع أي : وهم الطيبون ، وقال الشاعر : (٢)

إلى الملكِ القرمِ وابنِ الممامِ وليثِ الكتيبةِ في المزدحمِ
وذا الرأي حين تُغمُّ الأمسورُ لذاتِ الصليلِ وذاتِ اللجُمِ

(١) هذان البيتان من كلام الحرنق أخت طرفة بن العبد . هما من شواهد سيبويه . المعترك : اسم مكان الازدحام في الحرب . ويقال « فلان طيب معقد الإزار » إذا كان عفيفاً لا يخله لفاحشة . وصفت قومها بالظهور والغاية على العدو وبالكرم ونحر الإبل للأضياف . وبأنهم شجعان صيد وأبطال صناديد يلازمون الحرب ولا يفارقونها ، وبأنهم أعف عن الفواحش لا يذنون منها ولا يقربونها .

(٢) أنشد الـ مخمري أول هذين البيتين في الكشاف ١٥/١ ط بولاق ، والقرم : الرجل العظيم ، وأصل الليث السبع والكتيبة : الجماعة والفصيلة من الجيش ، وأراد بليث الكتيبة الشجاع الفاتك ، والمزدحم : أصله مكان الازدحام ، وأراد هنا مكان المعركة . تغم الأمور : أي تنفعل . وذات الصليل وذات اللجم : معارك الحرب وأصل الصليل : صوت السيوف ، واللجم جمع لجام : العنان الذي يقود به الفارس فرسه . والاستشهاد به هنا في قوله « وذا الرأي » حيث قطعه عما قبله إلى النصب بفعل محذوف تقديره أمدح أو أذكر أو أعني .

فنصب « ذا الرأي » على المدح ، فكذلك هاهنا ، وقال الآخر : (١)
 وكلُّ قومٍ أطاعوا أمرَ مُرشدِهِمْ
 إلا نُميراً أطاعتْ أمرَ غاويهِمْ
 الطاعينَ ولما يُظعنوا أحسداً والقائلونَ : لِمَنْ دارٌ نُخْلِياً
 فرفع « القائلون » على الاستئناف ، ولك أن ترفعهما جميعاً ، ولك أن تنصبهما جميعاً ،
 ولك أن تنصب الأول وترفع الثاني ، ولك أن ترفع الأول وتنصب الثاني ، لاختلاف في
 ذلك بين النحويين .

والوجه الثاني : أنا نسلم أنه في موضع جر ، ولكن بالعطف على « ما » من قوله
 (بما أنزل إليك) فكأنه قال : يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين ، على أنه قد روي عن عائشة
 عليها السلام أنها سئلت عن هذا الموضع ، فقالت : هذا خطأ من الكاتب ، وروي عن
 بعض ولد عثمان أنه سئل عنه ، فقال : إن الكاتب لما كتب (وما أنزل من قبلك)
 قال : وما أكتب ؟ فقليل له : اكتب والمقيمين الصلاة ، يعني أن المحلّ أعمل قوله
 « اكتب » في (المقيمين) على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها فكتبها على
 لفظ المحلّ .

وأما قوله تعالى : (وصدّ عن سبيل الله وكفرّ به والمسجد الحرام) فلا حجة لهم
 فيه ، لأن المسجد الحرام ، مجرور بالعطف على (سبيل الله) لا بالعطف على (به) والتقدير
 فيه : وصدّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ، لأن إضافة الصد عنه أكثر في الاستعمال
 من إضافة الكفر به ، ألا ترى أنهم يقولون : « صدّدته عن المسجد » ولا يكادون
 يقولون : « كفرت بالمسجد » ؟

وأما قوله تعالى : (وجعلنا لكم فيها معاشٍ ومنّ لسنم له برازقين) فلا حجة
 لكم فيه ، لأنّ (منّ) في موضع نصب بالعطف على (معاش) أي : جعلنا لكم
 فيها المعاش والعبيد والإماء .

وأما قول الشاعر : فأذهب فما بك والأيام من عجب .

(١) هذان البيتان من شواهد سيبويه ٢٤٩/١ . غارها : مغوبها أي باعثها على النفي . وقوله : الطاعين ...
 يريد أنهم يفارقون ديارهم خوفاً من عدوهم وأنهم لا يستطيعون أن يحملوا أحداً على مارقة داره .
 والاستشهاد به في « والقائلون » حيث رفته على القطع بانضمام مبتدأ . والتقدير هم الـ ون . ويجوز
 أن يكون قوله « الطاعين » تابعاً لقوله « نميراً » .

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنه مجرور على التسم . لا بالعطف على الكاف في « بك » . وأما قول الآخر :

أفيها كان حنني أم سواها

فلا حجة فيه أيضاً ، لأن « سواها » في موضع نصب على الظرف . وليس مجروراً على العطف لأنها لاتقع إلا منصوبة على الظرف . وقد ذكرنا ذلك في موضعه .

وأما قول الآخر : وما بينها والكعب غوطاً تفتانُ .

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنه ليس مجروراً على ما ذكرنا ، وإنما هو مجرور على تقدير تكرير « بين » مرة أخرى . فكأنه قال : وما بينها وبين الكعب . فحذف الثانية للدلالة الأولى عليها ، كما تقول العرب : ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمر ، يريدون « ولا كل سوداء » فيحذفون « كل » الثانية للدلالة الأولى عليها . وقال الشاعر :

أكلَ امرئٌ تحسبين امراًً ونارٍ توقدُ بالليل ناراً

أراد « وكل نار (١) » فاستغنى عن تكرير « كل » وهذا كثير في كلامهم . وبهذا يبطل قول من توهم منكم أن ياء النسب في قولهم : « رأيت التيمي تيم عدي » اسم في موضع خفض ؛ لأنه أبدل فيها « تيم عدي » فخفضه على البدل ؛ لأن التقدير فيه : صاحب تيم عدي ؛ فحذف « صاحب » وجر ما بعده بالإضافة ؛ لأنه في تقدير التيم ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر : وأبي نُعيم ذي اللسواء المُحرقِ ثم لو حمل ما أنشدوه من الأبيات على ما ادعوه لكان من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، والله أعلم .

(١) البيت من شواهد سيويه ، وينسب إلى أبي داود الإبادي . ومعنى البيت : هل تظنين كل رجل رجلاً ؟ وهل تظنين كل نار توقد بالليل ناراً ؟ . والاسماد بالبيت ههنا في قوله : « ونار » فإن هذه الواو عاطفة و « نار » محتمل وجهين من الإعراب : الأول ؛ يكون مجروراً بتقدير مضاف يكون معطوفاً على كل في قوله « كل امرئ » وعلى هذا الوجه يكون ناعراً قد حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره ، وأصل الكلام تحسبين كل امرئ امرأً وكل نار ناراً ، فكل امرئ : مفعول أول لتحسبين ، وامراً : مفعول الثاني ، وكل نار : معطوف على كل امرئ ، وناراً معطوف على امرأ ، فمطوف على المفعول الأول مثله ، وعلى المفعول الثاني مثله ، فهو عطف اثنين على معمولين لعامل واحد وهو تحسبين ، وكل ما فيه أنه حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره كما قلنا ، وهذا الوجه هو أقرب وجوه الإعراب في هذه الآية ونظائرها ، وهو الذي يعنيه المؤلف باستشهاده هذا البيت في هذا الموضع . والوجه الثاني : أن تجعل الواو عاطفة قد عطفت على جملة ، فتقدر فعلاً كالفعل السابق في الكلام ، وتقدر له مفعولاً أول يكون مضافاً إلى نار المجرور ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : تحسبين كل امرئ امرأً وتحسبين كل نار ناراً ، فحذف الفعل وفاعله ومفعوله الأول ، وأبقى المضاف إليه والمفعول الثاني ، وهذا الوجه أقل قبولاً من الوجه السابق لما فيه من كثرة المحلوفات .

مسألة (المسألة الزبورية)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال : « كنت أظنُّ أن العُرب أشدُّ لسعةً من الزُّبُور فإذا هو إياها » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال « فإذا هو إياها » . ويجب أن يقال « فإذا هو هي » .

أما الكوفيون فاحتجوا بالحكاية المشهورة بين الكسائي وسيبويه ، وذلك أنه لما قدم سيبويه على البرامكة ، فطلب أن يجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة ، حضر سيبويه في مجلس يحيى بن خالد وعنده ولداه جعفر والفضل ومَن حضر بحضورهم من الأكابر ، فأقبل خلف الأحمر على سيبويه قبل حضور الكسائي فسأله عن مسألة ، فأجابه سيبويه ، فقال له الأحمر : أخطأت ، ثم سأله عن ثانية فأجابه فيها ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثالثة ، فأجابه فيها ، فقال له : أخطأت ، فقال سيبويه : هذا سوء أدب ، قال الفراء : فأقبلت عليه وقلت : إن في هذا الرجل عَجَلَةً وَحِدَةً . ولكن ما تقول في من قال « هؤلاء أبونَ ومررت بأبينَ » كيف تقول على مثال ذلك من « وأيت » و « أويت » فقدّر فأخطأ . فقلت : أعد النظر ، فقدّر فأخطأ فقلت : أعد النظر ، فقدّر فأخطأ ، ثلاث مرات يجب ولا يصيب . فلما كثر ذلك عليه قال : لا أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره ، قال : فحضر الكسائي ، فأقبل على سيبويه فقال : تسألني أو أسألك ؟ فقال : بل تسألني أنت ، فأقبل عليه الكسائي فقال : كيف تقول : كنت أظنُّ أن العُرب أشدُّ لسعةً من الزُّبُور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها ؟ فقال سيبويه : فإذا هو هي ، ولا يجوز النصب ؟ فقلت له الكسائي : لَحَنَتِ ثم سأله عن مسائل من هذا النحو نحو : « خرجت فإذا عبدالله القائمُ والقائمُ » فقال سيبويه في ذلك بالرفع دون النصب ، فقال الكسائي : ليس هذا من كلام العرب ، والعرب ترفع ذلك كله وتنصبه ، فدفع ذلك سيبويه ، ولم يُجزَّ النصب ، فقال له يحيى بن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا ببلديكما فمن ذا يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي : هذه العرب يبابك قد اجتمعت من كل أوبٍ ووفدت عليك من كل صقعٍ ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المصرين ، وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم . فيحضرون ويسألون فقال له يحيى وجعفر قد أنصفت : وأمر بإحضارهم فدخلوا وفيهم أبو فقَّعَس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان ، فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه ، فوافقوا الكسائي

وقالوا بقوله ، فأقبل يحيى على سيبويه فقال : قد تسمع . وأقبل الكسائي على يحيى ، وقال : أصلح الله الوزير ! إنه وفد عليك من بلده مؤملاً ، فإن رأيت أن لا ترده خائباً ، فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وتوجه نحو فارس ، وأقام هناك ، ولم يعد إلى البصرة .

فوجه الدليل من هذه الحكاية أن العرب وافقت الكسائي ، وتكلمت بمذهبنا . وقد حكى أبو زيد الأنصاري عن العرب « قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها » مثل مذهبنا ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما من جهة القياس فقالوا : إنما قلنا ذلك لأن « إذا » إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان والظرف يرفع ما بعده ، وتعمل في الخبر عمل ووجدت ؛ لأنها بمعنى وجدت .

وقد قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : إن « هو » في قولهم « فإذا هو إياها » عماد ، ونصبت « إذا » لأنها بمعنى وجدت على ما قدمناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز إلا الرفع لأن « هو » مرفوع بالابتداء ولا بد للمبتدأ من خبر ، وليس هاهنا ما يصلح أن يكون خبراً عنه . إلا ما وقع الخلاف فيه ، فوجب أن يكون مرفوعاً ، ولا يجوز أن يكون منصوباً بوجه ما ، فوجب أن يقال « فإذا هو هي » فهو : راجع إلى الزنبور لأنه مذكر ، وهي : راجع إلى العقرب لأنه مؤنث .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ؛ أما ما روي عن العرب من قولهم « فإذا هو إياها » فمن الشاذ الذي لا يُعْبَأُ به كالجزم بلن والتنصب بلم وما أشبه ذلك من الشواذ التي تخرج عن القياس على أنه قد روي أنهم أعطوا على متابعة الكسائي جعلاً ، فلن يكون في قولهم حجة لتطرق التهمة في الموافقة .

وأما قولهم « إن إذا كانت للمفاجأة كانت بمنزلة وجدت » فباطل ؛ لأنها إن كانت بمنزلة وجدت في العمل فوجب أن يرفع بها فاعل ويُنصب بها مفعولان كقولهم « وجدتُ زيداً قائماً » فترفع الناعل وتنصب المفعولين ، وإن قالوا إنها بمعنى وجدت ولا تعمل عملها كما أن قولهم : « حسبك زيد » بمعنى الأمر وهو اسم وليس بفعل . وكتولهم « أحسينُ بزيد » لفظه لفظ الأمر وهو بمعنى التعجب ، وكتولهم « رحم

الله فلاناً» لفظه لفظ الخبر وهو في المعنى دعاء وكقوله تعالى في قراءة من قرأ بالرفع (لا تُضارُّ والدَةٌ بولدها) لفظه لفظ الخبر والمراد به النهي . وكقوله تعالى : (فتهل أتم متهون) أي : انتهوا ، لفظه لفظ الاستفهام والمراد به الأمر . وكقوله تعالى : (فليمددْ له الرحمن مدًا) لفظه لفظ الأمر والمراد به الخبر ، وكقوله تعالى : (والوالداتُ يرضعنَ أولادَهُنَّ) أي : ليرضعن . لفظه الخبر والمراد به الأمر . إلى غير ذلك من الأماكن التي لا تحصى كثرة . فكذلك نقول نحن هاهنا : « إذا » بمعنى وجدت وهي في اللفظ ظرف مكان ، وظرف المكان يجب رفع المعرفتين بعده . فوجب أن يقال « فإذا هو هي » .

وإن قالوا « إنها تعمل عمل الظرف وعمل وجدت : فترفع الأول لأنها ظرف وتنصب الثاني على أنهما فعل ينصب مفعولين » فباطل ؛ لأنهم إن أعمالوها عمل الظرف بقي المنصوب بلا ناصب وإن أعمالوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومنعولين . وليس لهم إلى إيجاد ذلك سبيل . وأما قول أبي العباس ثعلب « إنَّ هو في قولهم فإذا هو إياها عمادٌ » فباطل عند الكوفيين والبصريين لأن العماد عند الكوفيين - الذي يسميه البصريون الفصل - يجوز حذفه من الكلام ولا يختل معنى الكلام بحذفه . ألا ترى أنك لو حذف العماد الذي هو الفصل من قولك « كان زيدٌ هو القائمُ » فقلت « كان زيدٌ القائمُ » لم يختل معنى الكلام بحذفه ، وكان الكلام صحيحاً . وكذلك سائر الأماكن التي يقع فيها العماد الذي هو الفصل يجوز إنباته وحذفه . ولو حذفته هاهنا من قولهم « فإذا هو إياها » لاختل معنى الكلام ، وبطلت فائدته ؛ لأنه يصير (فإذا إياها) وهذا لا معنى له ولا فائدة فيه ، فبطل ما ذهبوا إليه . والله أعلم .

★ ★ ★

مسألة

(هل يجوزُ مدُّ المقصور في ضرورة الشعر ؟)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوزُ مدُّ المقصور في ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

وأجمعوا على أنه يجوزُ قَصْرُ الممدود في ضرورة الشعر ، إلا أن القراء من الكوفيين اشترط في مد المقصور وقصر الممدود شروطاً لم يشترطها غيره ، فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدود ، نحو فَعَلْتِي تَأْنِيثَ فَعَلَّانَ نحو سَكَّرْتِي وَعَطَّشْتِي ؛ فهذا لا يجوز أن يمدَّ ؛ لأن مذكره سكران وعطشان ، وفَعَلْتِي تَأْنِيثَ فَعَلَّانَ لا يجيء إلا مقصورة ، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياسُ أن يكون مقصوراً وكذلك لا يجوز أن يُقَصَّرَ من الممدود ما لا يجيء في بابه مقصور ، نحو تَأْنِيثَ أَفْعَلٍ نحو بيضاء وسوداء ؛ فهذا لا يجوز أن يُقَصَّرَ ؛ لأن مذكره أبيض وأسود ، وفَعَلَّاءَ تَأْنِيثَ أَفْعَلٍ لا يكون إلا ممدوداً ، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياسُ أن يكون ممدوداً ، فأما ما عدا ما يوجبُ القياسُ أن يكون مقصوراً أو ممدوداً من المقصور والممدود فإنه يجوز أن يمد منه المقصور ويقصر منه الممدود إذا كان له نظير من المقصور أو الممدود ؛ فيجوز عنده مدُّ « رَحَى ، وَهْدَى ، وَرَحَجَى » لأنها إذا مدت صارت إلى مثال سَمَاءَ وَدُعَاءَ وَرِدَاءَ ، ويجوز عنده قصر « سَمَاءَ ، وَدُعَاءَ ، وَرِدَاءَ » لأنها إذا قصرت صارت إلى مثال رَحَى وَهْدَى وَرَحَجَى ، فأما ما لا مثال له من المقصور والممدود إذا مُدَّ وَقَصِرَ فلا يخرج عن بابه من المد والقصر؛ فهذا تفصيل المذاهب .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز مدِّ المقصور أنه قد جاء ذلك عن العرب في أشعارهم ، قال الشاعر : (١)

قَدْ عَلِمْتَ أُمَّ أَبِي السَّعْلَاءِ وَعَلِمْتَ ذَاكَ مَسْعَ الْجُرَاءِ
أَنْ نِعْمَ مَا كَوْلَا عَتْسَى الْخَوَاءِ بِأَلْكَ مِينَ تَمْرٍ وَمِينَ شِيَاءِ
• يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ •

(١) هذه خمسة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدتها ابن منظور في مادة (ل ه ا) . والسعلاء - بكسر السين وسكون العين - أصله السعلاة ، قيل : هي القول ، وقيل : ساحرة الجن ، وتجمع على السعالي ، والعرب تشبه المرأة المعجوز بالسعلاة .

والسعلاء والخوانء واللهاء كله مقصور في الأصل ، ومدّه لضرورة الشعر ؛ فدلّ

على جَوَازِهِ ، وقال الآخر :

١ - إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنَ اللَّهِ ؛ فَهَذَا يُعْطَى . وَهَذَا يُحَدُّ (١)

فمدّ الغِنَاء وهو مقصور ، فدلّ على جَوَازِهِ ، وقال الآخر :

٢ - سَيُغْنِيَنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرَ يَدُومُ وَلَا غِنَاءَ (٢)

وقول الآخر :

٣ - لَمْ نُرْحَبْ بِأَنْ شَخَّصْتَ ، وَلَكِنْ مَرَحَبًا بِالرِّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلًا (٣)

فهذه الأبيات كلها تدل على جوازِهِ .

وأما من جهة القياس فإنما قلنا إنه يجوز مد المقصور لأننا أجمعنا على أنه يجوز في ضرورة الشعر إشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف ، فإشباع الضمة كقوله : * كَأَنَّ فِي أَنْبَابِهَا الْقَرْتَنُفُولُ * .

أراد « الْقَرْتَنُفُولَ » وإشباع الكسرة كقوله :

* لَا عَهْدَ لِي بِنَيْضَسَالٍ *

أراد بِنَيْضَالٍ ، وإشباع الفتحة كقوله :

* أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ *

(١) يجد - بالبناء المجهول - أي يمنع ويحرم ، والاستشهاد بهذا البيت في قوله « والنساء » فإن هذه الكلمة في الأصل مقصورة ، والغنى - بكسر الغين مقصوراً - ضد الفقر ، وفي الحديث : « خير الصدقة ما أبتقت غنى » وفي رواية « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » وأصله مصدر « غنى يغنى » بوزن رضي يرضى ، وقد مدّه الشاعر في هذا البيت حين اضطر لإقامة وزن البيت .

(٢) ومحل الاستشهاد منه قوله « ولا غناء » فإن أصل هذه الكلمة « ولا غنى » بكسر الغين مقصوراً ، ولكن الشاعر مدّه حين اضطر لإقامة وزن البيت .

(٣) شخص الرجل يشخص - مثل فتح يفتح - شخصاً ، إذا ذهب من بلد إلى بلد ، والرضاء : ضد السخط ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله « بالرضاء » فإن أصله الرضا مقصوراً ، لكن الشاعر لما اضطر لإقامة الوزن مدّه ، وهذا يستدل الكوفيون على أنه يجوز للشاعر إذا أبلغته الضرورة أن يمد المقصور ، كما يجوز له عند الضرورة أن يقصر المدود .

أراد الكلِّكلَ ، وقد ذكرنا ذلك مستقصى في غير هذه المسألة ، فإذا كان هذا جائزاً في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشيع الفتحة قبل الألف المقصورة فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالمدود .

وأما البصريون فأحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز مد المقصور لأن المقصور هو الأصل ، والذي يدل على أن المقصور هو الأصل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة ، والألف لا تكون في الممدود إلا زائدة ، والذي يدل على ذلك أيضاً أنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود ؛ فدل على أنه الأصل ، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل فلو جوزنا مدَّ المقصور لأدى ذلك إلى أن نردّه إلى غير أصل ، وذلك لا يجوز ، وعلى هذا يخرج قصر الممدود ؛ فإنه إنما جاز لأنه رَدُّ إلى أصل ، بخلاف مد المقصور ؛ لأنه رَدُّ إلى غير أصله ، وليس من ضرورة أن يجوز الرد إلى أصل أنه يجوز الرد إلى غير أصله ، وهذا لإشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول الشاعر :

• قَدَّ عَلِمَتَ أُمُّ أَبِي السَّعْلَاءِ •

الآيات إلى آخرها - فلا حجة فيها ؛ لأنها لا تعرف ، ولا يعرف قائلها ، ولا يجوز الاحتجاج بها ، ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذي صاروا إليه .

وأما قول الآخر :

• إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنْ اللَّهِ •

وقول الآخر :

• فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ •

فلا حجة لهم فيه أيضاً ، وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن الإنشاد بفتح الغين والمد ، والغِنَاءُ ممدود بمعنى الكفاية ، قال طرفة :

وَلَا نُجْعَلُنِي كَأَمْرِي لَيْسَ هَمَّهُ كَهَمِّي، وَلَا يُعْنِي غَنَائِي وَمَشْهَدِي (١)

والوجه الثاني : أنا نسلم أن الرواية بكسر الغين ، ولكن تكون مصدراً لغائته : أي فاخرته بالغنى ، يقال : غانته أغانيه غناء ، كما تقول : وآلَيْتُهُ أُوَالِيهِ وِلاءً ، وعاديته أعاديته عِداءً بمعنى وآلَيْتُهُ ، قال امرؤ القيس :

فَعَادَى عِدَاءَ بَيْنَ تَوْرٍ وَتَعَجَّةٍ دِرَاكًا، وَلَمْ يُنْضَخْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلَ (٢)
فكذلك ها هنا ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

... .. وَلَكِي... .. مَرَحِبًا بِالرُّضَاءِ مِثْلِكَ وَأَهْلًا

لأن « الرضاء » مصدر راضيته مرأضاة ورضاء ، فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم « إنه يجوز إشباع الحركات فتنشأ عنها الحروف - إلى آخر ما ذكره » فنقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أن إشباع الحركات هنا لكيؤدي إلى تغيير واحد ،

(١) هذا هو البيت الرابع والتسعون من قصيدة طرفة بن العبد البكري الملقبة (انظر شرح التبريزي ص ٩٦) ليس هم كهمي : يريد ليس عزمه مثل عزمي ولا طلبه للمناجى مثل طلبني ، ولا يعني غنائي : أي لا ينفع في المواطن التي أنفع فيها ولا يسد كما أسد ، يريد يريد أنه لا يكون مثله في المواطن التي تظهر فيها قيم الرجال كموطن الحرب ومجالس الخصومات والمفاخرات .

(٢) هذا هو البيت السادس والستون من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي (انظر شرح التبريزي على المملقات ص ٤٦ ط السلفية) . وعادي : معناه والى بين اثنين في طلق واحد ولم يرق ، تقول : عادي الفارس بين صيدين ، وبين رجلين ، إذا طمنهما طمتين متواليتين ، والعناء : مصدر هذا الفعل ، وهو بكسر العين ممنوداً ، ومعناه الموالاة والمتابعة بين الاثنين يصرح أحدهما على إثر الآخر في طلق واحد ، ودراكاً : أي مداركة ، وهو مصدر في موضع الحال ، يصف امرؤ القيس نفسه بالسرعة وأنه يدرك الوحش ويمكن راحته من صيدها من غير أن يظهر عليه أثر الجهد والتعب حتى أنه لا يرق مع شدة جريه . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « عداء » فانه بكسر العين المهملة مصدر عادي ، وهو ممنود قياسي ، وعرس المؤلف من إنشاد هذا البيت هنا أن يقول : إنه يجوز أن يكون « الفناء » في البيتين اللذين أنشدهما الكوفيون بكسر الغين كما قالوا ، لكن لا على أنهما مصدر غنى كرضي ، بل على أنهما مصدر « غاني » أي فاخر في الغنى ، ولست في حاجة إلى أن نعيد عليك هنا قول ابن هشام « وهو تسف » وقد وافق الكوفيون في هذه المسألة ابن ولاد ابن خروف ، وقد قرأ طلحة بن مصرف في قوله تعالى (يكاد سنا برقسه يلذهب بالأبصار) بعد السنا وأصله مقصور ، فإذا صححت رواية هذه القراءة دل على جواز مد المقصور في سمة الكلام ، ولم يقصر الجواز على الضرورة .

وهو زيادة هذه الحروف فقط ، وأما ما هنا فإنه يؤدي إلى تغييرين : زيادة الألف الأولى ، وقلب الثانية همزة ؛ وليس من ضرورة أن يجوز ما يؤدي إلى تغيير واحد أن يجوز ما يؤدي إلى تغييرين أو أكثر من ذلك .

وأما ما ذهب إليه الفراء - من اشتراطه في قصر المدود أن يجيء في بابه مقصور - فباطل ؛ لأنه قد جاء القصر فيما لم يجيء في بابه مقصور ، قال الشاعر :

وَالْفَارِحَ الْعَدَاءَ وَكُلَّ طِمِيسْرَةٍ مَا لَنْ تَنَالَ يَدُ الطَّوِيلِ قَدَّالَهَا (١)

فقصر « العداء » وهو فعّال من العدوّ ، وفعّال لتكثير الفعل ، نحو « ضرّاب وقتّال » ولا يجيء في بابه مقصور ، وقال الآخر :

وَلَكِنَّمَا أَهْدِي لِقَيْسٍ هَدِيَّةً بِنِيٍّ مِنْ أَهْدَائِكَ الدَّهْرَ لِئَلْبَ (٢)
فقصر « إهدائها » وهو مصدر أهدى يهدي إهداء ، ولا يجيء في بابه مقصور ، لا ترى أن نظيره من الصحيح أكرم لإكراماً وأخرج إخراجاً ، وما أشبه ذلك ، وقال الآخر :

(١) هذا هو البيت السادس والعشرون من قصيدة «بغشى ميمون مطلقها قوله :

رحلست سبية غدوة أجمالها غضبى عليك ، فما تقول بدالها ؟

الفارح : أراد به الفرس الذي اكتسب له ، والطميرة - بكسر الطاء والميم جميعاً مع تشديد الراء - الوثابة ، ويقال : هي المشرقة ، أي العالية ، وهذا هو الذي يتناسب مع عجز البيت ، وعجل الاستشهاد من هذا البيت قوله « العدا » فإن أصله « العداء » سيفة مبالغة فعلها عدا يعدو ، فأصله ممدود قياسي ، ولكن الشاعر قصره حين اضطر لإقامة وزن البيت .

(٢) أنشد ابن منظور هذا البيت (ث ل ب) ولم يمز ، وقوله « بغي » أي بغي ، وهو متعلق بقوله أهدي ، يريد أنه يهديه كلاماً ، و « له الدهر لئلب » جملة مستأنفة ، يريد : له الدهر لئلب من إهدائي إياها ، والئلب : التراب والحجارة ، وقال شمر : الأئلب بلغة أهل الحجاز الحجر . وبلغة تميم التراب ، وهمزة الإئلب مكسورة أو مفتوحة ، والفتح أكثر . وعجل الاستشهاد من هذا البيت قوله « أهدائها » فإن أصل هذه الكلمة « إهدائها » لأنه مصدر أهدى إليه هدية يهديها إهداء - مثل أكرمه يكرمه إكراماً - فهو ممدود قياسي ، ولم يجيء في باب المصدر « أفعل يفعل » مقصور حتى يحسل هذا عليه ، فأنت تقول : أعطى يعطي إعطاء ، وأبقى يبقي إبقاء ، وأرضى يرضى إرضاء ، ولمس جرساً ، وهذا رد على الفراء الذي اشترط لجواز قصر الممدود أن يكون قد جاء في بابه مقصور ، ووجه الرد ما ذكرنا مثله في شرح الشاهد السابق .

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِيَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِيَّاءِ الْأَسَاءَةُ

فقصر « الأطيَّاء » وهو جمع طيب ، ولا يجيء في بابه مقصور ؛ لأن القياس يوجب مدَّة ؛ لأن الأصل في طيب أن يجمع على طُبيَّاء على مثال فُعَلَاء ، كشريف وشرُفَاء وظريف وظُرُفَاء ؛ إلا أنه اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد ، فاستنقلوا اجتماعهما ، فنقلوه من فُعَلَاء إلى أَفْعَلَاء فصار أَطِيَّاء ، فاستنقلوا أيضاً اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ، فنقلوا كسرة الباء الأولى إلى الطاء ، فراراً من الاستنقال ، وأدغموا الباء في الباء ، فصار أَطِيَّاء ، وكذلك حكم ما جاء على هذا المثال في جمع فتعيل من المضاعف ، كقولهم : حَسِيبٌ وَأَحِيَّاء ، وَخَكِيلٌ وَأَخِيَّاء ، وَجَكِيلٌ وَأَجِيَّاء ، وما أشبه ذلك ، ولا يجوز في القياس أن يقع شيء من هذا الجمع إلا ممدوداً ، فلما قال « الأطيَّاء » فقصر ما يوجب القياسُ مدَّةً دلَّ على فساد ما ذهب إليه ، والله أعلم .

★ ★ ★

مسألة

(وزن « سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ » ونحوهما)

ذهب الكوفيون إلى أن وزن « سَيِّدٌ ، وَهَيِّينٌ ، وَمَيِّتٌ » في الأصل على فتعيل ، نحو سَوَيْدٌ وَهَيَّيْنٌ وَمَيِّتٌ .

وذهب البصريون إلى أن وزنه فتعيلٌ - بكسر العين - وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل على فتعيلٍ بفتح العين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أن أصله فتعيلٌ نحو : سَوَيْدٌ وَهَيَّيْنٌ وَمَيِّتٌ لأن له نظيراً في كلام العرب ، بخلاف فتعيلٍ ؛ فإنه ليس له نظير في كلامهم ، فلما كان هذا هو الأصل أرادوا أن يعلّوا عين الفعل كما أعلنت في « سَادٌ يَسُودُ » وفي « مَاتَ يَمُوتُ » فقدمت الياء الساكنة على الواو فانقلبت الواو ياء ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والسابق منهما ساكنٌ قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشددة .

ومنهم من قال : أصله سَوَيْدٌ وَهَيَّيْنٌ وَمَيِّتٌ ، إلا أنهم لما أرادوا أن يعلوا الواو كما أعلوها في « سَادٌ وَمَاتَ » قلبوها ، فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفاً ، ثم تسقط لسكونها وسكون الياء بعدها ، فكرهوا أن يلتبس فتعيلٌ بفتعيلٍ ، فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين فتعيلٍ وفعلٍ ويخرج على هذا نحو سَوَيْقٌ وَعَوَيْلٌ ، وأنه إنما صح لأنه غيرٌ جارٍ على الفعل .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن وزنه فتعيلٌ ؛ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن ، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن .

والذي يدل على ذلك أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحیح ؛ فمنها فُعَلَةٌ في جمع فاعل نحو قاضٍ وقضَاةٌ ، ومنها فَيُعَلُّوْةٌ نحو كَيِّنُوْةٌ وقَيِّدُوْةٌ ، والأصلُ كَيِّنُوْةٌ وقَيِّدُوْةٌ .

والذي يدل على ذلك أن الشاعر يردّه إلى الأصل في حالة الاضطرار ، قال الشاعر :

قَدْ فَارَقَتْ قَرِينَهَا الْقَرِينَةَ وَشَحَطَتْ عَسْنَ دَارِهَا الظَّمِينَةَ
بِالْيَتْنَا قَدْ ضَمَّنَا سَفِينَةَ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلَ كَيْتُونَةَ (١)

إلا أنهم خففوه كما خففوا رَيْحَانَ ، وأصله رَيْحَانٌ - بالتشديد - على فَيْعَلَانَ ،
وأصل رَيْحَانَ « رَيْوَحَانَ » فلما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو
ياء وجعلوهما ياء مشدودة ، وكما خففوا سَيْدٌ وَهَيْنٌ وَمَيْتٌ ، إلا أن التخفيف
في نحو سيد وهين وميت جائز ، والتخفيف في نحو كَيْتُونَةَ وَقَيْدُودَةَ واجب ،
وذلك لأن نهاية الاسم بالزيادة أن يكون على سبعة أحرف وهو مسع الياء على
سبعة أحرف ، فخففوه كما خففوا اشهباب ، فقالوا : اشهباب .

وإذا جاز الحذف فيما قَلَّتْ حروفه نحو سَيْدٌ وَهَيْنٌ وَمَيْتٌ لزم الحذف فيما
كَثُرَتْ حروفه نحو كَيْتُونَةَ وَقَيْدُودَةَ . وإذا جاز أن يختص المعتل بأبنة ليست للصحيح
كان حمل سَيْدٌ وَهَيْنٌ وَمَيْتٌ على الظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الأصل أن يقال في جمع قاضٍ : قُضِيَ . كما يقال :
غازٍ وَغَزْيٌ ، فاستقلوا التشديد على غير الفعل ، فحذفوا وعوضوا من حذف المحلوف هاء ،
كما قالوا : عِدَّةٌ ، فعوضوا من الواو المحذوفة هاء ، وأما كَيْتُونَةَ وَقَيْدُودَةَ فالأصل كونونه

(١) هذه أربعة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدها ابن منظور (ك و ن) . وشحطت : بدت ،
والظمينة : أصلها المرأة مادامت في المودج ، ثم جرد من بعض معناه قصار يطلق على المرأة إطلاقاً
وقوله « ياليتنا قد ضمنا » الذي في اللسان « ياليت أنا ضمنا » ومحل الاستشهاد من هذه الأبيات قوله
« كيتونة » فان البصريين ذهبوا إلى أن الأصل في هذه الكلمة هو ماورد في هذه الأبيات بفتح الكاف
وتشديد الياء مفتوحة - وأن الأصل الأصل في هذه الكلمة كيتونة - بفتح الكاف وسكون الياء
وفتح الواو فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما وهي الياء بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت
الياء في الياء ، وذلك لأنها أحد مصادر كان يكون كونا ، ونظير ذلك هيمنة وديمومة وقيدودة
لأنها من هاع يهوع هواعا - بضم ففتح - وهيمنة ، أي قاه ، ومن دام يلوم دواعا - بفتح الدال -
وديمومة ، ومن قاد الفرس يقوده قوداً ومقادة وقيدودة ، كل هذا أصله بياء ساكنة فواو مفتوحة ،
بدليل الاشتقاق ، ثم قلبت واو الجميع ياء لما ذكرنا ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وهذا الوزن قليل
في واوي العين كثير فيسا كانت عينه ياء ، نحو طار يطير طيراناً وطيرورة ، وحاد يحيد حيوداً
وحيدة وسيدودة ، كل هذا أصله بتشديد الياء مفتوحة ، ثم خففوه بحذف إحدى اليامين ، فصارت بياء
ساكنة ، وذلك نظير تخفيفهم سيد وميت وطيب وهين ، فإن الأصل في هذه الألفاظ تشديد
الياء .

وقودودة على فَعْلُوْلَة نحو بُهْلُوْل وصُنْدُوْق. إلا أنهم فتحوا أوله لأن أكر ما يجي من هذه المصادر مصادر ذوات الياء ، كقولهم طار طَيْرُوْرَة وصار صَيْرُوْرَة وسار سَيْرُوْرَة وحاد حَيْدُوْدَة ، ففتحِه حتى تسلم الياء (١) ؛ لأن الباب للياء ، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء ؛ لأنها جاءت على بنائها ؛ وليس للواو فيه حصد ؛ لقربهما في المخرج واشتراكهما في اللين ، فقبلوا الواو ياء في نحو كَيِّنُوْتَة وقَيِّدُوْدَة . كما قالوا الشكَاية وهي من ذات الواو لعولهم ؛ شكوت أشكو شكواً ؛ لأنها جاءت على مصادر الياء نحو الدرَاية والرَّوَاية والسَّقَاية والرَّمَاية فكذاك هاهنا « لانا نقول : أما قولكم « إن الأصل أن يقال في جمع قاض قُضَى كما يقال غاز وغُزَى » قلنا : هذا عدول عن الظاهر من غير دليل ، ثم لو كان أصله قُضَى كغاز وغُزَى لكان ينبغي أن لا يلزمه الحذف لقلة حروفه ، وأن يجوز أن يؤتى به على أصله ؛ فكان يقال فيه : قُضَى وقُضَاة كما قالوا : غُزَى وغُزَاة ؛ لأن فَعْلًا ليس بمهجور في أبنتهم ، وهو كثير في كلامهم . فلما لزم الحذف ولم يلزم في نظيره مع قلة حروفه دل على أن ما ذكرتموه مجرد دعوى لا يستند إلى معنى .

وأما قولهم « إن كينونة فَعْلُوْلَة » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجب أن يقال « كُونُوْتَة وقُوْدُوْدَة » ؛ لأنه لم يوجد هاهنا ما يوجب قلب الواو ياء ، وقولهم « إنهم غَلَّبُوا الياء على الواو ؛ لأن الباب للياء » فليس بصحيح ؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليلة ، وما جاء منها من ذوات الواو نحو ماجاء منها من ذوات الياء ، كقولك : كينونة وقيدودة ، وحيلولة ، وديمومة ، وسيدودة ، وهيوعة — من الهُوَاع وهو القيء — فليس كجعلُ الباب لذوات الياء أولى من جعله لذوات الواو ؛ فحمل أحدهما على الآخر لا وجه له .

والذي يدلُّ على صحة ما صرنا إليه أن فَيَعْلُوْلًا بناء يكون في الأسماء والصفات ، نحو : خَيِّتُوْر ، وَعَيِّطُمُوْس ، وفَعْلُوْل لا يكون في شيء من الكلام ، ولم يأت إلا في قولهم « صَعْفُوْقُ » قال الراجز :

(١) لأنه إذا بقيت النسبة لوجب قلب الياء واواً ، لسكونها بعد ضمة كما قبلوها في موسر اسم الفاعل من أيسر .

مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَأَتْبَاعٍ أُخْرٍ الطَّامِعِينَ لَابْيَالُونَ الْعُمَسْرَ (١)

وهم خَوْلٌ باليمامة ، ولا ينصرف للتعريف والعجمة ؛ فما صرنا إليه له نظير في الأسماء والصفات ، وما صاروا إليه لانظير له في شيء من كلام ، ثم أزموا - مع حملة على شيء لانظير له في كلامهم - قلباً لانظير له في أقيسة كلامهم .

وأما من قال « إن أصله فَيْعَلًا - بفتح العين - » فاحتجَّ بأنه وجد فَيْعَلًا بفتح العين له نَظِيرٌ في كلامهم ، ولم يجدوا فَيْعَلًا بكسر العين فجعله فَيْعَلًا بفتح العين ثم كسر الياء كما قالوا في بَصْرِيٍّ بِصْرِيٍّ وكما قالوا في أَمْوِيٍّ : أَمْوِيٍّ ، وكما قالوا « أُخْتُ » والأصل فيها الفتح ، لأن أصلها أُخْوَةٌ ، وكما قالوا « دُهُرِيٍّ » بالضم للرجل المسن الذي قد أتى عليه الدَّهْرُ ، والقياس الفتح ، وقد جاء في بعض هذا المعتل فَيْعَلٌ ، قال الشاعر :

« مَا بَالَ عَيْتِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ » (٢)

فدل على أنه فَيْعَلٌ بفتح العين ، والشَّعِيبُ : المَزَادَةُ الضخمة ، والعَيْنُ : المتعينة ، وهي التي يصب فيها الماء فيخرج من عيونها : أي خُرَزَها ، فيفتح السير فيتسد موضع الخُرَزِ ، ومنه يقال « عَيْنٌ قَرِبَتْكَ » أي صَبَّ فيها الماء حتى ينسد آثار الخُرَزِ .

- (١) هذان البيتان من مشطور الرجز ، من رجز المعراج بن ربيعة يمدح فيه عمر بن عبد الله بن مسعود ، صعفوق : أصلهم خول - أي خدم وأتباع - باليمامة . وقال ابن الأعرابي : هم قوم من قبيلة الأمام الخالية باليمامة ضلت ألسنتهم ، وقيل : هم الذين يشهدون الأسواق ولا يفتاح لهم فيشتررون ويبيعون ويأخذون الأرباح ، وعلى كل حال فإن المعراج يريد في هذا الموضع أزدالك الناس وضباطهم الذين لا قديم لهم يردعهم عن إثبات المنكرات . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « صعفوق » فقد رواه نقله اللغة بفتح الصاد وسكون العين وضم الفاء ، وقالوا : إن وزنه فعلول ، وإنه لم يبيح في كلام العرب على وزن فعلول غير هذه الكلمة ، وقوم يتكرون هذا الوزن ستة ، ومن هؤلاء المتكبرين من روره بضم الفاء ومنهم من قال : هذا لفظ أعجمي ، قال الجوهري « بنو صعفوق : خول بـ « يامة » وهو اسم أعجمي ، لا ينصرف للبهجة والمعرفة ، ولم يبيح على فعلول شيء غيره . »
- (٢) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من أرجوزة لرؤبة بن المعراج . وكوله « ما بال » أي ما حالها وما شأنها ، والشعيب - بفتح الشين وكسر العين - المَزَادَةُ للصخرة ، والعَيْنُ - بفتح العين وتشديد الياء مفتوحة - المتخرقة التي فيها عيون فهي لا تمسك الماء ، ومحل الاستشهاد من البيت قوله « العين » . بفتح العين وتشديد الياء مفتوحة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن وزنه فَعِيلٌ إلا أنهم أَعْلَمُوا عين الفعل وقدموا وأخروا وقلبوا » قلنا : هذا باطل ؛ لأن هذا التقديم والتأخير لا نظير له في الصحيح ، لأن ياء فَعِيلٍ لا تتقدم على عينه في شيء من الصحيح ، وإذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثله في الصحيح جاز أن يختص ببناء لا يوجد مثله في الصحيح .

وأما قولهم « إنا حذفنا الألف و عوضنا الياء مكانها لثلاثا يلتبس فعيل بفعل » قلنا : وهذا أيضاً باطل ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغي أن لا يجوز فيه التخفيف فيقال : سَيْدٌ وَمَيْتٌ وَهَيْتٌ ؛ لأنه يؤدي إلى الالتباس ، فلما جاز ذلك فيه بالاجتماع دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قول من قال « إن أصله فَيَعْلُ بفتح العين إلا أنه كسر العين كما كسر الباء في بَصْرِيٍّ » قلنا : هذا باطل ، وذلك لأنه لو كان فَيَعْلًا لكان ينبغي أن يقال سَيْدٌ وَهَيْتٌ وَمَيْتٌ - بالفتح - ولم يغير إلى الكسر ، كما قالوا : عَيْنٌ وَتَيْحَانٌ وَهَيْبَانٌ - بفتح العين - والتَيْحَانُ : هو الذي يعترض في كل شيء ، والهَيْبَانُ : الذي يهاب كل شيء ، فلما كسر دَلَّ على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم في النسب إلى البصرة بَصْرِيٍّ - بكسر الباء - وكذلك جميع ما استشهدوا به فعلى خلاف القياس ؛ فلا يقاس عليه ؛ على أنهم قد قالوا : إنما كسرت الباء لأن البصرة في الأصل الحجارة الرخوة ، فإذا حذفت التاء كسرت الباء فقيل بَصْرٌ ، فلما نسبت إلى البصرة حذفت تاء التأنيث لياء النسب فكسرت الباء لحذف التاء ، فلذلك قيل : بَصْرِيٍّ ، بكسر الباء .

وقولهم « إنه لم يوجد فَيَعْلُ في كلامهم » فدا : قد بينا أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح ؛ فلا حاجة إلى أن يجعل فَيَعْلًا مثل عَيْنٍ مع شذوذه وندوره في بابه ، وقد وجدنا سيلاً إلى أن يجعل فَيَعْلًا على لفظه ، ولو جاز أن يعتد بقولهم عَيْنٌ - بفتح العين - مع شذوذه وندوره لجاز أن يعتد بما حكى الأصمعي ، قال : حدثني بعض أصحابنا قال : سمعتهم يقولون جاءت الصَّبِيْلُ - بكسر القاف - وإذا امرأة كأن وجهها سيف ، فلمسا رأنا أرختِ البُرْقُوعَ فقلت : يرحمك الله إنا سَفَرٌ ، وفينا أَجْرٌ ، فلو منحتنا من وجهك ، فانصاعت فتضاحكت ، وهي تقول :

وَكَنتَ مَتَى أُرْسَلْتَ طَرَفَكَ رَأِيْدًا
 لِقَلْبِكَ يَوْمًا أَنْعَبْتِكَ الْمَنَاطِيْرُ (١)
 رَأَيْتَ الَّذِي لَا كُلُّهُ أَنْتَ قَادِرٌ
 عَلَيْهِ وَلَا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابِرٌ

فَصَيْقِلٌ - بكسر العين - في الشلوذ في الصحيح بمنزلة عَيْنٍ في المعتل ، وكما لَا يُعْتَدُّ به في الصَيْقِلِ لشلوذه فكل ذلك في عَيْنٍ ، والله أعلم .



(١) هذان البيتان قد أنشدهما ابن قتيبة في عيون الأخبصار (٢٢/٤) ولم يمز البيتين إلى قائل معين ، وفي ذكر قصة الفتاة وإنشاد البيتين إشارة من الأسمي إلى أنه منسب من رواية الصيقل - بكسر القاف - وتقول : صيقل السيف وغيره بصقله صقلا - مثل نصره ينصره نصرا - وصقالا ، فهو بصقوليه وصيقل - تريد جلاه ، والصائل : الذي يجلسه ويشحنه ، وجمعه صقلة على مثال فاجر وفجرة وكافر وكفرة ، ويقال لشعاع السيوف وجلاها : صيقل - بفتح الصاد وسكون الباء وفتح القاف - وجمعه صائل وصياقلة ، والخلاصة أن العرب قد خصت ممثل العين المزيد فيه بعد الفاء بالمجيء على زفة فيعمل بكسر العين كصيد وميت وهين وبين ولين وصيت وخصيت صحيح العين بالمجيء على وزن فيعل بفتح العين نحو صيرف ريد وجيال وبيلطر وصيقل ونيرب بمعنى الشر والتمية ، وهذا هو الأصل الذي جرى عليه كلامهم ، لكنهم ربما جاءوا بالكلمة من المعتل على الوزن الذي خصوا به الصحيح مثل كلمة « العين » التي وردت في الشاهد السابق وقد بينا لك أمرها هناك ، وربما جاءوا بكلمة من الصحيح على الوزن الذي خص به المعتل مثل كلمة الصيقل التي حكاها الأسمي في هذه القصة ، وهذا وذلك شاذان ، فأعرف ذلك .

مسألة

(وزن « خَطَّابًا » ونحوه)

ذهب الكوفيون إلى أن « خَطَّابًا » جمع خطيئة على وزن فعالي ، وإليه ذهب الخليل بن أحمد . وذهب البصريون إلى أن « خَطَّابًا » على وزن فعائل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأنه قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعالي ، وذلك لأن الأصل أن يقال في جمع خطيئة « خطاييء » مثل خطايح ، إلا أنه قدّمتِ الهمزة على الياء ؛ لثلاثي يؤدي إلى إبدال الياء همزة كما تبدل في صحيفة وصحائف وكتيبة وكتائب لوقوعها قبل الطرف بحرف ؛ لأنهم يحرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال ، وهم يبدلون من الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة همزة ، فلو لم تقدم الهمزة على الياء في خطاييء لكان يؤدي إلى اجتماع همزتين ، وذلك مرفوض في كلامهم ، ولم يأت في كلامهم الجمع بين همزتين في كلمة إلا في قول الشاعر :

فإنك لاتدري متى الموتُ جائئ
ولكن أقصى مُدةِ الموتِ عاجلُ

ولهذا قال الخليل بن أحمد : جائية مقنونة ، ووزنه فاعلة ، فصارت خطايي مثل خطاعي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً ، فصارت خطاءا ، مثل خطاءا ، فحصلت همزة بين ألفين ، والألف قريبة من الهمزة ، فقلبوا من الهمزة ياء فراراً من اجتماع الأمثال ، فصار خطايا على وزن فعالي ، على ما بيننا .

ومنهم من قال : إنه على فعالي ، لأن خدبة جمعت على ترك الهمز ؛ لأن ترك الهمز يكثر فيها ، فصارت بمنزلة فعيلة من ذوات الواو والياء ، وكل فعيلة من ذوات الواو والياء نحو وصية وحشية فإنه يجمع على فعالي دون فعائل ؛ لأنه لو جمع على فعائل لاختل الكلام وقل ، فجمعت على فعالي ، فقالوا : وصايا ، وحشايا ، وجعلت الواو في حشايا على صورة واحدتها ، لأن الواو صارت ياء في حشية ، فدل على أن خطايا على وزن فعالي على ما بيننا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعائل ؛ وذلك لأن خطايا

جمع خطيئة ؛ وخطيئة على وزن فعيلة ، وفعيلة يجمع على فعائل ؛ والأصل فيه أن يقال « خطاييء » مثل خطاييع ؛ ثم أبدلوا من الياء همزة ؛ كما أبدلوا في صحيفة وصحائف ؛ فصار خطيئىء مثل خطاييع ؛ وقد حكى أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي عن بعض العرب أنه قال : اللهم اغفر لي خطيئتيه ؛ مثل خطاعييه ؛ فاجتمع فيه همزتان ، فقلبت الهمزة الثانية ياء لكسرة قبلها ، فصار خطائي مثل خطاعي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحه ومن الياء ألفاً فصار خطاءا مثل خطاعا ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين فأبدلوا منها ياء فصار خطايا .

وكان الذي رغبهم في إبدال الفتحة من الكسرة والعمود من خطائي إلى خطاء أن يقبلوا الهمزة ياء فيعودوا بالكلمة إلى أصلها ؛ لأن الهمزة الأولى من خطاييء منقلبة عن الياء في خطيئة ، ولا يلزمنا على ذلك أن يقال في جائي « جايا » لأن الهمزة في جايء منقلبة عن عين الفعل ، والهمزة في خطايا منقلبة عن ياء زائدة في خطيئة ، ففضلوا الأصلي على الزائد ؛ فلم يلحقوه من التغيير ما ألحقوا الزائد

وكذلك أيضاً قالوا في جمع هراوة « هراوى » وإداوة « آداوى » وكان الأصل هو هراؤو وأداؤو مثل هراعيو وأداعيو على مثل فعائل كرسالة ورسائل ؛ لأنهم أبدلوا من ألف هراوة وإداوة همزة كما أبدلوا في رسائل من ألف رسالة همزة ؛ ثم أبدلوا من الواو في هراؤو وأداؤو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فصار هرايى وأدائى مثل هراعيى وأداعى ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصار هراعا وأداعا مثل هراعا وأداعا ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا من الهمزة واوا ليظهر في الجمع مثل ما كان في الواحد طلباً للتشاكل ؛ وذلك لأن الجمع قرع على الواحيد ، فلا بأس بأن يطلب مشاكلته له

والذي يدل على أنهم فعلوا ذلك طلباً للمشاكلة أن مالا يكون في واحده واو لايجيء فيه ذال ، فدل على ما قلناه .

أما الجواب على كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل أن يقال في جمع خطيئة خطاييء مثل خطاييع وإنما قدمت الهمزة على الياء » قلنا : ولِمَ قلّم بالتقديم وهو على خلاف الأصل والقياس ؟

قولهم « لثلا يؤدي ذلك إلى اجتماع همزتين وهسو مرفوض » قلنا : ولیم - قلم إنه موجود هاهنا ؟ وهذا لأن الهمزة الثانية يجب قلبها ياء لانكسار ما قبلها ، فالكسرة توجب قلب الهمزة إلى الياء ، كما توجب الفتحة قلبها إلى الألف في نحو آدم وأخر ، فلم يجتمع فيه همزتان ، وإذا كان حمله على الأصل يؤدي إلى أن يجتمع فيه همزتان يزول اجتماعهما على القياس كان حمله عليه أولى من حمله على القلب بالتقديم والتأخير على خلاف القياس الذي هو الفرع .

وأما « جائية » فلا نسلم أنها مقلوبة ، وأن وزنه فثالعة ، وإنما هو على أصله ، ووزنه فاعلة من جاءت فهي جائية ، وأصلها جائية مثل جايعه ، فأبدلوا من الياء همزة فصار جائئة مثل جايعه ، فأبدلوا من الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها .

وأما الخليل فإثما قدر في القلب لثلا يجمع فيه بين إعلالين ؛ لأنه إذا قدم اللام التي هي الهمزة إلى موضع العين الذي هي الياء وأخر العين التي هي الياء إلى موضع اللام التي هي الهمزة لم يجب قلب الياء همزة فلا يكون فيه إلا إعلال واحد ، وإذا أتى بالكلمة على أصلها من غير قلب جمع فيه بين إعلالين ، وهما : قلب العين التي هي ياء همزة ، وقلب اللام التي هي همزة ياء ، وهذا التقدير غير كافٍ في تقدير القلب ؛ لأن الهمزة حرف صحيح ؛ فإعلالها لا يعتد به .

والذي يدل على ذلك أن الهمزة تصح حيث لا يصح حرف العلة ، ألا ترى أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله وجب إعلاله نحو عَصَوُ وِرْحَى ، والهمزة إذا تحركت وانفتح ما قبلها لا يجب إعلالها نحو كَثَأُ وِرْشَأُ ، وإذا كانت الهمزة كذلك كان قبلها بمنزلة إبدال الحروف الصحيحة بعضها من بعض ، كقولهم في أصيلان « أصيَلَال » فلا يعتد به ، وإنما يعتد بإعلال حرف العلة ، لأنه الأصل في الإعلال ، وإذا كان قلب الهمزة غير معتد به لم يكن هاهنا إجراؤه على الأصل يؤدي إلى الجمع بين إعلالين .

وأما قولهم « إنما جمعت على ترك الهمز » قلنا : هذا باطل ؛ لأن ترك الهمز بخلاف الأصل ، والأصل أن يجمع على الأصل ، خصوصاً مع أنه الأكثر في الاستعمال .

وقولهم « إنه يكثر الهمزة فيها فصارت بمنزلة فتعيلة من ذوات الواو والياء وهي

نجمع على فعّالتي « قلنا : لانسلم ، بل الأصل أن يقال في جمع فعيلة « فعائل » إلا أنه يجب قلب الياء همزةً لوقوعها قبل الطرف بحرف ، لأنهم يُجرون ما قبل الطرف بحرفٍ من هذا النوع مُجترى الطرفِ في الإبدال ، وهم يُبدلون من الباء إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة همزةً ، فعلى هذا يكون الأصل في جمع نحو حشيتة حشائبي على فعائل على لفظ المُضَيَّفِ إلى نفسه الحشيتا إذا مدّ ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ، ومن الاء ألفاً فصار حشاء فاستقلوا همزة بين ألفين فقلبوا همزة ياء على ما بيننا في حطّايّا ، والله أعلم .

★ ★ ★

مسألة

(وزن « إنسان » وأصل اشتقاقه)

ذهب الكوفيون إلى أن « إنسان » وزنه إفئعان ، وذهب البصريون إلى أن وزنه فِعْلَان ، وإليه ذهب بعض الكوفة من .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في إنسان إنسيان على إنفعلان من النسيان ، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء - التي هي اللام - لكثرة في استعمالهم ، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم . كقولهم « أيش » في أي شيء ، و « عيم صباحاً » في انعيم صباحاً ، و « وِئَلْمَه » في وئيل أمه ، قال الهذلي :

وَيْلُمَه رَجُلًا تَأْتِي بِهِ غَيْبًا إِذَا تَجَرَّدَ ، لَأَخَالَ ، وَلَا يَتَحَلُّ (١)

وقال الآخر :

وَيْلُمَه مِسْعَرٌ حَرْبٍ إِذَا أَلْقِيَ فِيهَا وَعَلْتِيهِ الشَّلِيْلُ (٢)

والذي يدل على أن « إنسان » مأخوذ من النسيان أنهم قالوا في تصغيره « أنسيان » فردوا الياء في حال التصغير ، لأن الاسم لا يكثر استعماله مصغراً كثرة استعماله مكبراً ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، فدل على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فِعْلَان . لأن الإنسان « مأخوذ من الإنس ، وسمي الإنس إنساً لطهورهم . لما سمي الجين جنأً لاجتماعهم أي استتارهم ، ويقال « آتست الشيء » إذا أبصرته . قال الله تعالى : (أنس من جانب الطور نارا) أي : أبصر ، وكما أن الهمزة في الإنس أصلية ولا ألف ونون فيه موجودتان ؛ فكذلك الهمزة أصلية في إنسان ، ويجوز أن يكون سمي الإنس إنساً

(١) هذا هو البيت الخامس من قصيدة المتنخل الهذلي (ديوان الهذليين ٢٣/٢ - ٣٧) .

(٢) أصل المسعر - بزنة المنبر - والمسعر : ما أوجبت به النار ، أو ما تحرك به النار من حديد أو خشب ، وقالوا : فلان مسعر حرب ، إذا كان يؤرثها .

لأن هذا الجنس يُستأنس به ويوجد فيه من الانس وعدم الاستيحاش مالا يوجد في غيره من سائر الحيوان ، وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان ؛ فلهذا قلنا إن وزنه فِعْلَان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل في إنسان إنسيان » ، إلا أنهم لما كُثر في كلامهم حذَقُوا منه الياء لكثرة الاستعمال ، كقولهم أيش في أي شيء وعم صباحاً في انعم صباحاً وويلمه في ويل أمه « قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجوز أن يؤتى به على الأصل ، كما يجوز أن تقول : أي شيء ، وانعم صباحاً ، وويل أمه — على الأصل ؛ فلما لم يأت ذلك في شيء من كلامهم في حالة اختيارٍ ولا ضرورةٍ دل على بطلان ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم « إنهم قالوا في تصغيره أنيسيان » قلنا : إنما زيدت هذه الياء في أنيسان على خلاف القياس ، كما زيدت في قولهم « لَيْسِيَّة » في تصغير ليلة ، و « عَشِيَّة » في تصغير عشيّة ، وكقولهم على خلاف القياس « مُغِيرَان » في تصغير مغرب ، و « رُوَيْجِل » في تصغير رجُل ، إلى غير ذلك مما جاء على خلاف القياس ؛ فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

* * *

— مسألة —

(وزن أشياء)

ذهب الكوفيون إلى أن « أشياء » وزنه أفعَاء ، والأصلُ أفعِلاء ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال .
وذهب البصريون إلى أن وزنه لفعَاء ، والأصل فَعَلَاء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه أفعَاء لأنه جمع شَيْءٍ على الأصل . وأصلُ شَيْءٍ شَيْءٌ مثل شَيْبٍ ؛ فقالوا في جمعه أشيئَاء على أفعِلاء ، كما قالوا في جمع لَيْسٍ : لَيْسَاء ؛ إلا أنهم حذفوا الهمزة التي هي اللام طلباً للتخفيف ، وذلك لأمرين ؛ أحدهما : تقارب الهمزتين ؛ لأن الألف بينهما حرف خفي زائد ساكن ؛ وهو من جنس الهمزة ، والحرف الساكن حاجز غير حصين ؛ فكأنه قد اجتمع فيه همزتان . وذلك مستثقل في كلامهم . وإذا كانوا قد قالوا في سَوَائِيَّة « سَوَايَة » فحذفوا الهمزة مع أفرادها فلأن يحدفوا الهمزة هاهنا مع تكرارها كان ذلك من طريق الأولى .
والآخر : أن الكلمة جمع ، والجمع يستثقل فيه مالا يستثقل في المفرد ، فحذفت منه الهمزة طلباً للتخفيف .

والذي يدل على أنه يستثقل في الجمع مالا يستثقل في المفرد أنهم ألزموا خطايا القَلْب ، وأبدلوا في ذوات من الهمزة الأولى (أ) واواً ، وكل ذلك لاستثقالهم في الجمع مالا يستثقل في المفرد .

وأما أبو الحسن الأخفش فذهب إلى أنه جمع شَيْءٍ بالتخفيف ، وجمع فَعَلٍ على أفعِلاء كما يجمعونه على فَعَلَاء ، فيقولون : سَمَحَ وَسُمِحَاء ، وفَعَلَاء نظير أفعِلاء ، فكما جاز أن يجيء جمعُ فَعَلٍ على فَعَلَاء جاز أن يجيء على أفعِلاء لأنه نظيره .

والذي يدل على ذلك أنهم قالوا : طَيِّبٌ وَأَطْيَاء ، وَحَيِّبٌ وَأَحْيَاء ، والأصل

(١) أصل ذواتب « ذائب » لأن مفرده « ذوايبة » .

فيه طَبَّاءٌ وحَبَّاءٌ ، نحو ظريف وظُرْفَاءٌ ، وشريف وشُرْفَاءٌ ، إلا أنه لما اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد واستقلوا اجتماعهما فنقلوه عن فُعَلَاءٍ إلى أَفْعَلَاءٍ ، فصار أَطْبِيبَاءٌ ، فاجتمع فيه أيضاً حرفان متحركان من جنس واحد ، فنقلوا حركة الحرف الأول إلى الساكن قبله فسكن فأدغموه في الحرف الذي بعده ، فقالوا : أَطِبَاءٌ ، فنقلوه من فُعَلَاءٍ إلى أَفْعَلَاءٍ ، فدلَّ على ماقلناه .

وأما من ذهب إلى أن وزنه أفعال فتمسك بأن قال : إنما قلنا إن وزنه أفعال لأنه جمع شَيْءٍ ، وشَيْءٌ على وزن فَعْلٍ ، وفَعْلٌ يجمع في المعتل العين على أفعال ، نحو : بَيْتٌ وأَيَّاتٌ وسَيْفٌ وأَسِيفٌ ، وإنما يمنع ذلك في الصحيح ، على أنهم قد قالوا فيه : زَنْدٌ وأَزْنَادٌ ، وفَرَسٌ وأَفْرَاحٌ ، وَأَنْفٌ وآنَافٌ ، وهو قابل شاذ ، وأما في المعتل فلا خلاف في عيته على أفعال مطرداً ؛ فدلَّ على أنه أفعال ؛ إلا أنه منع من الإجراء تشبيهاً له بما في آخره همزة التانيث .

والذي يدل على أن أشياء جمع ونيس بمفرد كطُرْفَاءٍ قولهم : ثلاثة أشياء . والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد . ألا ترى أنه لو قيل « ثلاثة ثوب وعشرة درهم » لم يجوز ، فلما جاز هاهنا أن يقال « ثلاثة أشياء ، وعشرة أشياء » دلَّ أنها ليست اسماً مفرداً وأنه جمع .

والذي يدل على ذلك أيضاً تذكيرهم ثلاثة وعشرة في قولهم : « ثلاثة أشياء ، وعشرة أشياء » ولو كانت كطُرْفَاءٍ مؤنثة لما جاز التذكير فيقال « ثلاثة أشياء » وكان يجب أن يقال : ثلاث أشياء ؛ كما كنت أقول مثلاً : ثلاث غرفة ؛ لو جاز أن يقع فيه الواحد موقع الجمع ، وفي امتناع ذلك دليل على أنه جمع وليس باسم مفرد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن أشياء على وزن لَفْعَاءٍ لأن الأصل

فيه شيئاً بهزتين على فَعَلَاءٍ كطُرْفَاءٍ وحَلْفَاءٍ ، فاستقلوا اجتماع هزتين وليس بينهما حاجز قوي ؛ لأن الألف حرف زائد خفي ساكن والحرف الساكن حاذر غير

حصين ؛ فقدّموا الهمزة التي هي اللام على الفاء ؛ كما غيروا بانقلب في قولهم : قِيسِيّ في جمع قُوسٍ ، والأصل أن يقال في جمعها : قُوسٌ ؛ إلاّ أنهم قلبوا كراهية لاجتماع الواوين والضميتين ؛ فصار قُوسُو ؛ فأبدلوا من الضمة كسرة (١) ؛ لأنهم ليس في كلامهم اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة ؛ فانقلبت الواو الثانية التي هي لام ياء ؛ لانكسار ما قبلها ؛ لأن الواو الأولى مدة زائدة فلم يعتد بها كما لم يعتد بالألف في كِسَاء ورداد لأنها لما كانت زائدة صار حرف العلة الذي هو اللام في كِساء ورداد كأنه قد ولي الفتحة كما وليته في عَصِيّ وِرْحِيّ ؛ فكما وجب قلبه في عصى وِرْحِيّ ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله . فكذاك يجب قلب الواو الثانية هاهنا ياء لانكسار ما قبلها ؛ فصار : قُسُوِيّ ؛ وإذا انقلبت الواو الثانية وجب أن تقلب الواو التي قبلها ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء ؛ لأن الواو والياء متى اجتمعتا والسابق منهما ساكن وجب قلب الواو ياء ، وجُعِلت ياء مشددة فصار قُسِيّ ، وكسروا أوله لما بعده من الكسرة والياء ، فقالوا قِيسِيّ كما قالوا عِصِيّ وِحِيقِيّ ، وما أشبه ذلك ، وكما غيّرُوا أيضاً بالقلب في ذَوَائِبٍ وبالحدف في سَوَايَةٍ ، وبتلّ أُولَى ؛ لأنهم إذا أزالوا التقارب في ذوائب وأصله ذَائِبٍ بأن قلبوا الهمزة واواً فقالوا ذَوَائِبٍ ، وحذفوها من سَوَايَةٍ فقالوا سَوَايَةٍ ؛ فلأن يزيدوا التقارب بأن يقدموا الهمزة إلى أول الكلمة مع بقائها كان ذلك من طريق الأولى ، وإذا كانوا قد قلبوا من غير أن يكون فيه خِفّة فقالوا « أَيْسَى » في يَيْسَى ، و « بَيْشَرٌ مَعِيْقَةٌ » في عميقة ، وعتاب « عَبْنَقَاةٌ وَبَعْنَقَاةٌ » في عَقْنَبَاةٌ ، و « مَا أَيَطْبَهُ » في ماأطيبه ، وما أشبه ذلك ، مما لا يؤدي إلى التخفيف ، فكيف فيما يؤدي إليه ؟ فلهذا قلنا وزنها لِنَعْتَاء .

والذي يدلّ على أنه اسم مفرد أنهم جمعوه على فَعَالٍ فقالوا في جمعه « أَشَاوِي » كما قالوا في جمع صحراء « صَحَارِيّ » والأصل في صَحَارِيّ صحاريّ بالتشديد . كما قال الشاعر :

(١) في هذا الكلام تكلف ، والواو المتطرفة تقلب ياء بغير هذا التكلف ، وكيف تبقى الواو الأولى مدة بعد انكسار ما قبلها ؟ لقد كانت أولى أن تقلب ياء .

— لَقَدْ أَغْدُوا عَلَيَّ أَشْقَرَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّ (١)

فالياء الأولى منقلبة عن الألف الأولى التي كانت في المفرد ؛ لأنها سكنت وانكسر ما قبلها ، والياء الثانية منقلبة عن ألف التأنيث التي قلبت همزة في المفرد لاجتماع ألفين ، فلما زال هذا الوصف زالت الهمزة لزوال سببها ، فكانت الثانية منقلبة عن ألف في نحو حَبِيلِي ، لامنقلبة عن همزة ، ثم حذفت الياء الأولى طلباً للتخفيف ؛ فصار صَحَارِي مثل مَدَارِي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ؛ فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها

(١) ينسب هذا البيت للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان . وأغزو : أذهب — أو أخرج ، أو أسير — في وقت الغدوة ، والغدوة — بضم فسكون — الوقت ما بين الصبح وطلوع الشمس ، والأشقر : الذي لونه الشقرة ، وهي في الخيل الحمرة الصافية ، وفي الإنسان حمرة يعلوها بياض ، وعى هنا بالأشقر فرساً ، ويفتال : أصل معناه هلك ، واستعاره هنا لعنى يقطع المسافة الطويلة في سرعة فائقة والصحاري : جمع صحراء ، وهي الأرض الواسعة . ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « الصحاريا » بتشديد الياء — وهذا هو الأصل في جمع هذه الكلمة وما أشبهها ، وبيان ذلك أن في صحراء ويبدأ ويطعاه وأسماء ألف مد قبل آخرها كأنف قرطاس ومصباح ، وآخرها همزة منقلبة عن ألف التأنيث ، فإذا أرادوا جمع هذه الكلمات على صيغة منتهى الجموع قلبوا ألف المد التي قبل آخرها ياء كما قلبوا ألف مصباح وقرطاس فقالوا : مصابيح وقرطاس ، فإذا انقلبت هذه الألف ياء تبعها أن تنقلب ألف التأنيث التي هي الهمزة ياء أيضاً ، فتصير صحاري ويبادي ويطاحي وأسامي — بياءات مشددة في أواخرها — ومع أن هذا هو الأصل وما تقتضيه صناعة التصريف الحارفية على مقتضى كلام العرب لم يستعمله العرب في كلامهم استثقالاً له ، بل جرت عادتهم أن يحذفوا إحدى الياءين ، ثم لم يمد حذف إحدى الياءين طريقان ، أولهما : أن يبقوا كسرة الحرف الذي يعد ألف التكسير على حالها فتبقى الياء على حالها ويمالونها بماملة ياء المنقوص ، وثانيهما : أن يقلبوا كسرة الحرف الواقع بعد ألف التكسير فتحة ، وحينئذ تنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وبكل واحد من هذين الوجهين جرى استعمالهم ، فقال عمرو القيس بن حجر الكندي في معلقته :

ويوم عقرت للمسذاري مطيبي
فيا عجباً من كورها المتحمل
فظل المسذاري يرتعق بلحمها
وشعم كهذاب الدمقس المنقل

فجاء به بفتح ما قبل الياء ، وقال النابغة الذبياني :

يلج يظلس به الفضاء معضلاً
يدع الإكام كأنهن صحاري

فجاء به بكسر ما قبل الياء .

والتخفيف محذوف إحدى الياءين فصيح في الاستعمال وإن لم يكن هو القياس ، وإثبات الياءين هو القياس ، وربما رد بعض الشعراء الكلمة إلى القياس عند الضرورة فيكون قد رجع إلى الأصل المهجور كما في بيت الشاعر ، وكما في قول الآخر :

إذا حاشت حواليسه ترامت
ومدته البطاحسي الرغساب

جمع بطعاه على القياس ، فجاء بالياء المشددة في آخره .

كما فعلوا في مَدَارَى فصارت صَحَارَى ، وكذلك « أَشَاوَى » أصلها أَشَائِي بثلاث ياءات الأولى عين الفعل المتأخرة إلى موضع اللام ، والأخريان كالياءين في صحاريّ ، ثم فعل به مافعل بصحاريّ فصار أَشَائِيَا ، وأبدلوا من الياء التي هي عين واواً فصار أَشَاوَى ، كما أبدلوا من الياء واواً في قولهم « جَسِيْتُ الحِرَاجَ جِسَاوَةً » ، وأثبتته أَثْوَةً « والأصل فيه جباية وأثبية » ، وليس في إبدال الواو خروج عن الحكمة ؛ فإنهم إذا كانوا يبدلون الحروف الصحيحة بعضها عن بعض نحو أصيلا في أصيلا ، وإن لم يكن هناك استتقال فلأن يبدلوا الياء واواً لأجل المقاربة وإن لم يكن ما يوجب قبلها مثل أن تكون ساكنة مضموماً ما قبلها نحو مُوسر وميوقن كان ذلك من طريق الأولى ، فلما جمع على فَعَالَى فقبل أَشَاوَى دل على ما قلناه .

والذي يدل على ذلك أيضاً أنهم قالوا في جمعه أيضاً « أَشِيَاوَات » كما قالوا في جمع فَعَلَاءَ فَعَلَاوَات نحو صَحْرَاءَ وَصَحْرَاوَات ، وما أشبه ذلك ، فدل على أنه اسم مفرد معناه الجمع ، وليس بجمع على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه في الأصل على أَفْعِلَاءَ لأنه جمع شَيْيء على الأصل كقولهم لَيْسَ وَأَلِيَاءَ » قلنا : قولكم إن أصل شيء شَيْيء مجرد دعوى لا يقوم عليها دليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان يجيء ذلك في شيء من كلامهم ؛ ألا ترى أن نحو سَيِّدٌ وَهَيْسٌ وَمَيْتٌ لما كان مخففاً من سَيِّدٌ وَهَيْسٌ وَمَيْتٌ جاء فيه التشديد على الأصل مجيئاً شائعاً ، فلما لم يجيء ها هنا على الأصل في شيء من كلامهم — لا في حالة الاختيار ، أولاً في حالة الضرورة — دل على أن ماصرة إليه مجرد دعوى .

وقولهم « إن أَشِيَاءَ في الأصل على أَفْعِلَاءَ » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن لا يجوز جمعه على فَعَالَى ؛ لأنه ليس في كلام العرب أَفْعِلَاءَ جمع على فَعَالَى ، فلما جاز ها هنا دل على بطلان ما ذهبتم إليه .

وهذا هو الجواب عن قول الأَخْفَشِ « إنه جمع شَيْءٍ بالتخفيف وإنهم جمعوه

على أفعلياء كما جمعه على فُعَلَاءَ لأنه نظيره نحو سَمَّحَ وَسُمِّحَاءُ ، فإن فَعَلَاءَ لا يكسر على أفعلياء ، وإنما يكسر على فُعُولٍ وَفِعَالٍ ، نحو فُلُوسٍ وَكِعَابٍ .

والذي يدل على أنه ليس بأفعلياء أنه قال في تصغيرها أَسْيَاءُ ، وأفعلاء لا يجوز تصغيره على لفظه ، وإنما كان ينبغي أن يُرَدَّ إلى الواحد ويجمع بالألف والياء ، فيقال « شَيْئَاتٌ » وإنما لم يجر تصغيره أفعلياء على لفظه لأن أفعلاء من أبنية الكثرة ، والتصغير حكيم القلة ، فلو صغرت مثلاً موضوعاً للكثرة لكانت قد جمعت بين ضدين ، وذلك لا يجوز .

وأما قول من ذهب إلى أنه جمع شيء وأنه جمع على أفعال كَبَيْتُ وأبيات فظاهر البطلان ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعم لوجب أن يكون منصرفاً كأسماء وأبناء .

وأما قوله « إنما منع من الإجراء لشبه همزة التانيث » قلنا : فكان يجب أن لا تُجْرَى نظائره نحو أسماء وأبناء وما كان من هذا النحو على وزن أفعال ؛ لأنه لا فرق بين الهمزة في آخر أشياء وبين الهمزة في آخر أسماء وأبناء .

وأما قولهم « الدليل على أن أشياء جمع وليس بمفرد قولهم : ثلاثة أشياء ، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع ، لا إلى المفرد ، فلا يقال : ثلاثة ثوب ، ولا عشرة درهم » قلنا : إنما لا يضاف إلى ما كان مفرداً لفظاً ومعنى ، وأما إذا كان مفرداً لفظاً ومجموعاً معنى فإنه يجوز إضافتها إليه ، ألا ترى أنه يجوز أن تقول : ثلاثة رجلة - وإن كان مفرداً لفظاً - لأنه مجموع معنى ، وكذلك قالوا : ثلاثة نفر ، وثلاثة قنوم ، وتسعة رهط ، قال الله تعالى : (وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض) وأضيف العدد إلى هذه الأسماء - وإن كانت مفردة لفظاً - لأنها مجموعة معنى ، فكذلك ها هنا : أشياء مفردة لفظاً ، مجموعة معنى كطرفاء ، وحكماء ، وقصبةاء ، فجاز أن يضاف اسم العدد إليها .

وأما قولهم « إنها لو كانت كطرفاء لما جاز تذكير ثلاثة (١) » ، فيقال ثلاثة أشياء .
وكان يجب أن يقال : « ثلاث أشياء » قلنا : إنما جاز تذكير ثلاثة أشياء - وإن كانت
أشياء مؤنثة لوجود علامة التأنيث فيها - لأنها اسم بجمع شيء ، فتنزلت منزلة أفعالٍ
من حيث إنه جمع شيء في المعنى ، لا لأنه مفرد أقيم مقام جمع بمنزلة درهم في قولهم
: مائة درهم ، ولو كان ذلك لوجب أن يقال « ثلاث أشياء كما ذكرتم » ، وإذا
كانت أشياء اسماً بجمع شيء عكمت أن أشياء في المعنى جمع شيء ، فصارت إضافة
العدد إليها بمنزلة إضافته إلى جمع ثوب وبيت في قولهم : « ثلاثة أثواب ، وعشرة
آيات » وما أشبه ذلك . والله أعلم .



(١) المراد بتذكير ثلاثة الإتيان بلفظه كلفظ عدد المذكر ، وتأنيثه : الإتيان بلفظه كلفظ عدد المؤنث ،
وأنت غير أن لفظ ثلاثة بقرن بالتاء إذا كان معدوده مذكراً ، ويجرد منها إن كان معدود
مؤنثاً .

مصادر الكتاب

- ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محيي الدين عبدالحميد - نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر - مطبعة السعادة في مصر . جزءان في مجلد ط ٤
١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م
- ابن جنّي : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار - طبع دار الكتب المصرية ،
ثلاثة أجزاء . القاهرة ١٩٥٢ م
- المنصف (١) ، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين . نشر البلاغ
الخليبي بمصر . ط أولى ١٩٥٤ م
- سيبويه : الكتاب ، طبعة بولاق ، مصر جزءان ، ١٣١٦ هـ
- الكتاب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، عالم الكتب - بيروت ، خمسة
أجزاء ، د . ت
- المبرد : : المقتضب ، تحقيق محمد عبدالحالقي عزيمة - نشر المجلس الأعلى للشؤون
الإسلامية ، القاهرة - أربعة أجزاء . ط أولى ١٣٨٥ هـ - ١٣٨١ هـ

(١) يعرف أيضاً باسم « شرح تصريف المازني »

محتويات الكتاب

الصفحة	المادة
٣	المقدمة
٥	ترجمة سيويه
٢٧ - ٦	أبواب من كتاب سيويه
	. باب مااعتلّ من أسماء الأفعال،
٦	المتعلة على اعتلالها
١١	. باب آتمّ فيه الاسم ...
١٥	. باب ماجاء من أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف لازيادة فيه
١٧	. باب تقلب الواو فيه ياء ...
٢٠	. باب ماقلب فيه الياء واواً
٢١	. باب ماقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ...
٢٥	. باب مايكسر عليه الواحد
٢٧	. باب مايجري فيه بعض ماذكرنا إذا كسر للجمع على الأصل
٢٨	. ترجمة المازني
٣٨ - ٢٧	نصوص من المنصف « شرح تصريف المازني » :
٢٨	. قال أبو عثمان
٣٩	ترجمة المبرد

أبواب من المختضب للمبرد :

- ٤٠ - ٥٠
- ٤٠ . باب الابتداء
- ٤٢ . باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول ..
- ٤٤ . باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين
- . باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما
- ٤٦ دون الآخر
- ٤٨ . باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول لشيء واحد ..
- ٥١ تعني على النصص

أبواب من الخصائص لابن جني :

- ٥٤ ترجمة ابن جني
- ٥٥ . باب القول على الاطراد والشذوذ
- ٥٨ . تعليق على باب الاطراد والشذوذ
- ٦١ . باب في تعارض السماع والقياس
- ٧٢ . تعليق على باب السماع والقياس
- ٧٤ . باب في إصلاح اللفظ
- ٨٠ . باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز فيه القياس
- ٨٦ . باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب وبالمسبب من السبب
- ٨٩ . باب في كثرة الثقل وقلة الخفيف
- ٩٤ . باب في مجازب المعاني والإعراب
- ٩٧ . باب في التفسير على المعنى دون اللفظ
- ١٠٠ . باب في قوة اللفظ تقوية المعنى
- ١٠٣ . باب في نقض الأوصاف إذا ضامها طارئ عليها
- ١٠٤ . باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف

مسائل من الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري

- ١٠٦ - ١٨٤
- ١٠٧ ترجمة ابن الأنباري

- ١٠٨ . مسألة الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم .
١١٤ . مسألة القول في نعم وينس .
١٢٩ . مسألة القول في جواز التعجب من البياض والسواد .
١٣٣ . مسألة القول في تقديم خبر مازال وأخواتها عيها .
١٣٦ . مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر .
١٤٣ . مسألة هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه .
١٤٧ . مسألة القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه .
١٥١ . مسألة هل يجوز العطف على الضمير المخفوض .
١٥٧ . المسألة الزنبورية .
١٦٠ . مسألة هل يجوز مدّ المقصور في ضرورة الشعر .
١٦٦ . مسألة وزن « سيد وميت » ونحوهما .
١٧٢ . مسألة وزن « خطايا » ونحوه .
١٧٦ . مسألة وزن « إنسان » وأصل اشتقاقه .
١٧٨ . مسألة وزن « أشياء » .
١٨٥ . مصادر مادة الكتاب





صدر هذا الكتاب تحت اشراف
لجنة انجاز الكتاب الجامعي
١٩٩٦

سعر البيع للطلاب (٦٠) ل.س